

الْفُرْقَانَا
بين الحق والباطل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فهو المهتدي ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً .

قال لإمام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية رحمه الله - وهو مما صنفه بقلعة دمشق أخيراً - :

فصل في الفرقان بين الحق والباطل وأن الله تعالى بين ذلك بكتابه ونبيه .

فمن كان أعظم اتباعاً لكتابه الذي أنزله ، ونبيه الذي أرسله ، كان أعظم فرقاناً ، ومن كان أبعد عن اتباع الكتاب والرسول ، كان أبعد عن الفرقان ، واشتبه عليه الحق بالباطل ، كالذين اشتبه عليهم عبادة الرحمن بعبادة الشيطان ، والنبي الصادق بالمتنبي الكاذب ، وآيات النبيين بشبهات الكذابين ، حتى اشتبه عليهم الخالق بالمخلوق ، فإن الله سبحانه وتعالى بعث محمداً ﷺ بالهدى ودين الحق ليخرج الناس من الظلمات الى النور ، ففرق به بين الحق والباطل ، والهدى والضلال ، والرشاد والغى ، والصدق والكذب ، والعلم والجهل ، والمعروف والمنكر ، وطريق أولياء الله السعداء ، وأعداء الله الأشقياء ، وبين ما عليه الناس من الاختلاف ، وكذلك النبيون قبله . قال الله تعالى : ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ، وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ

الْحَقُّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿البقرة : ٢١٣﴾ وقال تعالى : ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَهُمْ وَليُّهُمْ الْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل : ٦٣ - ٦٤] وقال سبحانه وتعالى : ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان : ١] وقال تعالى : ﴿آلَمْ * اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ * نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ * مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران : ١ - ٤] .

قال جماهير المفسرين : هو القرآن ، روى ابن أبي حاتم بإسناده عن الربيع بن أنس ، قال : هو الفرقان ، فرق بين الحق والباطل ، قال : وروى عن عطاء ومجاهد ومقسم وقتادة ومقاتل بن حيان نحو ذلك .

وروى بإسناده عن شيبان عن قتادة في قوله : ﴿وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ قال : هو القرآن الذي أنزله الله على محمد ﷺ ، ففرق به بين الحق والباطل ، وبين فيه دينه ، وشرع فيه شرائعه ، وأحل حلاله ، وحرم حرامه ، وحد حدوده ، وأمر بطاعته ، ونهى عن معصيته .

وعن عباد بن منصور : سألت الحسن عن قوله تعالى : ﴿وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ قال : هو كتاب بحق .

والفرقان مصدر فرق فرقاً ، مثل الرجحان والكفران والخسران ، وكذلك القرآن هو في الأصل مصدر قرأ قرأناً ، ومنه قوله : ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة : ١٧ - ١٩] .

ويسمى الكلام المقروء نفسه قرأناً ، وهو كثير كما في قوله : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل : ٩٨] .

كما أن الكلام هو اسم مصدر كلم تكليماً ، وتكلم تكلماً ، ويراد به الكلام نفسه ، وذلك لأن الإنسان إذا تكلم كان كلامه بفعل منه ، وحركة هي مسمى المصدر ، وحصل عن الحركة صوت يقطع حروفاً هو نفس التكلم ، فالكلام والقول

ونحو ذلك يتناول هذا وهذا ، ولهذا كان الكلام تارة يجعل نوعاً من العمل إذا أريد به المصدر ، وتارة يجعل قسيماً له إذا أريد ما يتكلم به ، وهو يتناول هذا وهذا ، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أن لفظ الفرقان إذا أريد به المصدر كان المراد أنه أنزل الفصل والفرق بين الحق والباطل ، وهذا منزّل في الكتاب ، فإن في الكتاب الفصل ؛ وإنزال الفرق هو إنزال الفارق ، وإن أريد بالفرقان ما يفرق ، فهو الفارق أيضاً ، فهما في المعنى سواء ، وإن أريد بالفرقان نفس المصدر ، فيكون إنزاله كإنزال الإيمان وإنزال العدل ، فإنه جعل في القلوب التفريق بين الحق والباطل بالقرآن ، كما جعل فيها الإيمان والعدل ، وهو سبحانه وتعالى أنزل الكتاب والميزان ، والميزان قد فسر بالعدل ، وفسر بأنه ما يوزن به ليعرف العدل ، وهو كالفرقان ، يفسر بالفرق ويفسر بما يحصل به الفرق ، وهما متلازمان .

فإذا أريد الفرق نفسه ، فهو نتيجة الكتاب وثمرته ومقتضاه ، وإذا أريد الفارق فالكتاب نفسه هو الفارق ، ويكون له اسمان كل اسم يدل على صفة ليست هي الصفة الأخرى . سمي كتاباً باعتبار أنه مجموع مكتوب تحفظ حروفه ويقرأ ويكتب ، وسمي فرقاناً باعتبار أنه يفرق بين الحق والباطل كما تقدم ، كما سمي هدى باعتبار أنه يهدي إلى الحق ، وشفاءً باعتبار أنه يشفي القلوب من مرض الشبهات والشهوات ، ونحو ذلك من أسمائه .

وكذلك أسماء الرسول ﷺ كالمُقَفِّي (*) والمحي والحاشر ، وكذلك أسماء الله الحسنى كالرحمن والرحيم والملك والحكيم ، ونحو ذلك . والعطف يكون لتغاير الأسماء والصفات ، وإن كان المسمى واحداً كقوله : ﴿ سَبَّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ﴾ [الأعلى : ١ - ٣] وقوله : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾ [الحديد : ٣] ونحو ذلك .

وهنا ذكر أنه نزل الكتاب فإنه نزله متفرقاً ، وأنه أنزل التوراة والإنجيل ، وذكر

(*) في المطبوع : المقفّي ، وهو خطأ ، والتصحيح من « صحيح مسلم » رقم (٢٣٥٥) ، وكتب الحديث .

ومعنى المقفّي : العاقب ، وهو المتبع للأنبياء .

أنه أنزل الفرقان وقد أنزل سبحانه وتعالى الإيمان في القلوب ، وأنزل الميزان ، والإيمان والميزان مما يحصل به الفرقان أيضاً كما يحصل بالقرآن ، وإذا أنزل القرآن حصل به ، الإيمان والفرقان ، ونظير هذا قوله : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا﴾ [الأنبياء : ٤٨] قيل : الفرقان هو التوراة ، وقيل : هو الحكم بنصره على فرعون ، كما في قوله : ﴿إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال : ٤١] .

وكذلك قوله : ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ [المائدة : ١٥] قيل : النور هو محمد عليه الصلاة والسلام ، وقيل : هو الإسلام ، وقوله : ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ [النساء : ١٧٤] قيل : البرهان هو محمد ﷺ ، وقيل : هو الحجة والدليل ، وقيل : القرآن والحجة .

والدليل يتناول الآيات التي بعث بها محمد ﷺ لكنه هناك جاء بلفظ آتينا وجاءكم ، وهنا قال : ﴿وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ جاء بلفظ الإنزال ، فلهذا شاع بينهم أن القرآن والفرقان يحصل بالعلم والبيان كما حصل بالقرآن ، ويحصل بالنظر والتمييز بين أهل الحق والباطل ، بأن ينجي هؤلاء وينصرهم ، ويعذب هؤلاء ، فيكون قد فرق بين الطائفتين كما يفرق المفرق بين أولياء الله وأعدائه بالإحسان الى هؤلاء ، وعقوبة هؤلاء .

وهذا كقوله في القرآن في قوله : ﴿إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الفرقان : ٤١] قال الوالبي (١) عن ابن عباس : يوم الفرقان : يوم بدر ، فرق الله فيه بين الحق والباطل ، قال ابن أبي حاتم : وروي عن مجاهد ومقسم وعبد الله بن عبد الله والضحاك وقتادة ومقاتل بن حيان نحو ذلك . وبذلك فسر أكثرهم ﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ كما في قوله : ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق : ٢] أي من كل ما ضاق على الناس ، قال الوالبي : عن ابن عباس في قوله : ﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ أي مخرجاً ،

(١) الوالبي - بكسر اللام وبالياء الموحدة - منسوب الى والبة بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة .

وهو علي بن أبي طلحة سالم بن مخارق الوالبي ، مولى العباس بن عبد المطلب توفي سنة ١٢٣ . صنف تفسير

الفرقان .

قال ابن أبي حاتم. وروي عن مجاهد وعكرمة والضحاك وقتادة والسدي ومقاتل ابن حيان كذلك ، غير أن مجاهداً قال : مخرجاً في الدنيا والآخرة ، وروي عن الضحاك عن ابن عباس قال نصراً : قال وفي آخر قول ابن عباس والسدي : نجاة .

وعن عروة بن الزبير ﴿يَجْعَلُ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ أي فصلاً بين الحق والباطل يظهر الله به حقكم ، ويطفئ به باطل من خالفكم . وذكر البغوي عن مقاتل بن حيان قال : مخرجاً في الدنيا من الشبهات . لكن قد يكون هذا تفسيراً لمراد مقاتل بن حيان كما ذكر أبو الفرج بن الجوزي عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة والضحاك وابن قتيبة أنهم قالوا : هو المخرج ، ثم قال : والمعنى : يجعل لكم مخرجاً في الدنيا من الضلال ، وليس مرادهم ، وإنما مرادهم المخرج المذكور في قوله : ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ والفرقان المذكور في قوله : ﴿وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾ وقد ذكر عن ابن زيد أنه قال : هدى في قلوبهم يعرفون به الحق من الباطل .

ونوعا الفرقان : فرقان الهدى والبيان ، وهو النصر ، والنجاة : هو نوعا الظهور في قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [الصف : ٩] يظهره بالبيان والحجة والبرهان ، ويظهره باليد والعز والسنان ، وكذلك السلطان في قوله : ﴿وَأَجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا﴾ [الاسراء : ٨] فهذا النوع وهو الحجة والعلم كما في قوله : ﴿أَمْ أُنْزِلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُمْ يَنْكُلُم بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم : ٣٥] وقوله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾ [غافر : ٥٦] وقوله : ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمَا أَنْتُمْ أَبَاؤُكُمْ مَا أُنْزِلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [النجم : ٢٣] وقد فسر السلطان بسلطان القدرة واليد ، وفسر بالحجة والبيان .

فمن الفرقان ما نعته الله به في قوله : ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف : ١٥٦ - ١٥٧] ، ففرق بين المعروف والمنكر ، أمر بهذا، ونهى عن هذا ، وبين الطيب والخبيث ، أحل هذا، وحرم هذا .

ومن الفرقان أنه فرق بين أهل الحق: المهتدين المؤمنين المصلحين أهل الحسنات ، وبين أهل الباطل : الكفار والضالين المفسدين أهل السيئات . قال تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [الباقية : ٢١] وقال تعالى : ﴿ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ ﴾ [ص : ٢٨] . وقال تعالى : ﴿ أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [ن : ٣٥ - ٣٦] . وقال تعالى : ﴿ مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [هود : ٢٤] . وقال تعالى : ﴿ أَمْنَ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ [الزمر : ٩] . وقال تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ * وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ * وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ * وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ * إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [فاطر : ١٩ - ٢٤] وقال تعالى : ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مِيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا ﴾ [الأنعام : ١٢٢] . وقال تعالى : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ ﴾ [السجدة : ١٨] ، فهو سبحانه بين الفرق بين أشخاص أهل الطاعة لله والرسول ، والمعصية لله والرسول ، كما بين الفرق بين ما أمر به وبين ما نهى عنه .

وأعظم من ذلك أنه بين الفرق بين الخالق والمخلوق ، وأن المخلوق لا يجوز أن يسوى بين الخالق والمخلوق في شيء فيجعل المخلوق نداً للخالق . قال تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾ [البقرة : ١٦٥] وقال تعالى : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [مريم : ٦٥] . وقال تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفْرًا أَحَدٌ ﴾ [الاخلاص : ٤] ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ .

وضرب الأمثال في القرآن على من لم يفرق ، بل عدل بربه وسوى بينه وبين خلقه ، كما قالوا وهم في النار يصطرخون فيها ﴿ تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ إذ نسويكم برب العالمين ﴿ [الشعراء : ٩٧ - ٩٨] . وقال تعالى ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ * وَاللَّهُ

يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ * وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ * أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿ [النحل : ١٧ - ٢١] .

فهو سبحانه الخالق العليم الحق الحي الذي لا يموت ، ومن سواه لا يخلق شيئاً كما قال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئاً لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ، ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ * مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ [الحج : ٧٣ - ٧٤] .

وهذا مثل ضربه الله ، فإن الذباب من أصغر الموجودات ، وكل من يدعى من دون الله لا يخلقون ذباباً ولو اجتمعوا له ، وإن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه ، فإذا تبين أنهم لا يخلقون ذباباً ولا يقدرון على انتزاع ما يسلبهم ، فهم عن خلق غيره وعن مغالته أعجز وأعجز .

والمثل هو الأصل والنظير المشبه به كما قال : ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾ [الزخرف : ٥٧] ، أي لما جعلوه نظيراً قاسوا عليه آلهتهم ، وقالوا : إذا كان قد عبد وهو لا يعذب فكذلك آلهتنا ، فضربوه مثلاً لآلهتهم ، وجعلوا يصدون أي يضجون ويعجبون منه احتجاجاً به على الرسول ، والفرق بينه وبين آلهتهم ظاهر ، كما بينه في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ [الأنبياء : ١٠١] .

وقال في فرعون : ﴿ فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْآخِرِينَ ﴾ [الزخرف : ٥٦] أي مثلاً يعتبر به ويقاس عليه غيره ، فمن عمل بمثل عمله جوزي بجزائه ليتعظ الناس به فلا يعمل بمثل عمله .

وقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُّبَيِّنَاتٍ وَمَثَلًا مِّنَ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [النور : ٣٤] ، وهو ما ذكره من أحوال الأمم الماضية التي يعتبر بها ويقاس عليها أحوال الأمم المستقبلية ، كما قال : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ [يوسف : ١١١] ، فمن كان من أهل الإيمان قيس بهم ، وعلم أن الله يسعده في الدنيا والآخرة ، ومن كان من أهل الكفر قيس بهم ، وعلم أن الله يشقيه في

الدنيا والآخرة ، كما قال في حق هؤلاء : ﴿ أَكْفَرُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولَئِكُمْ أَمْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ ﴾ [القمر : ٤٣] . وقد قال ﴿ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ ﴾ [آل عمران : ١٣٧] .

وقال في حق المؤمنين ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ [النور : ٥٥] . وقال ﴿ وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنبياء : ٨٧] .

وقال في قصة أيوب : ﴿ رَحِمَهُ مِنْ عِنْدِنَا وَذَكَرَى لِلْعَابِدِينَ ﴾ [الأنبياء : ٨٤] ﴿ رَحِمَهُ مِنَّا وَذَكَرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ [ص : ٤٣] وقال : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْبَدَهُ ﴾ [الأنعام : ٩٠] . وقال ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمُ الْبِاسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهَ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [البقرة : ٢١٤] . وقال : ﴿ وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ ﴾ ٢٠ [هود : ١٢٠] .

فلفظ المثل يراد به النظير الذي يقاس عليه ويعتبر به ، ويراد به مجموع القياس ، قال سبحانه : ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ [يس : ٧٨] . أي لا أحد يحييها وهي رميم .

فمثل الخالق بالمخلوق في هذا النفي . فجعل هذا مثل هذا لا يقدر على إحيائها سواء نظمه قياس تمثيل أو قياس شمول ، كما قد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع ، وبين أن معنى القياسين قياس بالشمول ، وقياس بالتمثيل ، وأن المثل المضروب المذكور في القرآن ، فإذا قلت : النبيذ مسكر وكل مسكر حرام ، وأقمت الدليل على المقدمة الكبرى بقوله ﷺ : « كل مسكر حرام » ^(١) فهو كقوله ﷺ قياساً

(١) قطعة من حديث رواه البخاري ومسلم والنسائي عن عائشة رضي الله عنها . وفي الباب عن عدد من

الصحابة ، انظر « جامع الأصول » الحديث رقم (١٦٨٢) و(٣١١٣) و(٣١١٦) و(٣١٢٢) و(٣١٢٦) و(٣١٩٤) و(٣١٩٦) و(٣١٩٧) و(٣٢٠٧) و(٦١٧٩) .

على الخمر ، لأن الخمر إنما حرمت لأجل الإسكار ، وهو موجود في النبيذ .

فقلوه : ضرب مثل فاستمعوا له ، جعل ما هو من أصغر المخلوقات مثلاً ونظيراً
يعتبر به ، فإذا كان أدون خلق الله لا يقدرון على خلقه ولا منازعته ، فلا يقدرון على
خلق ما سواه ، فيعلم بها من عظمة الخالق ، وأن كل ما يعبدون من دون الله في
السماء والأرض لا يقدرون على ما هو أصغر مخلوقاته ، وقد قيل : إنهم جعلوا
آلهتهم مثلاً لله فاستمعوا لذكرها ، وهذا لأنهم لم يفقهوا المثل الذي ضربه الله ، جعلوا
المشركين هم الذين ضربوا هذا المثل .

ومثل هذا في القرآن قد ضربه الله ليبين أنه لا يقاس المخلوق بالخالق ،
ويجعل له نداً ومثلاً ، كقلوه : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ
السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ
فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ فذلِّكم الله ربُّكم الحقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ
فَأَنَّى تُصْرَفُونَ ﴾ كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ قُلْ هَلْ
مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ ﴾
قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ
أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا
ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يَغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿ [يونس : ٣١ - ٣٦] .

ولما قرر الوحانية قرر النبوة كذلك ، فقال : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى
مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ
الْعَالَمِينَ ﴾ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ
كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴿ [يونس : ٣٧-٣٩]
وهؤلاء مثلاً المخلوق بالخالق ، وهذا من تكذيبهم إياه ، ولم يكن المشركون
يسوون بين آلهتهم وبين الله في كل شيء ، بل كانوا يؤمنون بأن الله هو الخالق
المالك لهم ، وهم مخلوقون مملوكون له ، ولكن كانوا يسوون بينه وبينها في المحبة
والتعظيم والدعاء والعبادة والنذر لها ، ونحو ذلك مما يخص به الرب ، فمن عدل بالله

غيره في شيء من خصائصه سبحانه وتعالى فهو مشرك ، بخلاف من لا يعدل به، ولكن بذنب مع اعترافه بأن الله ربه وحده وخضوعه له خوفاً من عقوبة الذنب ، فهذا يفرق بينه وبين من لا يعترف بتحريم ذلك .

فصل

وهو سبحانه وتعالى كما يفرق بين الأمور المختلفة، فانه يجمع ويسوي بين الأمور المتماثلة ، فيحكم في الشيء خلقاً وأمراً بحكم مثله ، لا يفرق بين متماثلين ولا يسوي بين شيئين غير متماثلين ، بل إن كانا مختلفين متضادين لم يسو بينهما . ولفظ الاختلاف في القرآن يراد به التضاد والتعارض ، لا يراد به مجرد عدم التماثل ، كما هو اصطلاح كثير من النُّظَّار ، ومنه قوله ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء : ٨٢] وقوله : ﴿ إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ * يُؤَفِّكُ عَنْهُ مَنْ أَفَكَ ﴾ [الذاريات : ٨ - ٩] . وقوله ﴿ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ ﴾ [البقرة : ٢٥٣] .

وقد بين سبحانه وتعالى أن السُّنة لا تتبدل ولا تتحول في غير موضع ، والسُّنة هي العادة التي تتضمن أن يفعل في الثاني مثل ما فعل بنظيره الأول ، ولهذا أمر سبحانه وتعالى بالاعتبار ، وقال : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ [يوسف : ١١١] .

والاعتبار أن يقرن الشيء بمثله ، فيعلم أن حكمه مثل حكمه ، كما قال ابن عباس : هلا اعتبرتم الأصابع بالأسنان . فإذا قال : ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ ﴾ [الحشر : ٢] وقال : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ [يوسف : ١١١] . أفاد أن من عمل مثل أعمالهم جوزي مثل جزائهم، ليحذر ان يعمل مثل أعمال الكفار، وليرغب في أن يعمل مثل أعمال المؤمنين أتباع الأنبياء قال تعالى : ﴿ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَاسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ ﴾ [آل عمران : ١٣٧] وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيْسْتَغْفِرُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا * سَنَّةٌ مِمَّنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا ﴾ [الإسراء : ٧٦ - ٧٧] .

وقال تعالى : ﴿ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ﴾ * مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِلُوا تَقْتِيلًا ﴾ * سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ [الأحزاب : ٦٠ - ٦٢] .

وهذه الآية أنزلها الله قبل الأحزاب وظهور الإسلام وذل المنافقين ، فلم يستطيعوا أن يظهروا بعد هذا ما كانوا يظهرونه قبل ذلك قبل بدر وبعدها ، وقبل أحد وبعدها ، فأخفوا النفاق وكنتموه ، فهذا لم يقتلهم النبي ﷺ .

وبهذا يجب من لم يقتل الزنادقة ويقول إذا أخفوا زندقتهم لم يمكن قتلهم ، ولكن إذا أظهروها قتلوا بهذه الآية بقوله : ﴿ مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِلُوا تَقْتِيلًا ﴾ * سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ [الأحزاب : ٦١ - ٦٢] .

قال قتادة : ذكر لنا أن المنافقين كانوا يظهرون ما في أنفسهم من النفاق فأوعدهم الله بهذه الآية ، فلما أوعدهم بهذه الآية أسروا وكنتموه ﴿ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ ﴾ يقول هكذا سُنَّةَ اللَّهِ فيهم إذا أظهروا النفاق ، قال مقاتل بن حيان : قوله ﴿ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ ﴾ يعني كما قتل أهل بدر وأسروا ، فذلك قوله : ﴿ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ ﴾ .

قال السدي : كان النفاق على ثلاثة أوجه ، نفاق مثل نفاق عبد الله بن أبي وعبد الله بن نفيل ، ومالك بن داعس ، فكان هؤلاء وجوهاً من وجوه الأنصار ، فكانوا يستحيون أن يأتوا الزنا يصونون بذلك أنفسهم ، ﴿ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ قال : الزناة ، إن وجدوه عملوا به ، وإن لم يجدوه لم يتبعوه ، ونفاق يكابرون النساء مكابرة ، وهم هؤلاء الذين يجلسون على الطريق ، ثم قال ﴿ مَلْعُونِينَ ﴾ ثم فصلت الآية ﴿ أَيْنَمَا ثُقِفُوا ﴾ يعملون هذا العمل مكابرة النساء .

قال السدي : هذا حكم في القرآن ليس يعمل به ، ولو أن رجلاً أو أكثر من ذلك اقتصوا أثر امرأة فغلبوها على نفسها ففجروا بها كان الحكم فيهم غير الجلد

والرجم أن يؤخذوا فتضرب أعناقهم .

قال السدي قوله ﴿ سُنَّةٌ ﴾ كذلك كان يفعل بمن مضى من الأمم ، قال : فمن كابر امرأة على نفسها فقتل فليس على قاتله دية لأنه مكابر .

قلت : هذا على وجهين :

أحدهما : أن يقتل دفعا لصوله عنها ، مثل أن يقهرها ، فهذا دخل في قوله : « من قتل دون حرمة فهو شهيد »^(١) وهذه لها أن تدفعه بالقتل ، لكن إذا طاوعت ففيه نزاع وتفصيل ، وفيه قضيتان عن عمر وعلي معروفتان ، وأما إذا فجر بها مستكرها ولم تجد من يعينها عليه فهؤلاء نوعان :

أحدهما أن يكون له شوكة كالمحاربين لأخذ المال ، وهؤلاء محاربون للفاحشة فيقتلوا ، قال السدي قد قاله غيره ، وذكر أبو اللوبي أن هذه جرت عنده ورأى أن هؤلاء أحق أن يكونوا محاربين .

والثاني أن لا يكونوا ذوي شوكة ، بل يفعلون ذلك غيلة واحتيالاً حتى إذا صارت عندهم المرأة أكرهوها ، فهذا المحارب غيلة كما قال السدي يقتل أيضاً ، وإن كانوا جماعة في المصر ، فهم كالمحاربين في المصر ، وهذه المسائل لها مواضع أخر . والمقصود أن الله أخبر أن سنته لن تبدل ولن تتحول ، وسنته عادته التي يسوى فيها بين الشيء وبين نظيره الماضي ، وهذا يقتضي أنه سبحانه يحكم في الأمور المتماثلة بأحكام متماثلة ، ولهذا قال : ﴿ أَكْفَرُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولَئِكُمْ ﴾ [القمر : ٤٣] وقال : ﴿ احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ ﴾ [الصافات : ٢٢] أي أشباههم ونظراءهم . وقال : ﴿ وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ ﴾ [التكوير : ٧] قرن النظر بنظيره . وقال تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة : ٢١٤] وقال : ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءٌ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ

(١) رواه ابوداود رقم (٤٧٧٢) في السنة : باب قتال اللصوص ، والترمذي رقم (١٤٢١) في الديات : باب من قاتل دون ماله ، والنسائي ١١٦/٧ في المحاربة : باب من قاتل دون أهله ، وابن ماجه رقم رقم (٢٥٨٠) في الحدود ، بلفظ « من قتل دون أهله فهو شهيد » من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه ، وهو حديث صحيح .

وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا ﴿ [الممتحنة : ٤]

وقال : ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة : ١٠٠] .

فجعل التابعين لهم بإحسان مشاركين لهم فيما ذكر من الرضوان والجنة، وقد قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ ﴾ [الأنفال : ٧٥] وقال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [الحشر : ١٠] وقال تعالى ﴿ وَآخِرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ . [الجمعة : ٣] .

فمن اتبع السابقين الأولين كان منهم ، وهم خير الناس بعد الأنبياء ، فإن أمة محمد ﷺ خير أمة أخرجت للناس ، وأولئك خير أمة محمد ، كما ثبت في الصحاح من غير وجه أن النبي ﷺ قال : « خير القرون القرن الذي بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم »^(١) ولهذا كان معرفة أقوالهم في العلم والدين وأعمالهم خيراً وأنفع من معرفة أقوال المتأخرين وأعمالهم في جميع علوم الدين وأعماله كالتفسير وأصول الدين وفروعه، والزهد والعبادة والأخلاق والجهاد وغير ذلك ، فانهم أفضل ممن بعدهم ، كما دل عليه الكتاب والسنة ، فالاعتداء بهم خير من الاقتداء بمن بعدهم ، ومعرفة إجماعهم ونزاعهم في العلم والدين خير وأنفع من معرفة ما يذكر من إجماع غيرهم ونزاعهم .

وذلك أن إجماعهم لا يكون إلا معصوماً ، وإذا تنازعوا فالحق لا يخرج عنهم ، فيمكن طلب الحق في بعض أقاويلهم ، ولا يحكم بخطأ قول من أقوالهم حتى يعرف

(١) رواه البخاري ١٩٠/٥ في الشهادات : باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد ، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ : باب فضائل أصحاب النبي ﷺ ، وفي الرقاق : باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها ، ومسلم رقم (٢٥٣٥) في فضائل الصحابة ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، والترمذي رقم (٢٢٢٢) في الفتن : باب ما جاء في القرن الثالث ، ورقم (٢٣٠٣) في الشهادات : باب خير القرون ، وأبو داود رقم (٤٦٥٧) في السنة : باب في فضل أصحاب رسول الله ﷺ ، والنسائي ١٧/٧ و ١٨ في الإيمان والنذور : باب الوفاء بالنذر ، وأحمد في « المسند » ٤٢٦/٤ و ٤٢٧ و ٤٣٦ و ٤٤٠ من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه .

دلالة الكتاب والسنة على خلافه قال تعالى : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء : ٥٩] .

وأما المتأخرون الذين لم يتحروا متابعتهم وسلوك سبيلهم ولا لهم خبرة بأقوالهم وأفعالهم ، بل هم في كثير مما يتكلمون به في العلم ويعملون به ولا يعرفون طريق الصحابة والتابعين في ذلك من أهل الكلام والرأي والزهد والتصوف ، فهؤلاء تجد عمدتهم في كثير من الأمور المهمة في الدين إنما هو عما يظنونهم من الإجماع ، وهم لا يعرفون في ذلك أقوال السلف ألبتة ، أو عرفوا بعضها ولم يعرفوا سائرهما ، فتارة يحلون الاجماع ولا يعلمون الا قولهم وقول من ينازعهم من الطوائف المتأخرين طائفة او طائفتين او ثلاث ، وتارة عرفوا أقوال بعض السلف ، والأول كثير في مسائل أصول الدين وفروعه كما تجد كتب أهل الكلام مشحونة بذلك ، يحلون اجماعاً ونزاعاً ولا يعرفون ما قال السلف في ذلك البتة ، بل قد يكون قول السلف خارجاً عن أقوالهم كما تجد ذلك في مسائل اقوال الله وأفعاله وصفاته ، مثل مسألة القرآن والرؤية والقدر وغير ذلك .

وهم إذا ذكروا إجماع المسلمين لم يكن لهم علم بهذا الاجماع ، فإنه لو أمكن العلم بإجماع المسلمين لم يكن هؤلاء من أهل العلم به لعدم علمهم بأقوال السلف ، فكيف إذا كان المسلمون يتعذر القطع بإجماعهم في مسائل النزاع بخلاف السلف ، فإنه يمكن العلم بإجماعهم كثيراً ، وإذا ذكروا نزاع المتأخرين لم يكن بمجرد ذلك أن يجعل هذه من مسائل الاجتهاد التي يكون كل قول من تلك الاقوال سائغاً لم يخالف إجماعاً لأن كثيراً من أصول المتأخرين محدث مبتدع في الإسلام مسبوق بإجماع السلف على خلافه ، والنزاع الحادث بعد إجماع السلف خطأ قطعاً ، كخلاف الخوارج^(١) والرافضة^(٢) والقدرية^(٣) والمرجئة^(٤) ممن قد اشتهرت لهم

(١) الخوارج : هم الذين نزعوا أيديهم عن طاعة ذي السلطان من أئمة المسلمين ، وأصلهم الخارجون على

علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وأكثرهم من بني تميم .

(٢) سبب تسميتهم بهذا الاسم أنهم عندما جاؤوا إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وطلبوا

منه أن يتبرأ من أبي بكر وعمر رضي الله عنهم حتى يكونوا معه ، فقال : بل أتولاها وأتبرأ ممن تبرأ منهما ، فقالوا : إذا نرفضك ، فرفضوه ، وارضضوا عنه ، فسموا : الرافضة .

(٣) القدرية : لقوا بذلك لاسنادهم أفعال العباد إلى قدرتهم وإنكارهم القدر فيها ، وهذا يقتضي إثبات خالق

لأفعال العباد غير الله .

(٤) المرجئة وهم أصناف ، صنف منهم يقولون : لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة .

أقوال خالفوا فيها النصوص المستفيضة المعلومـة واجماع الصحابة، بخلاف ما يعرف من نزاع السلف ، فإنه لا يمكن أن يقال إنه خلاف الاجماع وإنما يرد بالنص .

وإذا قيل : قد أجمع التابعون على أحد قوليهـم فارتفع النزاع، فمثل هذا مبني على مقدمتين ، احدهما : العلم بأنه لم يبق في الأمة من يقول بقول الآخر، وهذا متعذر ، الثاني ان مثل هذا هل يرفع النزاع ^(١) مشهور فنزاع السلف يمكن القول به اذا كان معه حجة ^(١) على خلافه ونزاع المتأخرين لا يمكن هذا ^(١) ، لأن كثيراً منه قد تقدم الاجماع على خلافه ، كما دلت النصوص على خلافه ومخالفة اجماع السلف خطأ قطعاً .

وأيضاً فلم يبق مسألة في الدين إلا وقد تكلم فيها السلف ، فلا بد أن يكون لهم قول يخالف ذلك القول أو يوافقه ، وقد بسطنا في غير هذا الموضع أن الصواب في أقوالهم أكثر وأحسن ، وأن خطأهم أخف من خطأ المتأخرين ، وأن المتأخرين أكثر خطأً وأفحش ، وهذا في جميع علوم الدين ، ولهذا أمثلة كثيرة يضيق هذا الموضع عن استقصائها ، والله سبحانه أعلم .

فصل

ومما ينبغي أن يعلم أن القرآن والحديث إذا عرف تفسيره من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى أقوال أهل اللغة ، فإنه قد عرف تفسيره وما أريد بذلك من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم .

ولهذا قال الفقهاء : الأسماء ثلاثة أنواع ، نوع يعرف حده بالشرع كالصلاة والزكاة ؛ ونوع يعرف حده باللغة كالشمس والقمر ، ونوع يعرف حده بالعرف كلفظ القبض ولفظ المعروف في قوله ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء : ١٩] . وكان من أعظم ما أنعم الله به عليهم اعتصامهم بالكتاب والسنة ، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن ، لا برأيه ولا ذوقه ولا معقوله ولا قياسه ولا وجده ، فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطيعات والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق ، وأن القرآن

(١) فراغ بالأصل .

يهدي للتي هي أقوم ، فيه نبأ من قبلهم ، وخبر ما بعدهم ، وحكم ما بينهم ، هو الفصل ليس بالهزل ، من تركه من جبار قصمه الله ، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله ، هو حبل الله المتين ، وهو الذكر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم ، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء ، ولا تلتبس به الألسن ، فلا يستطيع أن يزيغه إلى هواه ولا يحرف به لسانه ولا يخلق عن كثرة التردد ، فإذا ردد مرة بعد مرة لم يخلق ولم يمل كغيره من الكلام ، لا تنقضي عجائبه ولا تشبع منه العلماء ، من قال به صدق ، ومن عمل به أجر ، ومن حكم به عدل ، ومن دعا إليه هدي إلى صراط مستقيم^(١) .

فكان القرآن هو الإمام الذي يقتدى به ، ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس ، ولا بذوق ووجد ومكاشفة ، ولا قال قط قد تعارض في هذا العقل والنقل ، فضلاً عن أن يقول فيجب تقديم العقل والنقل ، يعني القرآن والحديث وأقوال الصحابة والتابعين ، إما أن يفوض وإما أن يؤول . ولا فيهم من يقول إن له ذوقاً أو وجداً أو مخاطبة أو مكاشفة تخالف القرآن والحديث ، فضلاً عن أن يدعي أحدهم أنه يأخذ من حيث يأخذ الملك الذي يأتي الرسول ، وأنه يأخذ من ذلك المعدن علم التوحيد ، والأنبياء كلهم يأخذون عن مشكاته ، أو يقول الولي أفضل من النبي ونحو ذلك من مقالات أهل اللاحاد ، فإن هذه الأقوال لم تكن حدثت بعد في المسلمين ، وإنما يعرف مثل هذه إما من ملاحظة اليهود والنصارى ، فإن فيهم من يجوز أن غير النبي أفضل من النبي ، كما قد يقوله في الحواريين ، فإنهم عندهم رسل ، وهم يقولون أفضل من داود وسليمان ، بل ومن إبراهيم وموسى ، وإن سموهم أنبياء إلى أمثال هذه الأمور .

(١) هذا اقتباس من حديث رواه الترمذي من حديث الحارث بن عبد الله الهمداني الأعور ، ونصه قال : « مررتُ في المسجد ، فإذا الناس يخوضون في الأحاديث ، فدخلت على عليٍّ فأخبرته ، فقال : أوقد فعلوها ؟ قلت : نعم ، قال : أما إنني سمعت رسول الله ﷺ يقول : ألا إنها ستكون فتنة ، قلت : فما المخرج منها يا رسول الله ؟ قال : كتاب الله ، فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم ، وحكم ما بينكم ... » رواه الترمذي رقم (٢٩٠٨) في ثواب القرآن : باب في فضل القرآن ، ورواه أيضاً الدارمي ٤٣٥/٢ من حديث حمزة الزيات عن أبي المختار الطائي عن ابن أخي الحارث الأعور عن الحارث ، وفي إسناده مجهول ، والحارث الأعور ضعيف ، وقال الترمذي : هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وإسناده مجهول ، وفي الحارث مقال ، ورواه أحمد في « المسند » ٩١/١ من طريق محمد بن اسحاق ، قال : وذكر محمد بن كعب القرظي عن الحارث بن عبد الله ... الحديث .

ولم يكن السلف يقبلون معارضة الآية إلا بآية أخرى تفسرها وتنسخها ، أو بسنة الرسول ﷺ تفسرها ، فإن سنة رسول الله ﷺ تبين القرآن وتدل عليه وتعبر عنه ، وكانوا يسمون ما عارض الآية ناسخاً لها ، فالنسخ عندهم اسم عام لكل ما يرفع دلالة الآية على معنى باطل ، وإن كان ذلك المعنى لم يرد بها ، وإن كان لا يدل عليه ظاهر الآية بل قد^(١) وقد فهمه منها قوم فيسمون ما رفع ذلك الابهام والافهام نسخاً^(٢) هذه التسمية لا تؤخذ عن كل واحد منهم ، وأصل

ذلك^(١) الشيطان ثم يحكم الله آياته ، فما ألقاه الشيطان في الأذهان من ظن دلالة الآية على معنى لم يدل عليه ، سمى هؤلاء ما يرفع ذلك الظن نسخاً كما سموا قوله : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن : ١٦] ناسخاً لقوله : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ [آل عمران : ١٠٢] وقوله : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة : ٢٨٦] ناسخاً لقوله : ﴿ إِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [البقرة : ٢٨٤] ، وأمثال ذلك مما ليس هذا موضع بسطه .

إذ المقصود أنهم كانوا متفقين على أن القرآن لا يعارضه إلا قرآن ، لا رأي ومعقول وقياس ولا ذوق ووجد وإلهام ومكاشفة . وكانت البدع الأولى مثل بدعة الخوارج إنما هي من سوء فهمهم للقرآن ، لم يقصدوا معارضته لكن فهموا منه ما لم يدل عليه ، فظنوا أنه يوجب تكفير أرباب الذنوب إذ كان المؤمن هو البر التقي ، قالوا : فمن لم يكن براً تقياً فهو كافر وهو مخلد في النار ، ثم قالوا : وعثمان وعلي ومن والاهما ليسوا بمؤمنين لأنهم حكموا بغير ما أنزل الله .

فكانت بدعتهم لها مقدمتان ، الواحدة أن من خالف القرآن بعمل أو برأي أخطأ فيه فهو كافر . والثانية أن عثمان وعلياً ومن والاهما كانوا كذلك ، ولهذا يجب الاحتراز من تكفير المسلمين بالذنوب والخطايا ، فإنه أول بدعة ظهرت في الاسلام ، فكفر أهلها المسلمين واستحلوا دماءهم وأموالهم . وقد ثبت عن النبي ﷺ الأحاديث الصحيحة^(٢) في ذمهم والأمر بقتالهم .

(١) فراغ بالأصل

(٢) انظر « جامع الأصول » الأحاديث رقم (٧٥٤٩) و (٧٥٥٠) و (٧٥٥١) و (٧٥٥٢) حتى الرقم (٧٥٦٠)

قال الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه : صح فيهم الحديث من عشرة أوجه ولهذا قد أخرجها مسلم في صحيحه ، وأفرد البخاري قطعة منها ، وهم مع هذا الذم إنما قصدوا اتباع القرآن، فكيف بمن يكون بدعته ومعارضة القرآن والأعراض عنه ، وهو مع ذلك يكفر المسلمين كالجهمية، ثم الشيعة لما حدثوا لم يكن الذي ابتدع التشيع قصده الدين، بل كان غرضه فاسداً . وقد قيل : إنه كان منافقاً زنديقاً ، فأصل بدعتهم مبنية على الكذب على رسول الله ﷺ وتكذيب الأحاديث الصحيحة ، ولهذا لا يوجد في فرق الأمة من الكذب أكثر مما يوجد فيهم ، بخلاف الخوارج فإنه لا يعرف فيهم من يكذب .

والشيعة لا يكاد يوثق برواية أحد منهم من شيوخهم لكثرة الكذب فيهم ، ولهذا أعرض عنهم أهل الصحيح ، فلا يروي البخاري ومسلم أحاديث علي إلا عن أهل بيته ، كأولاده مثل الحسن والحسين ، ومثل محمد بن الحنفية وكاتبه عبيد الله ابن أبي رافع ، أو أصحاب ابن مسعود وغيرهم ، مثل عبيدة السلماني والحرث التيمي وقيس ابن عباد وأمثالهم ، إذ هؤلاء صادقون فيما يروونه عن علي ، فلهذا أخرج أصحاب الصحيح حديثهم .

وهاتان الطائفتان الخوارج والشيعة حدثوا بعد مقتل عثمان ، وكان المسلمون في خلافة أبي بكر وعمر ، وصدرأ من خلافة عثمان في السنة الأولى من ولايته ، متفقين لا تنازع بينهم .

ثم حدث في أواخر خلافة عثمان أمور أوجبت نوعاً من التفرق ، وقام قوم من أهل الفتنة والظلم فقتلوا عثمان ، فتفرق المسلمون بعد مقتل عثمان ، ولما اقتتل المسلمون بصفين وانفقوا على تحكيم حكيمين . خرجت الخوارج على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وفارقوه وفارقوا جماعة المسلمين إلى مكان يقال له : حروراء ، فكف عنهم أمير المؤمنين ، وقال : لكم علينا أن لا نمنعكم حقكم من الفيء ، ولا نمنعكم المساجد ، إلى أن استحلوا دماء المسلمين وأموالهم ، فقتلوا عبد الله بن حباب وأغاروا على سرح المسلمين ، فعلم علي رضي الله عنه أنهم الطائفة التي ذكرهم

رسول الله ﷺ حيث قال : « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم ، وقراءته مع قراءتهم ، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، يخرج فيهم رجل مخدج اليد عليها بضعة عليها شعرات » . وفي رواية « يقتلون أهل الإسلام ، ويدعون أهل الأوثان ^(١) » فخطب الناس وأخبرهم بما سمع من رسول الله ﷺ ، وقال : هم هؤلاء القوم قد سفكوا الدم الحرام ، وأغاروا على سرح الناس ، فقاتلهم ووجد العلامة بعد أن كاد لا يوجد ، فسجد لله شكراً .

وحدث في أيامه الشيعة لكن كانوا مختلفين بقولهم لا يظهره لعلي وشيعته ، بل كانوا ثلاثة طوائف .

طائفة تقول : إنه إله ، وهؤلاء لما ظهر عليهم أحرقهم بالنار ، وخذ لهم أخاديد عند باب مسجد بني كندة ، وقيل إنه أنشد :

لما رأيت الأمر أمراً منكراً أججت ناري ودعوت قنبراً
وقد روى البخاري في « صحيحه » ^(٢) عن ابن عباس ، قال : أتني علي بزنادقة فحرقهم بالنار ، ولو كنت أنا لم أحرقهم لنهي النبي ﷺ أن يعذب بعذاب الله ، ولضربت أعناقهم ، لقوله : « من بدل دينه فاقتلوه » .

وهذا الذي قاله ابن عباس هو مذهب أكثر الفقهاء ، وقد روي أنه أجلهم ثلاثاً والثانية السابة ، وكان قد بلغه عن أبي السوداء أنه كان يسب أبا بكر وعمر ، فطلبه ،

(١) رواه البخاري ٨٦/٩ في فضائل القرآن : باب إثم من رأى بقراءة القرآن أو تأكل به ، وفي الأنبياء : باب علامات النبوة في الإسلام ، وفي الأدب : باب ما جاء في قول الرجل : ويلك ، وفي استتابة المرتدين : باب قتال الخوارج وباب من ترك قتال الخوارج للتألف وأن لا ينفر الناس عنه ، ومسلم رقم (١٠٦٤) في الزكاة : باب ذكر الخوارج وصفاتهم ، و « الموطأ » ٢٠٤/١ و ٢٠٥ في القرآن : باب ما جاء في القرآن ، وأبو داود رقم (٤٧٦٤) في السنة : باب في قتال الخوارج ، والنسائي ٨٧/٥ في الزكاة : باب في المؤلفة قلوبهم ، وفي تحريم الدم : باب من شهر سيفه ثم وضعه في الناس ، وأحمد في « المسند » ٣٣/٣ و ٣٤ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) ٢٣٨/١٢ و ٢٣٩ في استتابة المرتدين : باب حكم المرتد والمردة واستتابتهم ، وفي الجهاد : باب لا يعذب بعذاب الله ، ورواه أيضاً أبو داود رقم (٤٣٥١) في الحدود : باب الحكم فيمن ارتد ، والترمذي رقم (١٤٥٨) في الحدود : باب في المرتد ، والنسائي ١٠٤/٧ في تحريم الدم : باب الحكم في المرتد ، وابن ماجه رقم (٢٥٣٥) في الحدود : باب المرتد عن دينه ، وأحمد في « المسند » ٢١٧/١ و ٢٨٢ و ٣٢٢ .

قيل : إنه طلبه ليقتله ، فهرب منه .

والثالثة المفضلة الذين يفضلونه على أبي بكر وعمر ، فتواتر عنه أنه قال : خير هذه الأمة بعد نبياها أبو بكر ثم عمر . وروى ذلك البخاري في « صحيحه »^(١) عن محمد بن الحنفية أنه سأل أباه : من خير الناس بعد رسول الله ﷺ ؟ فقال : أبو بكر ، قال : ثم من ؟ قال : عمر . وكانت الشيعة الأولى لا يتنازعون في تفضيل أبي بكر وعمر ، وإنما كان النزاع في علي وعثمان ، ولهذا قال شريك بن عبد الله : إن أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر وعمر ، فليل له : تقول هذا وأنت من الشيعة ، فقال : كل الشيعة كانوا على هذا ، وهو الذي قال هذا على أعواد منبره ، أفتكذبه فيما قال . ولهذا قال سفيان الثوري : من فضل علياً على أبي بكر وعمر فقد أرى بالمهاجرين والأنصار ، وما أرى يصعد له إلى الله عز وجل عمل ، وهو كذلك رواه أبو داود في « سننه »^(٢) ، وكأنه يعرض بالحسن بن صالح بن حي ، فإن الزيدية الصالحة وهم أصلح طوائف الزيدية ينسبون إليه .

ولكن الشيعة لم يكن لهم في ذلك الزمان جماعة المسلمين ولا امام ولا دار ولا سيف يقاتلون به المسلمين ، وإنما كان هذا للخوارج ، تميزوا بالامام والجماعة والدار ، وسموا دارهم دار الهجرة ، وجعلوا دار المسلمين دار كفر وحرب .

وكلا الطائفتين تطعن بل تكفر ولاية المسلمين ، وجمهور الخوارج يكفرون عثمان وعلياً ومن تولاهما ، والرافضة يلعنون أبا بكر وعمر وعثمان ومن تولاهم ، ولكن الفساد الظاهر كان في الخوارج من سفك الدماء وأخذ الاموال والخروج بالسيف . فلهذا جاءت الاحاديث الصحيحة بقتالهم ، والاحاديث في ذمهم والأمر بقتالهم كثيرة جداً وهي متواترة عند أهل الحديث مثل أحاديث الرؤية وعذاب القبر وفتنته ، وأحاديث الشفاعة والحوض .

وقد رويت أحاديث في ذم القدرية والمرجئة روى بعضها أهل السنن كأبي داود

(١) ٢٦/٧ في فضائل أصحاب النبي ﷺ : باب قول النبي ﷺ : لو كنت متخذاً خليلاً ، وأبو داود رقم (٤٦٢٩) في السنة : باب في التفضيل ، وابن ماجه (١٠٦) في المقدمة : باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ .

(٢) رواه أبو داود رقم (٤٦٣٠) واسناده صحيح .

وابن ماجه ، وبعض الناس يشبها ويقويها ، ومن العلماء من طعن فيها وضعفها ، ولكن الذي ثبت في ذم القدرية ونحوهم هو عن الصحابة كابن عمر وابن عباس .

وأما لفظ الرافضة فهذا اللفظ أول ما ظهر في الإسلام لما خرج زيد بن علي بن الحسين في أوائل المائة الثانية في خلافة هشام بن عبد الملك واتبعه الشيعة ، فسئل عن أبي بكر وعمر ، فتولاهما وترحم عليهما ، فرفضه قوم ، فقال : رفضتموني رفضتموني ، فسموا الرافضة ، فالرافضة تتولى أخاه أبا جعفر محمد بن علي زيدية ، والزيدية يتولونه وينسبون إليه ، ومن حينئذ انتمت الشيعة الى زيدية والرافضة امامية .

ثم في آخر عصر الصحابة حدثت القدرية ، وأصل بدعتهم كانت من عجز عقولهم عن الايمان بقدر الله والايمان بأمره ونهيه ووعدته ووعيدته ، وظنوا ان ذلك ممتنع ، وكانوا قد آمنوا بدين الله وأمره ونهيه ووعدته ووعيدته ، وظنوا أنه إذا كان كذلك لم يكن قد علم قبل الأمر من يطيع ومن يعصي ، لأنهم ظنوا أن من علم ما سيكون لم يحسن منه ان يأمر ، وهو يعلم أن المأمور يعصيه ولا يطيعه ، وظنوا أيضاً أنه إذا علم أنهم يفسدون لم يحسن ان يخلق من يعلم أنه يفسد ، فلما بلغ قولهم بإنكار القدر السابق للصحابة أنكروا إنكاراً عظيماً وتبرؤا منهم ، حتى قال^(١) عبد الله بن عمر : أخبر أولئك اني بريء منهم وأنهم مني براء ، والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو ان لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبله الله منه حتى يؤمن بالقدر ، وذكر عن أبيه

(١) ذكر في صحيح مسلم رقم (٨) في الايمان : باب وصف جبريل للنبي ﷺ الإسلام والايمان عن يحيى بن يعمر قال : كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني ، فانطلقت أنا وحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَيْرِي حَاجِجِينَ أَوْ مَعْتَمِرِينَ ، فَقُلْنَا : لَوْلَيْنَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدْرِ ، فَوْقَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ دَاخِلًا الْمَسْجِدَ ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي ، أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ ، فَقُلْتُ : أبا عبد الرحمن ، إنه قد ظهر قبلنا ناسٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ ؛ وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ ، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ لَا قَدَرَ ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أَنْفُ قَالَ : فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ وَأَنَّهُمْ بَرَاءٌ مِنِّي ، وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ؛ لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ مِثْلَ أَحَدِ ذَهَبًا فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ ، ثُمَّ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ ، إِذْ قَالَ : طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ ، لَا يَرَى عَلَيْهِ أَثَرَ السَّفَرِ ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ ، وَوَضَعَ كَفَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ ، وَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ! أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : الْإِسْلَامُ : أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ ، وَتُحْجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ، قَالَ : صَدَقْتَ ، قَالَ : فَعَجَبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيَصْدِّقُهُ ؛ قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ قَالَ : أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ ، قَالَ : صَدَقْتَ إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ .

حديث جبريل، وهذا أول حديث في « صحيح مسلم » وقد أخرجه البخاري ومسلم من طريق أبي هريرة ايضاً مختصراً^(١) .

ثم كثر الخوض في القدر وكان أكثر الخوض فيه بالبصرة والشام، وبعضه في المدينة ، فصار مقتصدوهم وجمهورهم يقرون بالقدر السابق وبالكتاب المتقدم ، وصار نزاع الناس في الإرادة وخلق أفعال العباد ، فصاروا في ذلك حزينين : النفاة يقولون : لا إرادة إلا بمعنى المشيئة ، وهو لم يرد إلا ما أمر به ولم يخلق شيئاً من أفعال العباد ، وقابلهم الخائفون في القدر من المجبرة مثل الجهم بن صفوان وأمثاله ، فقالوا : ليست الإرادة إلا بمعنى المشيئة ، والأمر والنهي لا يستلزم إرادة ، وقالوا : العبد لا فعل له البتة ولا قدرة ، بل الله هو الفاعل القادر فقط ، وكان جهم مع ذلك ينفي الأسماء والصفات يذكر عنه أنه قال : لا يسمى الله شيئاً ولا غير ذلك من الأسماء التي تسمى بها العباد إلا القادر فقط ، لأن العبد ليس بقادر .

وكانت الخوارج قد تكلموا في تكفير أهل الذنوب من أهل القبلة ، وقالوا إنهم كفار مخلدون في النار ، فخاض الناس في ذلك ، وخاض في ذلك القدرية بعد موت الحسن البصري ، فقال عمرو بن عبيد وأصحابه : لا هم مسلمون ولا كفار ، بل لهم منزلة بين المنزلتين ، وهم مخلدون في النار ، فوافقوا الخوارج على أنهم مخلدون ، وعلى أنه ليس معهم من الاسلام والإيمان شيء ، ولكن لم يسموهم كفاراً ، واعتزلوا حلقة أصحاب الحسن البصري مثل قتادة وأيوب السخيتاني وأمثالهما ، فسموا معتزلة^(٢) من ذلك الوقت بعد موت الحسن ، وقيل : إن قتادة كان يقول : أولئك المعتزلة .

وتنازع الناس في الأسماء والأحكام ، أي في أسماء الدين ، مثل مسلم ومؤمن

(١) رواه مسلم رقم (٨) في الإيمان : باب وصف جبريل للنبي ﷺ الإسلام والإيمان ، والترمذي رقم (٢٦١٣) فيه : باب رقم () وأبو داود رقم (٣٦٩٥) في السنة : باب في القدر ، والنسائي ٩٧/٨ في الإيمان : باب نعمت الاسلام من حديث يحيى بن يعمر ، ورواه أيضاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه البخاري ١٠٦/١ ١١٥ في الإيمان : باب سؤال جبريل النبي ﷺ ، ومسلم رقم (٩) و(١٠) فيه : باب الإسلام والإيمان ، والإحسان ، (٢) المعتزلة : هم الذين نشؤوا من فريق في جيش علي رضي الله عنه اعتزل السياسة ، وقيل : سمو بذلك لأنهم اعتزلوا عن مجلس الحسن البصري ، وعلى رأسهم واصل بن عطاء .

وكافر وفاسق ، وفي أحكام هؤلاء في الدنيا والآخرة ، فالمعتزلة وافقوا الخوارج على حكمهم في الآخرة دون الدنيا فلم يستحلوا من دمائهم وأموالهم ما استحلته الخوارج ، وفي الأسماء أحدثوا المنزلة بين المنزلتين ، وهذه خاصة المعتزلة التي انفردوا فيها ، وسائر أقوالهم قد شاركهم فيها غيرهم .

وحدثت المرجئة ، وكان أكثرهم من أهل الكوفة ، ولم يكن أصحاب عبد الله من المرجئة ولا إبراهيم النخعي وأمثاله ، فصاروا نقيض الخوارج والمعتزلة ، فقالوا : إن الأعمال ليست من الإيمان ، وكانت هذه البدعة أخف البدع ، فإن كثيراً من النزاع فيها نزاع في الاسم واللفظ دون الحكم ، إذ كان الفقهاء الذين يضاف إليهم هذا القول مثل حماد بن أبي سليمان وأبي حنيفة وغيرهما هم مع سائر أهل السنة متفقين على أن الله يعذب من يعذبه من أهل الكبائر بالنار ثم يخرجهم بالشفاعة كما جاءت الأحاديث^(١) الصحيحة بذلك ، وعلى أنه لا بد في الإيمان أن يتكلم بلسانه وعلى أن الأعمال المفروضة واجبة وتاركها مستحق للذم والعقاب .

فكان في الأعمال هل هي من الإيمان وفي الاستثناء ونحو ذلك ، وعامته نزاع لفظي ، فإن الإيمان إذا أطلق دخلت فيه الأعمال لقول النبي ﷺ « الإيمان بضع وستون شعبة ، أو بضع وسبعون شعبة ، أعلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان »^(٢) . وإذا عطف عليه العمل كقوله : « إنَّ

(١) حديث الشفاعة رواه البخاري ٣٩٥/١٣ - ٣٩٧ في التوحيد : باب كلام الرب تعالى يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم ٣٣٢/١٣ باب قوله تعالى : ﴿لما خلقت بيدي﴾ ٣٩٨/١٣ : باب قوله تعالى : ﴿وكلم موسى تكليماً﴾ ١٢٢/٨ في تفسير سورة البقرة : باب ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾ ومسلم رقم (١٩٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ، والبخاري ٢٦٤/٦ و٢٦٥ ، ومسلم رقم (١٩٤) في الإيمان : باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، والبخاري ٣٦٧/١١ و٣٧١ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .
انظر « جامع الأصول » رقم (٨٠٩) و(٨٠١٠) و(٨٠١١) و(٨٠١٢) و(٨٠١٣) و(٨٠١٤) و(٨٠١٥) و(٨٠١٦) و(٨٠١٧) و(٨٠١٨) و(٨٠١٩) و(٨٠٢٠) .

(٢) رواه البخاري ٤٨/١ ، ٤٩ في الإيمان : باب أمور الإيمان بلفظ « الإيمان بضع وستون شعبة والحياء شعبة من الإيمان » ، ومسلم رقم (٣٥) في الإيمان : باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها وفضيلة الحياء وكونه من الإيمان ، وأبو داود رقم (٤٦٧٦) في السنة : باب في رد الإرجاء ، والترمذي رقم (٢٦١٧) في الإيمان : باب استكمال الإيمان ، والنسائي ١١٠/٨ في الإيمان : باب ذكر شعب الإيمان ، وأحمد في « المسند » ٤٤٥/٢ وابن ماجه رقم (٥٧) في المقدمة ، كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴿البقرة : ٢٧٧﴾ فقد ذكر مقيداً بالعطف ، فهنا قد يقال : الأعمال دخلت فيه وعطفت عطف الخاص على العام ، وقد يقال : لم تدخل فيه ، ولكن مع العطف ، كما في اسم الفقير والمسكين إذا أفرد أحدهما تناول الآخر ، وإذا عطف أحدهما على الآخر ، فهما صنفان كما في آية الصدقات ، كقوله : ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة : ٦٠] وكما في آية الكفارة كقوله ﴿فَكُفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة : ٨٩] وفي قوله : ﴿وَإِنْ تُخَفُّوهُا وَتَوْتُوهُا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة : ٢٧١] فالفقير والمسكين شيء واحد .

وهذا التفصيل في الإيمان هو كذلك في لفظ البر والتقوى والمعروف ، وفي الإثم والعدوان والمنكر، تختلف دلالتها في الافراد والاقتران لمن تدبر القرآن ، وقد بسط هذا بسطاً كبيراً في الكلام على الإيمان وشرح حديث جبريل الذي فيه بيان ان الايمان أصله في القلب ، وهو الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله ، كما في « المسند » ^(٢) عن النبي ﷺ أنه قال : « الإسلام علانية والإيمان في القلب » وقد قال ﷺ في الحديث الصحيح : « ألا إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد ، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ، ألا وهي القلب » ^(٣) .

فإذا كان الإيمان في القلب فقد صلح القلب ، فيجب أن يصلح سائر الجسد ، فلذلك هو ثمرة ما في القلب ، فلهذا قال بعضهم : الأعمال ثمرة الايمان، وصحته لما كانت لازمة لصلاح القلب دخلت في الاسم كما نطق بذلك الكتاب والسنة في غير موضع .

وفي الجملة الذين رموا بالارجاء من الأكابر مثل طلق بن حبيب وإبراهيم التيمي ونحوهما كان إرجاؤهم من هذا النوع . وكانوا أيضاً لا يستثنون في الإيمان ، وكانوا يقولون : الإيمان هو الإيمان الموجود فينا ونحن نقطع بأنا مصدقون ، ويرون الاستثناء شكاً . وكان عبد الله بن مسعود وأصحابه يستثنون ، وقد روي في حديث أنه رجع

(٢) ١٣٥/٣ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه انظر واسناده ضعيف .

(٣) رواه البخاري ١١٧/١ في الإيمان : باب فضل من استبرأ لدينه ، وفي البيوع : باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات ، ومسلم رقم (١٥٩٩) في المساقاة : باب أخذ الحلال وترك الشبهات من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه .

عن ذلك لما قال له بعض أصحاب معاذ ما قال ، لكن أحمد أنكر هذا وضعف هذا الحديث .

وصار الناس في الاستثناء على ثلاثة أقوال : قول أنه يجب الاستثناء ومن لم يستثن كان مبتدعاً ، وقول أن الاستثناء محذور فإنه يقتضي الشك في الإيمان ، والقول الثالث أوسطها وأعدلها أنه يجوز الاستثناء باعتبار ، وتركه باعتبار ، فإذا كان مقصوده أنني لا أعلم أنني قائم في كل ما أوجب الله علي وأنه يقبل أعمالي ليس مقصوده الشك فيما في قلبه ، فهذا استثنائه حسن . وقصده أن لا يزكي نفسه ، وأن لا يقطع بأنه عمل عملاً كما أمر ، فقبل منه والذنوب كثيرة والنفاق مخوف على عامة الناس .

قال ابن أبي مليكة : أدركت ثلاثين من أصحاب محمد كلهم يخاف النفاق على نفسه ، لا يقول واحد منهم إن إيمانه كإيمان جبريل وميكائيل ، والبخاري في أول « صحيحه » بوب أبواباً في الإيمان والرد على المرجئة ، وقد ذكر بعض من ضعف في هذا الباب من أصحاب أبي حنيفة ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد : كرهوا أن يقول الرجل إيماني كإيمان جبريل وميكائيل ، قال محمد : لأنهم أفضل يقيناً ، أو إيماني كإيمان جبريل أو إيماني كإيمان أبي بكر أو كإيمان هذا . ولكن يقول : آمنت بما آمن به جبريل وأبو بكر .

وأبو حنيفة وأصحابه لا يجوزون الاستثناء في الإيمان بكون الأعمال منه ، ويذمون المرجئة ، والمرجئة عندهم الذين لا يوجبون الفرائض ولا اجتناب المحارم ، بل يكتفون بالإيمان ، وقد علل تحريم الاستثناء فيه بأنه لا يصح تعليقه على الشرط ، لأن المعلق على الشرط لا يوجد إلا عند وجوده كما قالوا في قوله : أنت طالق إن شاء الله ، فإذا علق الإيمان بالشرط كسائر المعلقات بالشرط لا يحصل إلا عند حصول الشرط .

قالوا : وشرط المشيئة الذي يترجاه القائل لا يتحقق حصوله إلى يوم القيامة ، فإذا علق العزم بالفعل على التصديق والإقرار فقد ظهرت المشيئة وصح العقد فلا معنى للاستثناء ، ولأن الاستثناء عقيب الكلام يرفع الكلام فلا يبقى الإقرار بالإيمان

والعقد مؤمناً ، وربما يتوهم هذا القائل القارن بالاستثناء على الإيمان بقاء التصديق وذلك يزيله .

قلت : فتعليلهم في المسألة إنما يتوجه فيمن يعلق انشاء الإيمان على المشيئة ، كالذي يريد الدخول في الإسلام فيقال له : آمن ، فيقول : أنا أو من إن شاء الله ، أو آمنت إن شاء الله ، أو أسلمت إن شاء الله ، أو أشهد إن شاء الله أن لا إله إلا الله ، وأشهد إن شاء الله أن محمداً رسول الله .

والذين استثنوا من السلف والخلف لم يقصدوا في الإنشاء ، وإنما كان استثناؤهم في إخباره عما قد حصل له من الإيمان ، فاستثنوا ، إما أن الإيمان المطلق يقتضي دخول الجنة وهم لا يعلمون الخاتمة ، كأنه إذا قيل للرجل : أنت مؤمن ، قيل له : أنت عند الله مؤمن من أهل الجنة ، فيقول : أنا كذلك إن شاء الله ، أو لأنهم لا يعرفون أنهم أتوا بكمال الإيمان الواجب ، ولهذا كان من جواب بعضهم إذا قيل له : أنت مؤمن آمنت بالله وملائكته وكتبه ، فيجزم بهذا ولا يعلقه ، أو يقول : إن كنت تريد الإيمان الذي يعصم دمي ومالي فأنا مؤمن ، وإن كنت تريد قوله : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ الَّذِينَ يَتَّقُونَ اللَّهَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ [الأنفال : ٢ - ٣] وقوله : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾ [الحجرات : ١٥] فأنا مؤمن إن شاء الله ، وأما الاستثناء ، لم يستثن فيه أحد ولا شرع الاستثناء فيه ، بل كل من آمن وأسلم آمن وأسلم جزماً بلا تعليق .

فتبين أن النزاع في المسألة قد يكون لفظياً ، فإن الذي حرمه هؤلاء غير الذي استحسنته وأمر به أولئك ، ومن جزم جزم بما في قلبه من الحال . وهذا حق لا ينافي تعليق الكمال والعاقبة ، ولكن هؤلاء عندهم الأعمال ليست من الإيمان ، فصار الإيمان هو الإسلام عند أولئك .

والمشهور عند أهل الحديث أنه لا يستثنى في الإسلام ، وهو المشهور عن أحمد رضي الله عنه ، وقد روي عنه فيه الاستثناء ، كما قد بسط هذا في شرح حديث

جبريل وغيره من نصوص الإيمان التي في الكتاب والسنة .

ولو قال لامرأته: أنت طالق ان شاء الله ، ففيه نزاع مشهور ، وقد رجحنا التفصيل ، وهو أن الكلام يراد به شيان ، يراد به إيقاع الطلاق تارة ، ويراد به منع إيقاعه تارة ، فإن كان مراده انت طالق بهذا اللفظ ، فقوله : إن شاء الله مثل قوله بمشيئة الله ، وقد شاء الله الطلاق حين أتى بالتطليق فيقع ، وإن كان قد علق لئلا يقع أو علقه على مشيئة توجد بعد هذا ، لم يقع به الطلاق حتى يطلق بعد هذا ، فإنه حينئذ شاء الله أن يطلق ، وقول من قال المشيئة تنجزه ليس كما قال ، بل نحن نعلم قطعاً أن الطلاق ، لا يقع إلا إذا طلقت المرأة ، بأن يطلقها الزوج أو من يقوم مقامه من ولي أو وكيل ، فإذا لم يوجد تطليق لم يقع طلاق قط ، فإذا قال : أنت طالق إن شاء الله وقصد حقيقة التعليق لم يقع إلا بتطليق بعد ذلك ، وكذلك إذا قصد تعليقه لئلا يقع الآن ، وأما إن قصد إيقاعه الآن وعلقه بالمشيئة تأكيداً وتحقيقاً فهذا يقع به الطلاق .

وما أعرف أحداً أنشأ الإيمان فعلقه على المشيئة ، فإذا علقه ، فإن كان مقصوده أنا مؤمن إن شاء الله ، أنا أو من بعد ذلك ، فهذا لم يصبر مؤمناً مثل الذي يقال له : هل تصير من أهل دين الإسلام ، فقال : أصير إن شاء الله ، فهذا لم يسلم ، بل هو باق على الكفر ، وإن كان قصده إني قد آمنت وإيماني بمشيئة الله صار مؤمناً ، لكن إطلاق اللفظ يحتمل هذا وهذا ، فلا يجوز إطلاق مثل هذا اللفظ في الإنشاء .

وأيضاً فإن الأصل أنه إنما يعلق بالمشيئة ما كان مستقبلاً ، فأما الماضي والحاضر فلا يعلق بالمشيئة ، والذين استثنوا لم يستثنوا في الإنشاء كما تقدم ، كيف وقد أمروا أن يقولوا : ﴿ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ ﴾ [البقرة : ١٣٦] . وقال تعالى : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِهِ وَكِتَابِهِ وَرُسُلِهِ ﴾ [البقرة : ٢٨٥] فأخبر أنهم آمنوا فوق الإيمان منهم قطعاً بلا استثناء .

وعلى كل أحد أن يقول آمنا بالله وما أنزل إلينا كما أمر الله بلا استثناء ، وهذا متفق عليه بين المسلمين ، ما استثنى أحد من السلف قط في مثل هذا ، وإنما الكلام إذا أخبر عن نفسه بأنه مؤمن كما يخبر عن نفسه بأنه بر تقي ، فيقول القائل له : أنت

مؤمن، هو عندهم كقوله : هل أنت برّ تقي ، فإذا قال : أنا برّ تقي ، فقد زكى نفسه ، فيقول : إن شاء الله ، وأرجو أن أكون كذلك ، وذلك أن الإيمان التام يتعقبه قبول الله له وجزاؤه عليه وكتابة الملك له ، فالاستثناء يعود إلى ذلك ، لا إلى ما علمه هو من نفسه وحصل واستقر ، فإن هذا لا يصح تعليقه بالمشيئة ، بل يقال هذا حاصل بمشيئة الله وفضله وإحسانه ، وقوله فيه « إن شاء الله » ، بمعنى إذا شاء الله ، وذلك تحقيق لا تعليق .

والرجل قد يقول : والله ليكونن كذا إن شاء الله ، وهو جازم بأنه يكون ، فالمعلق هو الفعل ، كقوله : ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ [الفتح : ٢٧] والله عالم بأنهم سيدخلونه ، وقد يقول الأدمي : لأفعلن كذا إن شاء الله ، وهو لا يجزم بأنه يقع ، لكن يرجوه ، فيقول : يكون إن شاء الله ، ثم عزمه عليه قد يكون جازماً ، ولكن لا يجزم بوقوع المعزوم عليه ، وقد يكون العزم متردداً معلقاً بالمشيئة أيضاً ولكن متى كان المعزوم عليه معلقاً لزم تعليق بقاء العزم ، فإنه بتقدير إن تعليق العزم ابتداء أو دواماً في مثل ذلك .

ولهذا لم يحث المطلق المعلق وحرف أن لا يكون ، لا يبقى العزم ، فلا بد إذا دخل على الماضي صار مستقبلاً ، تقول : إن جاء زيد كان كذلك ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا ﴾ [البقرة : ١٣٧] ﴿ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ ﴾ [آل عمران : ٢٠] وإذا أريد الماضي دخل حرف « كان » كقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾ [آل عمران : ٣١] ، فيفرق بين قوله : أنا مؤمن إن شاء الله ، وبين قوله : إن كان الله شاء إيماني .

وكذلك إذا كان مقصوده إني لا أعلم بماذا يختم لي ، كما قيل لأبي مسعود : إن فلانا يشهد أنه مؤمن ، قال : فليشهد أنه من أهل الجنة ، فهذا مراده إذا شهد أنه مؤمن عند الله يموت على الإيمان ، وكذلك إن كان مقصوده أن إيماني حاصل بمشيئة الله .

ومن لم يستثن قال أنا لا أشك في إيمان قلبي ، فلا جناح عليه إذا لم يرك نفسه ويقطع بأنه عامل كما أمر ، وقد تقبل الله عمله وإن لم يقل إن إيمانه كإيمان جبريل

وأبي بكر وعمر ونحو ذلك من أقوال المرجئة ، كما كان مسعر بن كدام يقول : أنا لا أشك في إيماني ، قال أحمد : ولم يكن من المرجئة ، فان المرجئة الذين يقولون : الأعمال ليست من الإيمان ، وهو كان يقول : هي من الإيمان ، لكن أنا لا أشك في إيماني .

وكان الثوري يقول لسفيان بن عيينة : ألا تنهاه عن هذا فإنهما من قبيلة واحدة ، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أن النزاع في هذا وكان بين أهل العلم والدين من جنس المنازعة في كثير من الأحكام ، وكلهم من أهل الإيمان والقرآن .

وأما جهم فكان يقول : إن الإيمان مجرد تصديق القلب وإن لم يتكلم به ، وهذا القول لا يعرف عن أحد من علماء الأمة وأئمتها ، بل أحمد ووكيع وغيرهما كفروا من قال بهذا القول ، ولكن هو الذي نصره الأشعري وأكثر أصحابه ، ولكن قالوا مع ذلك إن كل من حكم الشرع بكفره حكمنا بكفره واستدللنا بتكفير الشارع له على خلق قلبه من المعرفة ، وقد بسط الكلام على أقوالهم وأقوال غيرهم في الإيمان .

والأصل الذي منه نشأ النزاع اعتقاد من اعتقد أن من كان مؤمناً لم يكن معه شيء من الكفر والنفاق ، وظن بعضهم أن هذا إجماع كما ذكر الأشعري أن هذا إجماع ، فهذا كان أصل الإرجاء كما كان أصل القدر عجزهم عن الإيمان بالشرع والقدر جميعاً ، فلما كان هذا أصلهم صاروا حزينين ، قالت الخوارج والمعتزلة : قد علمنا يقيناً أن الأعمال من الإيمان فمن تركها فقد ترك بعض الإيمان ، وإذا زال بعضه زال جميعه ، لأن الإيمان لا يتبعض ، ولا يكون في العبد إيمان ونفاق ، فيكون أصحاب الذنوب مخلصين في النار إذا كان ليس معهم من الإيمان شيء ، وقالت المرجئة مقتصدتهم وغلاتهم كالجهمية : قد علمنا أن أهل الذنوب من أهل القبلة لا يخلدون في النار بل يخرجون منها ، كما تواترت بذلك الأحاديث وعلمنا بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة أنهم ليسوا كفاراً مرتدين ، فإن الكتاب قد أمر بقطع السارق لا بقتله ، وجاءت السنة بجلد الشارب لا بقتله ، فلو كان هؤلاء كفاراً مرتدين لوجب

قتلهم ، وبهذا ظهر للمعتزلة ضعف قول الخوارج فخالفواهم في أحكامهم في الدنيا .
والخوارج لا يتمسكون من السنة إلا بما فسر مجملها دون ما خالف ظاهر القرآن
عندهم ، فلا يرجعون الزاني ولا يرون للسرقة نصاباً ، وحينئذ فقد يقولون ليس في
القرآن قتل المرتد فقد يكون المرتد عندهم نوعين .

وأقوال الخوارج إنما عرفناها من نقل الناس عنهم لم نقف لهم على كتاب
مصنف كما وقفنا على كتب المعتزلة والرافضة والزيدية والكرامية والأشعرية والسلمية
وأهل المذاهب الأربعة والظاهرية ومذاهب أهل الحديث والفلاسفة والصوفية ونحو
هؤلاء ، وقد بسط الكلام على تفصيل القول في أقوال هؤلاء في غير هذا الموضع .

وإن الناس في ترتيب أهل الأهواء على أقسام منهم من يرتبهم على زمان
حدوثهم ، فيبدأ بالخوارج ، ومنهم من يرتبهم بحسب خفة أمرهم وغلظه ، فيبدأ
بالمرجئة ويختتم بالجهمية ، كما فعله كثير من أصحاب أحمد رضي الله عنه كعبد الله
ابنه ونحوه ، وكالخلال وأبي عبد الله بن بطة وأمثالهما ، وكأبي الفرج المقدسي . وكلا
الطائفتين تختتم بالجهمية لأنهم أغلظ البدع ، وكالبخاري في « صحيحه » فإنه بدأ
بكتاب الإيمان والرد على المرجئة ، وختمه بكتاب التوحيد والرد على الزنادقة
والجهمية .

ولما صنف الكتاب في الكلام صاروا يقدمون التوحيد والصفات فيكون الكلام
أولاً مع الجهمية ، وكذلك رتب أبو القاسم الطبري كتابه في أصول السنة ، والبيهقي
أفرد لكل صنف مصنفاً ، فله مصنف في الصفات ، ومصنف في القدر ، ومصنف
في شعب الإيمان ، ومصنف في دلائل النبوة ، ومصنف في البعث والنشور ، وبسط
هذه الأمور له موضع آخر .

والمقصود هنا أن منشأ النزاع في الأسماء والأحكام في الإيمان والاسلام أنهم
لما ظنوا أنه لا يتبعض قال أولئك : فإذا فعل ذنباً زال بعضه فيزول كله فيخلد في
النار ، فقالت الجهمية والمرجئة : قد علمنا أنه ليس يخلد في النار وأنه ليس كافراً
مرتداً بل هو من المسلمين ، وإذا كان من المسلمين وجب أن يكون مؤمناً تام الإيمان

معه بعض الإيمان ، لأن الإيمان عندهم لا يتبعص ، فاحتاجوا أن يجعلوا الإيمان شيئاً واحداً يشترك فيه جميع أهل القبلة . فقال فقهاء المرجئة : هو التصديق بالقلب والقول باللسان ، فقالت الجهمية بعد تصديق اللسان : قد لا يجب إذا كان الرجل أحرص أو كان مكرهاً ، فالذي لا بد منه تصديق القلب ، وقالت المرجئة : الرجل إذا أسلم كان مؤمناً قبل أن يجب عليه شيء من الأفعال ، وأنكر كل هذه الطوائف أنه ينقص .

والصحابا قد ثبت عنهم أن الإيمان يزيد وينقص ، وهو قول أئمة السنة . وكان ابن المبارك يقول : هو يتفاضل ويتزايد ويمسك عن لفظ ينقص ، وعن مالك في كونه لا ينقص روايتان ، والقرآن قد نطق بالزيادة في غير موضع ، ودلت النصوص على نقصه ، كقوله : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن »^(١) ونحو ذلك . لكن لم يعرف هذا اللفظ إلا في قوله في النساء : « ناقصات عقل ودين »^(٢) وجعل من نقصان دينها أنها إذا حاضت لا تصوم ولا تصلي ، وبهذا استدل غير واحد على أنه ينقص . وذلك أن أصل أهل السنة أن الإيمان يتفاضل من وجهين : من جهة أمر الرب ومن جهة فعل العبد .

(١) رواه البخاري ٨٦/٥ في المظالم : باب النهي بغير إذن صاحبه ، و٢٨/١٠ في الأشربة : الباب الأول و٥٠/١٢ في الحدود : باب الزنا وشرب الخمر ، و١٠١/١٢ في الحدود : باب إثم الزنا وقول الله تعالى : ﴿ولا يزنون﴾ ﴿ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلاً﴾ ، ومسلم رقم (٥٧) في الإيمان : باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي وأبو داود رقم (٤٦٨٩) في السنة : باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه ، والترمذي رقم (٢٦٢٧) في الإيمان : باب ما جاء لا يزني الزاني وهو مؤمن ، والنسائي ٦٤/٨ في السارق : باب تعظيم السرقة ، وأحمد في «المسند» ٣١٧/٢ ، و٣٨٦ كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، ورواه البخاري ٧١/١٢ في الحدود : باب السارق حين يسرق ، و١٠١/١٢ في الحدود : باب إثم الزنا ، من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٢) رواه مسلم رقم (٧٩) في الإيمان : باب بيان نقصان الإيمان بنقصان الطاعات ، وأبو داود رقم (٤٦٧٩) في السنة ، من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ، أن النبي ﷺ قال : « يا معشر النساء تصدقن ، وأكثرن الاستغفار ، فإني رأيتكن أكثر أهل النار » قالت امرأة منهن جزلة : ما لنا أكثر أهل النار ؟ قال : « تكثرن اللعن وتكفرن العشير ، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لدي ليس منكن » قالت : ما نقصان العقل والدين ؟ قال : « شهادة امرأتين يشهادة رجل ، وتمكث الأيام لا تصلي » . ورواه أيضاً البخاري ٣٧٤/٢ في العيدين ، وفي الحيض ، وفي الزكاة ، وفي الصوم ، وفي الشهادات ، ومسلم رقم (٨٨٩) في العيدين ، والنسائي ١٨٧/٣ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

أما الأول ، فإنه ليس الإيمان الذي أمر به شخص من المؤمنين هو الإيمان الذي أمر به كل شخص ، فإن المسلمين في أول الأمر كانوا مأمورين بمقدار من الإيمان ، ثم بعد ذلك أمروا بغير ذلك ، وأمروا بترك ما كانوا مأمورين به كالقبلة ، فكان من الإيمان في أول الأمر الإيمان بوجوب استقبال بيت المقدس ، ثم صار من الإيمان تحريم استقباله ووجوب استقبال الكعبة ، فقد تنوع الإيمان في الشريعة الواحدة .

وأيضاً فمن وجب عليه الحج والزكاة أو الجهاد يجب عليه من الإيمان أن يعلم ما أمر به ، ويؤمن بأن الله أوجب عليه ما لا يجب على غيره إلا مجملًا ، وهذا يجب عليه فيه الإيمان المفصل ، وكذلك الرجل أول ما يسلم إنما يجب عليه الإقرار المجمل ، ثم إذا جاء وقت الصلاة كان عليه أن يؤمن بوجوبها ويؤديها ، فلم يتساو الناس فيما أمروا به من الإيمان .

وهذا من أصول غلط المرجئة ، فإنهم ظنوا أنه شيء واحد ، وأنه يستوي فيه جميع المكلفين ، فقالوا : إيمان الملائكة والأنبياء وأفسق الناس سواء ، كما أنه إذا تلفظ الفاسق بالشهادتين أو قرأ فاتحة الكتاب كان لفظه كلفظ غيره من الناس ، فيقال لهم : قد تبين أن الإيمان الذي أوجبه الله على عباده يتنوع ويتفاضل ويتباينون فيه تبايناً عظيماً ، فيجب على الملائكة من الإيمان ما لا يجب على البشر ، ويجب على الأنبياء من الإيمان ما لا يجب على غيرهم ، ويجب على العلماء ما لا يجب على غيرهم ، ويجب على الأمراء ما لا يجب على غيرهم .

وليس المراد أنه يجب عليهم من العمل فقط ، بل ومن التصديق والإقرار ، فإن الناس وإن كان يجب عليهم الإقرار المجمل بكل ما جاء به الرسول ، فأكثرهم لا يعرفون تفصيل كل ما أخبر به ، وما لم يعلموه كيف يؤمرون بالإقرار به مفصلاً ، وما لم يؤمر به العبد من الأعمال لا يجب عليه معرفته ومعرفة الأمر به ، فمن أمر بحج وجب عليه معرفة ما أمر به من أعمال الحج والإيمان بها ، فيجب عليه من الإيمان والعمل ما لا يجب على غيره ، وكذلك من أمر بالزكاة يجب عليه معرفة ما أمر الله به من الزكاة ومن الإيمان بذلك والعمل به ما لا يجب على غيره ، فيجب عليه من العلم والإيمان والعمل ما لا يجب على غيره إذا جعل العلم والعمل ليسا من الإيمان ، وإن

جعل جمع ذلك داخلاً في مسمى الإيمان كان أبلغ ، فبكل حال قد وجب عليه من الإيمان ما لا يجب على غيره .

ولهذا كان من الناس من قد يؤمن بالرسول مجملاً ، فإذا جاءت أمور أخرى لم يؤمن بها ، فيصير منافقاً مثل طائفة نافقت لما حولت القبلة إلى الكعبة ، وطائفة نافقت لما انهزم المسلمون يوم أحد ، ونحو ذلك .

ولهذا وصف الله المنافقين في القرآن بأنهم آمنوا ثم كفروا كما ذكر ذلك في سورة المنافقين . وذكر مثل ذلك في سورة البقرة ، فقال : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ * صُمُّ بُكْمٌ عُمِّي فُهِمٌ لَا يَرْجِعُونَ ﴿ [البقرة : ١٧ - ١٨] وقال طائفة من السلف : عرفوا ثم أنكروا وأبصروا ثم عموا .

فمن هؤلاء من كان يؤمن أولاً إيماناً مجملاً ثم يأتي أموراً يؤمن بها ، فيناقض في الباطن وما يمكنه اظهار الردة بل يتكلم بالنفاق مع خاصته ، وهذا كما ذكر الله عنهم في الجهاد فقال : ﴿ فَإِذَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأُولَئِكَ لَهُمْ * طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ [محمد : ٢٠ - ٢١] .

وبالجملة فلا يمكن المنازعة أن الإيمان الذي أوجبه الله يتباين فيه أحوال الناس ويتفاضلون في إيمانهم ودينهم بحسب ذلك ، ولهذا قال النبي ﷺ في النساء « ناقصات عقل ودين »^(١) قال في نقصان دينهن أنها إذا حاضت لا تصوم ولا تصلي ، وهذا مما أمر الله به ، فليس هذا النقص ديناً لها تعاقب عليه ، لكن هو نقص حيث لم تؤمر بالعبادة في هذا الحال ، والرجل كامل حيث أمر بالعبادة في كل حال ، فدل ذلك على أن من أمر بطاعة يفعلها كان أفضل ممن لم يؤمر بها وإن لم يكن عاصياً ، فهذا أفضل ديناً وإيماناً ، وهذا المفضول ليس بمعاقب ومذموم ، فهذه زيادة كزيادة

(١) تقدم تخريجه قبل قليل ص ٣٣

الإيمان بالتطوعات ، لكن هذه زيادة بواجب في حق شخص ، وليس بواجب في حق شخص غيره ، فهذه الزيادة لو تركها بهذا لا يستحق العقاب بتركها ، وذلك لا يستحق العقاب بتركها ، ولكن إيمان ذلك أكمل ، قال النبي ﷺ : « أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً »^(١).

فهذا يبين تفاضل الإيمان في نفس الأمر به ، وفي نفس الأخبار التي يجب التصديق بها .

والنوع الثاني وهو تفاضل الناس في الإتيان به مع استوائهم في الواجب ، وهذا هو الذي يظن أنه محل النزاع ، وكلاهما محل النزاع ، وهذا أيضاً يتفاضلون فيه ، فليس إيمان السارق والزاني والشارب ، كإيمان غيرهم ، ولا إيمان من أدى الواجبات كإيمان من أحل ببيعها ، كما أنه ليس دين هذا وبره وتقواه مثل دين هذا وبره وتقواه ، بل هذا أفضل ديناً وبراً وتقوى فهو كذلك أفضل إيماناً كما قال النبي ﷺ : « أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً »^(١) وقد يجتمع في العبد إيمان ونفاق كما في « الصحيحين » عن النبي ﷺ قال : « أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا حدث كذب ، وإذا أوْتمن خان ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر »^(٢).

وأصل هؤلاء أن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل بل هو شيء واحد يستوي فيه جميع العباد فيما أوجبه الرب من الإيمان ، وفيما يفعله العبد من الأعمال ، فغلطوا

(١) رواه الترمذي رقم (١١٦٢) في الرضاع : باب ما جاء في حق المرأة على زوجها ، وأبو داود (٤٦٨٢) في السنة : باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه ، وأحمد في «المسند» ٢/٢٥٠ و٤٧٢ ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وفي الباب عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهم .

(٢) رواه البخاري ٨٤/١ في الإيمان : باب علامات المنافق ، وفي المظالم : باب إذا خاصم فجر ، وفي الجهاد : باب إثم من عاهد ثم غدر ، ومسلم رقم (٥٨) في الإيمان : باب بيان خصال المنافق ، وأبو داود رقم (٤٦٨٨) في السنة : باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه ، والترمذي رقم (٢٦٣٤) في الإيمان : باب ما جاء في علامة المنافق ، والنسائي ١١٦/٨ في المنافق ، وأحمد في «المسند» ٢/٢٠٠ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

في هذا وهذا ، ثم تفرقوا كما تقدم .

وصارت المرجئة على ثلاثة أقوال ، فعلمائهم وأئمتهم أحسنهم قولاً ، وهو أن قالوا : الإيمان تصديق القلب وقول اللسان .

وقالت الجهمية : هو تصديق القلب فقط ، فمن تكلم به فهو مؤمن كامل الإيمان ، لكن إن كان مقراً بقلبه كان من أهل الجنة ، وإن كان مكذباً بقلبه كان منافقاً مؤمناً من أهل النار .

وهذا القول هو الذي اختصت به طائفة الكرامية وابتدعته ، ولم يسبقها أحد إلى هذا القول ، وهو آخر ما أحدث من الأقوال في الإيمان . وبعض الناس يحكي عنهم أن من تكلم به بلسانه دون قلبه فهو من أهل الجنة ، وهو غلط عليهم ، بل يقولون : إنه مؤمن كامل الإيمان وإنه من أهل النار ، فيلزمهم أن يكون المؤمن الكامل الإيمان معذباً في النار بل يكون مخلداً فيها .

وقد تواتر عن النبي ﷺ أنه يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان^(١) ، وإن قالوا : لا يخلد وهو منافق لزمهم أن يكون المنافقون يخرجون من النار ، والمنافقون قد قال الله فيهم : ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيراً ﴾ [النساء : ١٤٥] .

وقد نهى الله نبيه عن الصلاة عليهم والاستغفار لهم ، وقال له : ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ [التوبة : ٨٠] ، وقال : ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ [التوبة : ٨٤] ، وقد أخبر أنهم كفروا بالله ورسوله .

فإن قالوا : هؤلاء فقد كانوا يتكلمون بألسنتهم سراً فكفروا بذلك ، وإنما يكون مؤمناً إذا تكلم بلسانه ولم يتكلم بما ينقضه ، فإن ذلك رده عن الإيمان .

قيل لهم : ولو أضمرنا النفاق ولم يتكلموا به كانوا منافقين ، قال تعالى :

(١) قطعة من حديث الشفاعة المتقدم ص ٢٥ .

﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلْ اسْتَهِزُّوا إِنَّا لِلَّهِ مُخْرِجُ مَا تَحْذَرُونَ﴾ [التوبة : ٦٤]. وأيضاً قد أخبر الله عنهم أنهم يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم ، وأنهم كاذبون ، فقال تعالى : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة : ٨] ، وقال تعالى : ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون : ١]. وقد قال النبي ﷺ : «الاسلام علانية والإيمان في القلب»^(١). وقد قال الله تعالى : ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات : ١٤]. وفي «الصحيحين»^(٢) عن سعد ان النبي ﷺ أعطى رجلاً ولم يعط رجلاً فقلت: يا رسول الله! أعطيت فلاناً وفلاناً وتركت فلاناً وهو مؤمن ، فقال : «أو مسلم» مرتين أو ثلاثاً ، وبسط الكلام في هذا له مواضع أخر ، وقد صنف في ذلك مجلداً غير ما صنف فيه غير ذلك .

وكلام الناس في هذا الاسم ومسماه كثير ، لأنه قطب الدين الذي يدور عليه ، وليس في القول اسم علق به السعادة والشقاء والمدح والذم والثواب والعقاب أعظم من اسم الايمان والكفر ، ولهذا سمي هذا الأصل مسائل الأسماء والأحكام ، وقد رأيت لابن الهيثم^(٣) فيه مصنفاً في أنه قول اللسان فقط ، ورأيت لابن الباقلاني فيه مصنفاً أنه تصديق القلب فقط ، وكلاهما في عصر واحد ، وكلاهما يرد على المعتزلة والرافضة .

والمقصود هنا أن السلف كان اعتصامهم بالقرآن والإيمان، فلما حدث في الأمة ما حدث من التفرق والاختلاف صار أهل التفرق والاختلاف شيعاً ، صار هؤلاء

(١) تقدم تخريجه ص ٢٦ .

(٢) رواه البخاري ٢٧٠/٣ في الزكاة : باب قول الله تعالى : ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافاً﴾ وفي الإيمان : باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة وكان على الاستسلام ، والخوف من ، ومسلم رقم (١٥٠) في الإيمان : باب تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه ، وأبو داود رقم (٤٦٨٣) و(٤٦٨٤) و(٤٦٨٥) في السنة : باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه ، والنسائي ١٠٣/٨ و١٠٤ في الإيمان : باب تأويل قوله عز وجل : ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ .

(٣) هو علي بن عبد الله بن محمد بن الهيثم البهروي ، من علماء القرن الثالث الهجري .

عمدتهم في الباطن ، ليست على القرآن والإيمان، ولكن على أصول ابتدئها شيوخهم عليها ، يعتمدون في التوحيد والصفات والقدر والإيمان بالرسول وغير ذلك ، ثم ما ظنوا أنه يوافقها من القرآن احتجوا به، وما خالفها تألوه ، فلهذا تجدهم إذا احتجوا بالقرآن والحديث لم يعتنوا بتحرير دلالتهما ، ولم يستقصوا ما في القرآن من ذلك المعنى، إذ كان اعتمادهم في نفس الأمر إلى غير ذلك والآيات التي تخالفهم يشرعون في تأويلها شروع من قصد ردها كيف أمكن ، ليس مقصوده أن يفهم مراد الرسول ، بل أن يدفع منازعه عن الاحتجاج بها .

ولهذا قال كثير منهم كأبي الحسين البصري ومن تبعه كالرازي والآمدي وابن الحاجب : إن الأمة إذا اختلفت في تأويل الآية على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث ، بخلاف ما إذا اختلفوا في الأحكام على قولين ، فجازوا أن تكون الأمة مجتمعة على الضلال في تفسير القرآن والحديث ، وأن يكون الله أنزل الآية وأراد بها معنى لم يفهمه الصحابة والتابعون . ولكن قالوا : إن الله أراد معنى آخر ، وهم لو تصوروا هذه المقالة لم يقولوا هذا ، فإن أصلهم أن الأمة لا تجتمع على ضلالة ، ولا يقولون قولين كلاهما خطأ ، والصواب قول ثالث لم يقولوه ، لكن قد اعتادوا أن يتأولوا ما خالفهم .

والتأويل عندهم مقصوده بيان احتمال في لفظ الآية يجوز أن يراد ذلك المعنى بذلك اللفظ ، ولم يستشعروا أن المتأول هو مبين لمراد الآية مخبر عن الله تعالى أنه أراد هذا المعنى إذا حملها على معنى ، وكذلك إذا قال : يجوز أن يراد بها هذا المعنى ، والأمة قبله لم يقولوا أريد بها إلا هذا أو هذا ، فقد جوزوا أن يكون ما أراده الله لم يخبر به الأمة ، وأخبرت أن مراده غير ما أراده .

لكن الذي قاله هؤلاء يتمشى إذا كان التأويل أنه يجوز أن يراد هذا المعنى من غير حكم بأنه مراد ، وتكون الأمة قبلهم كلها كانت جاهلة بمراد الله ، ضالة عن معرفته ، وانقرض عصر الصحابة والتابعين وهم لم يعلموا الآية ، ولكن طائفة قالت: يجوز أن يريد هذا المعنى ، وطائفة قالت: يجوز أن يريد هذا المعنى ، وليس فيهم من

علم المراد ، فجاء الثالث وقال :ها هنا معنى يجوز أن يكون هو المراد ، فإذا كانت الأمة من الجهل بمعاني القرآن والضلال عن مراد الرب بهذه الحال، توجه ما قالوه ، وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود أن كثيراً من المتأخرين لم يصيروا يعتمدون في دينهم لا على القرآن ولا على الايمان الذي جاء به الرسول، بخلاف السلف ؛ فلهذا كان السلف أكمل علماً وإيماناً، وخطؤهم أخف وصوابهم أكثر كما قدمناه ، وكان الأصل الذي أسسوه هو ما أمرهم الله به في قوله ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [الحجرات : ١] ، فإن هذا أمر للمؤمنين بما وصف به الملائكة كما قال تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ * يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ * وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَلَيْكَ نَجْرِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴾ [الأنبياء : ٢٦ - ٢٩] . فوصفهم سبحانه بأنهم لا يسبقونه بالقول وأنهم بأمره يعملون ، فلا يخبرون عن شيء من صفاته ولا غير صفاته إلا بعد أن يخبر سبحانه بما يخبر به ، فيكون خبرهم وقولهم تبعاً لخبره وقوله، كما قال : ﴿ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ ﴾ وأعمالهم تابعة لأمره فلا يعملون إلا ما أمرهم هو أن يعملوا به ، فهم مطيعون لأمره سبحانه .

وقد وصف سبحانه بذلك ملائكة النار فقال : ﴿ قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاطٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [التحريم : ٦] ، وقد ظن بعضهم أن هذا تأكيد ، وقال بعضهم : بل لا يعصونه في الماضي ويفعلون ما أمروا به في المستقبل .

وأحسن من هذا وهذا أن العاصي هو الممتنع من طاعة الأمر مع قدرته على الامتثال ، فلو لم يفعل ما أمر به لعجزه لم يكن عاصياً ، فإذا قال : « لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ ﴾ لم يكن في هذا بيان أنهم يفعلون ما يؤمرون ، فإن العاجز ليس بعاص ولا فاعل لما أمر به فقال : ﴿ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ ليبين أنهم قادرون على فعل ما أمروا

به ، فهم لا يتركونه لا عجزاً ولا معصية ، والمأمور إنما يترك ما أمر به لأحدهذين ، إما أن لا يكون قادراً ، وإما أن يكون عاصياً لا يريد الطاعة ، فإذا كان مطيعاً يريد طاعة الأمر وهو قادر ، وجب وجود فعل ما أمر به ، فلكذلك الملائكة المذكورون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون .

وقد وصف الملائكة بأنهم ﴿ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ * لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ * يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ * وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَلِكُ نَجْزِيهِ جَهَنَّمُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴿ [الأنبياء : ٢٦ - ٢٩] .

فالملائكة مصدقون بخبر ربهم مطيعون لأمره ، ولا يخبرون حتى يخبر ، ولا يعملون حتى يأمر ، كما قال تعالى : ﴿ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴾ وقد أمر الله المؤمنين أن يكونوا مع الله ورسوله كذلك ، فإن البشر لم يسمعوا كلام الله منه بل بينهم وبينه رسول من البشر ، فعليهم أن لا يقولوا حتى يقول الرسول ما بلغهم عن الله ، ولا يعملون إلا بما أمرهم به ، كما قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [الحجرات : ١] .

قال مجاهد : لا تفتاتوا عليه بشيء حتى يقضيه الله على لسانه ، تقدموا معناه تتقدموا ، وهو فعل لازم ، وقد قرئ ﴿ تقدموا ﴾ يقال : قَدَّمْ وتَقَدَّمْ ، كما يقال : بَيْنَ وَتَبَيَّنَ ، وقد يستعمل قدم متعدياً أي قدم غيره ، لكن هنا هو فعل لازم فلا تقدموا معناه لا تتقدموا بين يدي الله ورسوله .

فعلى كل مؤمن أن لا يتكلم في شيء من الدين إلا تبعاً لما جاء به الرسول ، ولا يتقدم بين يديه بل ينظر ما قال ، فيكون قوله تبعاً لقوله ، وعلمه تبعاً لأمره ، فهذا كان الصحابة ومن سلك سبيلهم من التابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين ، فلهذا لم يكن أحد منهم يعارض النصوص بمعقوله ولا يؤسس ديناً غير ما جاء به الرسول ، وإذا أراد معرفة شيء من الدين والكلام فيه نظر فيما قاله الله والرسول ، فمنه يتعلم وبه يتكلم ، وفيه ينظر ويتفكر ، وبه يستدل ، فهذا أصل أهل السنة ، وأهل البدع لا يجعلون

اعتمادهم في الباطن ونفس الأمر على ما تلقوه عن الرسول، بل على ما روه أو ذاقوه ،
ثم إن وجدوا السنة توافقه وإلا لم يبالوا بذلك ، فإذا وجدوها تخالفه أعرضوا عنها
تفويضاً أو حرّفوها تأويلاً .

فهذا هو الفرقان بين أهل الإيمان والسنة وأهل النفاق والبدعة ، وإن كان هؤلاء
لهم من الإيمان نصيب وافر من اتباع السنة ، لكن فيهم من النفاق والبدعة بحسب ما
تقدموا فيه بين يدي الله ورسوله ، وخالفوا الله ورسوله ، ثم إن لم يعلموا أن ذلك
يخالف الرسول ولو علموا لما قالوه لم يكونوا منافقين ، بل ناقصي الإيمان مبتدعين ،
وخطؤهم مغفور لهم لا يعاقبون عليه وإن نقصوا به .

فصل

وكل من خالف ما جاء به الرسول لم يكن عنده علم بذلك ولا عدل ، بل لا
يكون عنده إلا جهل وظلم وظن وما تهوى الأنفس ﴿ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى ﴾
وذلك لأن ما أخبر به الرسول فهو حق باطناً وظاهراً ، فلا يمكن أن يتصور أن يكون
الحق في نقيضه ، وحينئذ فمن اعتقد نقيضه كان اعتقاده باطلاً ، والاعتقاد الباطل لا
يكون علماً ، وما أمر به الرسول فهو عدل لا ظلم فيه ، فمن نهى عنه فهو نهى عن
العدل ، ومن أمر بضده فقد أمر بالظلم ، فإن ضد العدل الظلم ، فلا يكون ما يخالفه
إلا جهلاً وظلماً ظناً وما تهوى الأنفس ، وهو لا يخرج عن قسمين أحسنهما أن يكون
كان شرعاً لبعض الأنبياء ثم نسخ ، وأدناهما أن يكون ما شرع قط بل يكون من
المبدل ، فكل ما خالف حكم الله ورسوله، فإما شرع منسوخ ، وإما شرع مبدل ما
شرعه الله بل شرعه شارع بغير إذن من الله كما قال : ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ
الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ﴾ [الشورى : ٢١] .

لكن هذا وهذا قد يقعان في خفي الأمور ودقيقها باجتهاد من أصحابها ،
استفرغوا فيه وسعهم في طلب الحق ، ويكون لهم من الصواب والاتباع ما يغمر
ذلك ، كما وقع مثل ذلك من بعض الصحابة في مسائل الطلاق والفرائض ونحو
ذلك ، ولم يكن منهم مثل هذا في جلي الأمور وجليلها ، لأن بيان هذا من الرسول

كان ظاهراً بينهم، فلا يخالفه إلا من يخالف الرسول، وهم معتصمون بحبل الله يحكمون الرسول فيما شجر بينهم لا يتقدمون بين يدي الله ورسوله فضلاً عن تعمد مخالفة الله ورسوله.

فلما طال الزمان خفي على كثير من الناس ما كان ظاهراً لهم، ودق على كثير من الناس ما كان جلياً لهم، فكثر من المتأخرين مخالفة الكتاب والسنة ما لم يكن مثل هذا في السلف.

وإن كانوا مع هذا مجتهدين معذورين يغفر الله لهم خطاياهم ويشيهم على اجتهدهم. وقد يكون لهم من الحسنات ما يكون للعامل منهم أجر خمسين رجلاً يعملها في ذلك الزمان، لأنهم كانوا يجدون من يعينهم على ذلك، وهؤلاء المتأخرون لم يجدوا من يعينهم على ذلك، لكن تضعيف الأجر لهم في أمور لم يضعف للصحابة لا يلزم أن يكونوا أفضل من الصحابة، ولا يكون فاضلهم كفاضل الصحابة، فإن الذي سبق إليه الصحابة من الإيمان والجهاد ومعاداة أهل الأرض في موالة الرسول وتصديقه وطاعته فيما يخبر به ويوجهه قبل أن تنتشر دعوته وتظهر كلمته، وتكثر أعوانه وأنصاره، وتنتشر دلائل نبوته، بل مع قلة المؤمنين وكثرة الكافرين والمنافقين، وإنفاق المؤمنين أموالهم في سبيل الله ابتغاء وجهه في مثل تلك الحال، أمر ما بقي يحصل مثله لأحد كما في «الصحيحين» عنه ﷺ «لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مدُّ أحدكم ولا نصيفه»^(١).

وقد استفاضت النصوص الصحيحة عنه أنه قال: «خير القرون قرني الذين بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»^(٢). فجملة القرن الأول أفضل من القرن

(١) رواه البخاري ٢٧/٧ - ٢٨ في فضائل أصحاب النبي ﷺ : باب قول النبي ﷺ : «لو كنت متخذاً خليلاً» ومسلم رقم (٢٥٤١) في فضائل الصحابة : باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم ، وأبو داود رقم (٤٦٥٨) في السنة : باب في النهي عن سب أصحاب رسول الله ﷺ ، والترمذي رقم (٣٨٦٠) في المناقب : باب في سب أصحاب النبي ﷺ ، وأحمد في «المسند» ١١/٣ و ٥٤ ، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .
(٢) تقديم تخريجه ص ١٥ .

الثاني ، والثاني أفضل من الثالث ، والثالث أفضل من الرابع ، لكن قد يكون في الرابع من هو أفضل من بعض الثالث ، وكذلك في الثالث مع الثاني ، وهل يكون فيمن بعد الصحابة من هو أفضل من بعض الصحابة المفضولين لا الفاضلين ؟ هذا فيه نزاع ، وفيه قولان ، حكاهما القاضي عياض وغيره ، ومن الناس من يفرضها في مثل معاوية وعمر بن عبد العزيز ، فإن معاوية له مزية الصحبة والجهاد مع النبي ﷺ ، وعمر له مزية فضيلته من العدل والزهد والخوف من الله تعالى ، وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود هنا أن من خالف الرسول فلا يعرف أن يتبع الظن وما تهوى الأنفس كما قال تعالى في المشركين الذين يعبدون اللات والعزى : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى ﴾ [النجم : ٢٣] .

وقال في الذين يخبرون عن الملائكة أنهم أناث : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيَسْمُؤْنَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنثَى ﴾ وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا * فَأَعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا * ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ اهْتَدَى ﴾ [النجم : ٢٧ - ٣٠] ، وهم جعلوهم إناثاً كما قال : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا ﴾ وفي القراءة الأخرى عند الرحمن إناثاً ﴿ أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتَكَبَّتْ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴾ [الزخرف : ١٩] ، وهؤلاء قال عنهم ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾ لأنه خبر محض ليس فيه عمل ، وهناك ﴿ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ ﴾ لأنهم كانوا يعبدونها ويدعونها ، فهناك عبادة وعمل بهوى أنفسهم ، فقال ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ ﴾ .

والذي جاء به الرسول كما قال : ﴿ وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى ﴾ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى * وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى * عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ﴾ [النجم : ١ - ٥] . وكل من خالف الرسول لا يخرج عن الظن وما تهوى الأنفس ، فإن كان ممن يعتقد ما قاله وله فيه حجة يستدل بها كان غايته الظن الذي لا يغني من

الحق شيئاً ، كاحتجاجهم بقياس فاسد أو نقل كاذب ، أو خطاب ألقى إليهم اعتقدوا أنه من الله وكان من إلقاء الشيطان .

وهذه الثلاثة هي عمدة من يخالف السنة بما يراه حجة ودليلاً : إما أن يحتج بأدلة عقلية ويظنها برهاناً وأدلة قطعية ، وتكون شبهات فاسدة مركبة من ألفاظ مجملة ومعاني متشابهة ، لم يميز بين حقها وباطلها ، كما يوجد مثل ذلك في جميع ما يحتج به من خالف الكتاب والسنة ، إنما يركب حججه من ألفاظ متشابهة ، فإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل ، وهذه هي الحجج العقلية ، وإن تمسك المبطل بحجج سمعية ، فإما أن تكون كذباً على الرسول ، أو تكون غير دالة على ما احتج بها أهل البطول ، فالمنع إما في الإسناد ، وإما في المتن ، ودلالته على ما ذكر ، وهذه الحجة السمعية ، هذه حجج أهل العلم الظاهر .

وأما حجة أهل الذوق والوجد والمكاشفة والمخاطبة ، فإن أهل الحق من هؤلاء لهم إلهامات صحيحة مطابقة ، كما في « الصحيحين » عن النبي ﷺ أنه قال : « قد كان في الأمم قبلكم محدثون فإن يكن في أمتي أحد فعمر »^(١) وكان عمر يقول : اقتربوا من أفواه المطيعين ، واسمعوا منهم ما يقولون ، فإنها تجلى لهم أمور صادقة .

وفي الترمذي^(٢) عن أبي سعيد عن النبي ﷺ أنه قال : « اتقوا فراسة المؤمن ، فإنه ينظر بنور الله ، ثم قرأ قوله : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ [الحجر : ٧٥] وقال بعض الصحابة : أظنه والله للحق يقذفه الله على قلوبهم وأسماعهم .

وفي « صحيح البخاري »^(٣) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « ولا يزال

(١) رواه البخاري ٤٠/٧ وفي فضائل النبي ﷺ : باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، مسنداً ومعلقاً ، وفي الأنبياء : باب ما ذكر عن بني إسرائيل ، ومسلم رقم (٢٣٩٨) في فضائل الصحابة : باب من فضائل عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ، وأحمد في « المسند » ٥٥/٦ من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٢) رقم (٣١٢٥) في التفسير : باب ومن سورة الحجر ، وفي سنده عطية العوفي ، وهو ضعيف ، وأورده السيوطي في « الدر المنثور » ١٠٣/٤ وزاد نسبه لابن جرير وابن أبي حاتم والبخاري في « التاريخ » وابن السني وأبي نعيم معاً في الطب ، وابن مردويه والخطيب .

(٣) ٢٩٢/١١ - ٢٩٥ في الرقاق : باب التواضع . انظر « الفتح » وما قاله الحافظ ابن رجب الحنبلي في « جامع العلوم والحكم » حول هذا الحديث ص ٣١٣ .

عبدني يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي بها . وفي رواية « في يسمع ، وفي يبصر ، وفي يبطش ، وفي يمشي » فقد أخبر أنه يسمع بالحق ويبصر به .

وكانوا يقولون إن السكينة تنطق على لسان عمر رضي الله عنه ، وقال ﷺ : « من سأل القضاء واستعان عليه وكل إليه ، ومن لم يسأله ولم يستعن عليه أنزل الله عليه ملكاً يسدده »^(٤) وقال الله تعالى : ﴿ نُورٌ عَلَىٰ نُورٍ ﴾ [النور : ٣٥] الإيمان مع نور القرآن : وقال تعالى : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ ﴾ [هود : ١٧] وهو المؤمن على بينة من ربه ، ويتبعه شاهد من الله وهو القرآن ، شهد الله في القرآن بمثل ما عليه المؤمن من بينة الإيمان .

وهذا القدر مما أقر به حذاق النظر لما تكلموا في وجوب النظر وتحصيله للعلم ، فقليل لهم : أهل التصفية والرياضة والعبادة والتأله يحصل لهم المعارف والعلوم اليقينية بدون النظر ، كما قال الشيخ الملقب بالكبيري للرازي ورفيقه ، - وقد قال له : يا شيخ ! بلغنا أنك تعلم علم اليقين ؟! فقال : نعم ، فقالا : كيف تعلم ونحن نتناظر في زمان طويل كلما ذكر شيئاً أفسدته ، وكلما ذكرت شيئاً أفسده ؟ فقال : هو واردات ترد على النفوس تعجز النفوس عن ردها ؛ فجعلنا يعجبان من ذلك ويكرران الكلام ، وطلب أحدهما أن يحصل له هذه الواردات ، فعلمه الشيخ وأدبه حتى حصلت له ، وكان من المعتزلة النفاة ، فبين له أن الحق مع أهل الإثبات وأن الله سبحانه فوق سمواته وعلم ذلك بالضرورة .

رأيت هذه الحكاية بخط القاضي نجم الدين أحمد بن محمد بن خلف المقدسي ، وذكر أن الشيخ الكبيري حكاها له وكان قد حدثني بها عنه غير واحد حتى رأيته بخطه ، وكلام المشايخ في مثل هذا كثير

(٤) رواه أبو داود رقم (٣٥٧٨) في الأقضية : باب في طلب القضاء والتسرع إليه ، والترمذي رقم (١٣٢٣) و (١٣٢٤) في الأحكام : باب ما جاء في القاضي ، وابن ماجه رقم (٢٣٠٩) في الأحكام : باب ذكر القضاء ، وأحمد في « المسند » ١١٨/٣ و ٢٢٠ . من حديث أنس رضي الله عنه وهو حديث حسن .

وهذا الوصف الذي ذكره الشيخ جواب لهم بحسب ما يعرفون ، فإنهم قد قسموا العلم إلى ضروري ونظري . والنظري مستند إلى الضروري ، والضروري هو العلم الذي يلزم نفس المخلوق لزوماً لا يمكنه معه الانفكاك عنه ، هذا حد القاضي أبي بكر الطيب وغيره ، فخاصته أنه يلزم النفس لزوماً لا يمكن مع ذلك دفعه ، فقال لهم : علم اليقين عندنا هو من هذا الجنس ، وهو علم يلزم النفس لزوماً لا يمكنه مع ذلك الانفكاك عنه ، وقال : « واردات » لأنه يحصل مع العلم طمأنينة وسكينة توجب العمل به ، فالواردات تحصل بهذا وهذا .

وهذا قد أقر به كثير من حذاق النظر متقدمهم كالكنيا الهراسي والغزالي وغيرهما ، ومتأخريهم كالرازي والآمدي ، وقالوا : نحن لا ننكر أن يحصل لناس علم ضروري بما يحصل لنا بالنظر ، هذا لا يدفعه ، لكن ان لم يكن علماً ضرورياً فلا بد له من دليل ، والدليل يكون مستلزماً للمدلول عليه بحيث يلزم من انتفاء الدليل انتفاء المدلول عليه ، قالوا : فإن كان لو دفع ذلك الاعتقاد الذي حصل له لزم دفع شيء مما يعلم بالضرورة ، فهذا هو الدليل ، وإن لم يكن كذلك فهذا هوس لا يلتفت إليه . وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود أن هذا الجنس واقع لكن يقع أيضاً ما يظن أنه منه كبير أو لا يميز كثير منهم الحق من الباطل ، كما يقع في الأدلة العقلية والسمعية ، فمن هؤلاء من يسمع خطاباً ، أو يرى من يأمره بقضية ، ويكون ذلك الخطاب من الشيطان ، ويكون ذلك الذي يخاطبه الشيطان ، وهو يحسب أنه من أولياء الله من رجال الغيب ، ورجال الغيب هم الجن ، وهو يحسب أنه إنسي ، وقد يقول له : أنا الخضر ، أو إلياس ، بل أنا محمد ، ! أو إبراهيم الخليل ، أو المسيح ، أو أبو بكر ، أو عمر ، أو أنا الشيخ فلان ، أو الشيخ فلان ممن يحسن بهم الظن ، وقد يطير به في الهواء أو يأتيه بطعام أو شراب أو نفقة ، فيظن هذا كرامة ، بل آية ومعجزة تدل على أن هذا من رجال الغيب أو من الملائكة ، ويكون ذلك شيطانياً ألبس عليه .

فهذا ومثله واقع كثيراً أعرف منه وقائع كثيرة ، كما أعرف من الغلط في السمعيات والعقليات ، فهؤلاء يتبعون ظناً لا يغني عن الحق شيئاً ، ولو لم يتقدموا بين

يدي الله ورسوله ، بل اعتصموا بالكتاب والسنة لتبين لهم أن هذا من الشيطان ، وكثير من هؤلاء يتبع ذوقه ووجدته وما يجده محبوباً إليه بغير علم ولا هدى ولا بصيرة ، فيكون متبعاً لهواه بلا ظن ، وخيارهم من يتبع الظن وما تهوى الأنفس ، وهؤلاء إذا طلب من أحدهم حجة ذكر تقليده لمن يحبه من آبائه وأسلافه ، كقول المشركين : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ ﴾ [الزخرف : ٢٣] وإن عكسوا احتجوا بالقدر ، وهو أن الله أراد هذا وسلطانا عليه فهم يعملون بهواه ، وإرادة نفوسهم بحسب قدرتهم ، كالملوك المسلمين ، وكان الواجب عليهم أن يعملوا بما أمر الله ، فيتبعون أمر الله وما يحبه ويرضاه ، لا يتبعون إرادتهم وما يحبونه هم ويرضونه ، وأن يستعينوا بالله فيقولون ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ لا حول ولا قوة إلا بالله ، لا يعتمدون على ما أوتوه من القوة والتصرف والحال ، فإن هذا من الجد ، وقد كان النبي ﷺ يقول عقب الصلاة وفي الاعتدال بعد الركوع : « اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد »^(١).

فالذوق والوجد هو يرجع إلى حب الإنسان ووجدته بحلاوته وذوقه وطعمه ، وكل صاحب محبة فله في محبوبه ذوق ووجد ، فإن لم يكن ذلك بسلطان من الله وهو ما أنزله على رسوله ﷺ كان صاحبه متبعاً لهواه بغير هدى ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ ﴾ [القصص : ٥٠] وقال تعالى : ﴿ وَمَا لَكُمْ إِلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لِّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بَغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴾ [الأنعام : ١٩٩] .

وكذلك من اتبع ما يرد عليه من الخطاب أو ما يراه من الأنوار والأشخاص الغيبية ، ولا يعتبر ذلك بالكتاب والسنة ، فإنما يتبع ظناً لا يغني من الحق شيئاً .

(١) رواه البخاري ٢٧٥/٢ في صفة الصلاة : باب الذكر بعد الصلاة ، وفي الدعوات : باب الدعاء بعد الصلاة ، ومسلم رقم (٥٩٣) في المساجد : باب استحباب الذكر بعد الصلاة ، وأبو داود رقم (١٥٠٥) في الصلاة : باب ما يقول الرجل إذا أسلم ، والنسائي ٧٠/٣ في السهو : باب نوع آخر من القول عند انقضاء الصلاة ، من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه .

فليس في المحدثين الملهمين أفضل من عمر ، كما قال ﷺ : « إنه قد كان في الأمم قبلكم محدثون ، فإن يكن في أمتي منهم أحد ، فعمر منهم » (٢) . وقد وافق عمر ربه في عدة (٣) أشياء ، ومع هذا فكان عليه أن يعتصم بما جاء به الرسول ، ولا يقبل ما يرد عليه حتى يعرضه على الرسول ، ولا يتقدم بين يدي الله ورسوله ، بل يجعل ما ورد عليه [تبعاً] ، وكان إذا تبين له من ذلك أشياء خلاف ما وقع له فيرجع إلى السنة ، وكان أبو بكر يبين له أشياء خفيت عليه فيرجع إلى بيان الصديق وإرشاده وتعليمه كما جرى يوم الحديبية ، ويوم مات الرسول ، ويوم ناظره من مانع الزكاة ، وغير ذلك ، وكانت المرأة ترد عليه ما يقوله وتذكر الحجة من القرآن ، فيرجع إليها كما جرى في مهر النساء ، ومثل هذا كثير .

فكل من كان من أهل الإلهام والخطاب والمكاشفة لم يكن أفضل من عمر ، فعليه أن يسلك سبيله في الاعتصام بالكتاب والسنة تبعاً لما جاء به الرسول ، لا يجعل ما جاء به الرسول تبعاً لما ورد عليه ، وهؤلاء الذين أخطؤوا وضلوا وتركوا ذلك ، واستغنوا بما ورد عليهم ، وظنوا أن ذلك يغنيهم عن اتباع العلم المنقول ، وصار أحدهم يقول : أخذوا علمهم ميتاً عن ميت ، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت ، فيقال له : أما ما نقله الثقات عن المعصوم فهو حق ، ولولا النقل المعصوم لكنت أنت وأمثالك إما من المشركين وإما من اليهود والنصارى ، وأما ما ورد عليك فمن أين لك أنه وحي من الله ؟ ومن أين لك أنه ليس من وحي الشيطان ؟

والوحي وحيان : وحي من الرحمن ، ووحى من الشيطان ، قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ ﴾ [الأنعام : ١٢١] ، وقال تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا ﴾ [الأنعام : ١١٢] وقال تعالى : ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴾ [الشعراء : ٢٢١] .

(١) تقدم تخريجه ص ٤٥ .

(٢) من هذه الموافقات :

موافقته لنوحي في أمر الأذان ، وموافقته لخبر السماء في أمر أسرى بدر ، وموافقته للقرآن الكريم في أمر الحجاب وموافقته في الصلاة خلف مقام إبراهيم عليه السلام ، وغير ذلك .

وقد كان انمختار بن أبي عبيد من هذا الضرب حتى قيل لابن عمر وابن عباس ، قيل لأحدهما : إنه يقول : إنه يوحى إليه ، فقال : وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم . وقيل للآخر : إنه يقول : إنه ينزل عليه ، فقال : هل أنبئكم على من تنزل الشياطين .

فهؤلاء يحتاجون إلى الفرقان الإيماني القرآني النبوي الشرعي أعظم من حاجة غيرهم . وهؤلاء لهم حسيات يرونها ويسمعونها ، والحسيات يضطر إليها الإنسان بغير اختياره ، كما قد يرى الإنسان أشياء ويسمع أشياء بغير اختياره ، كما أن النظر لهم قياس ومعقول وأهل السمع لهم أخبار منقولات ، وهذه الأنواع الثلاثة هي طرق العلم الحس والخبر والنظر ، وكل إنسان من هذه الثلاثة في بعض الأمور، لكن يكون بعض الأنواع أغلب على بعض الناس في الدين وغير الدين ، كالطب فإنه تجربات وقياسات ، وأهله منهم من يغلب عليه التجربة ، ومنهم من يغلب عليه القياس ، والقياس أصله التجربة ؛ والتجربة لا بد فيها من قياس . لكن مثل قياس العاديات لا يعرف فيه العلة والمناسبة ، وصاحب القياس من يستخرج العلة المناسبة ويعلق الحكم بها ، والعقل خاصة القياس والاعتبار والقضايا الكلية، فلا بد له من الحسيات التي هي الأصل ليعتبر بها ، والحس ان لم يكن مع صاحبه عقل وإلا فقد يغلط . والناس يقولون غلط الحس ، والغلط تارة من الحس، وتارة من صاحبه ، فان الحس يرى أمراً معيناً فيظن صاحبه فيه شيئاً آخر ، فيؤتى بمن ظنه فلا بد له من العقل .

ولهذا النائم يرى شيئاً وتلك الأمور لها وجود وتحقيق ، ولكن هي خيالات وأمثلة ، فلما عذب ظنها الرائي نفس الحقائق ، كالذي يرى نفسه في مكان آخر يكلم أمواتاً ويكلمونه ، ويفعل أموراً كثيرة وهو في النوم يجزم بأنه نفسه الذي يقول ويفعل ، لأن عقله عذب عنه ، وتلك الصورة التي رآها مثال صورته وخيالها، لكن غاب عقله عن نفسه حتى ظن أن ذلك المثال هو نفسه ، فلما تاب إليه عقله علم أن ذلك خيالات ومثالات .

ومن الناس من لا يغيب عقله بل يعلم في المنام أن ذلك في المنام ، وهذا

كالذي يرى صورته في المرآة أو صورة غيره ، فإذا كان ضعيف العقل ظن أن تلك الصورة هي الشخص ، حتى إنه يفعل به ما يفعل بالشخص ، وهذا يقع للصبيان والبله ، كما يخيل لأحدهم في الضوء شخص يتحرك ويصعد وينزل فيظنونه شخصاً حقيقة ، ولا يعلمون أنه خيال ، فالحس أحس صحيحاً لم يغلط ، لكن معه عقل لم يميز بين هذا العين والمثال . فإن العقل قد عقل قبل هذا أن مثل هذا يكون مثلاً ، وقد عقل لوازم الشخص بعينه ، وأنه لا يكون في الهواء ولا في المرآة ولا يكون بدنه في غير مكانه ، وأن الجسم الواحد لا يكون في مكانين .

وهؤلاء الذين لهم مكاشفات ومخاطبات يرون ويسمعون ما له وجود في الخارج وما لا يكون موجوداً إلا في أنفسهم كحال النائم ، وهذا يعرفه كل أحد ، ولكن قد يرون في الخارج أشخاصاً يرونها عياناً ، وما في خيال الإنسان لا يراه غيره ، ويخاطبهم أولئك الأشخاص ويحملونهم ويذهبون بهم إلى عرفات فيقفون بها ، وإما إلى غير عرفات ، ويأتونهم بذهب وفضة وطعام ولباس وسلاح وغير ذلك يخرجون إلى الناس ، ويأتونهم أيضاً بمن يطلبونه ، مثل من يكون له إرادة في امرأة أو صبي فيأتونه بذلك ، إما محمولاً في الهواء ، وإما بسعي شديد ، ويخبر أنه وجد في نفسه من الباعث القوي ما لم يمكنه المقام معه ، أو يخبر أنه سمع خطاباً ، وقد يقتلون له من يريد قتله من أعدائه أو يمرضونه .

فهذا كله موجود كثيراً ، لكن من الناس من يعلم أن هذا من الشيطان ، وأنه من السحر ، وأن ذلك حصل بما قاله ويعلمه من السحر ، ومنهم من يعلم أن ذلك من الجن ، ويقول : هذا كرامة أكرمنا بتسخير الجن لنا ، ومنهم من لا يظن أولئك الأشخاص إلا آدميين أو ملائكة ، فإن كانوا غير معروفين قال : هؤلاء رجال الغيب ، وإن يسموا قالوا : هذا هو الخضر وهذا هو إلياس ، وهذا هو أبو بكر وعمر ، وهذا هو الشيخ عبد القادر ، أو الشيخ عدي ، أو الشيخ أحمد الرفاعي أو غير ذلك ، ظن أن الأمر كذلك ، فهنا لم يغلط لكن غلط عقله حيث لم يعرف أن هذه شياطين تمثلت على صور هؤلاء .

وكثير من هؤلاء يظن أن النبي ﷺ نفسه أو غيره من الأنبياء أو الصالحين ياتيه

في اليقظة ، ومن يرى ذلك عند قبر النبي ﷺ أو الشيخ وهو صادق في أنه آياه من قال إنه النبي أو الشيخ أو قيل له ذلك فيه ، لكن غلط حيث ظن صدق أولئك ، والذي له عقل وعلم يعلم أن هذا ليس هو النبي ﷺ تارة لما يراه منهم من مخالفة الشرع ، مثل أن يأمره بما يخالف أمر الله ورسوله ، وتارة يعلم أن النبي ﷺ ما كان يأتي أحداً من أصحابه بعد موته في اليقظة ، ولا كان يخاطبهم من قبره ، فكيف يكون هذا لي ، وتارة يعلم أن الميت لم يقم من قبره ، وأن روحه في الجنة لا تصير في الدنيا هكذا .

وهذا يقع كثيراً لكثير من هؤلاء ويسمون تلك الصورة رفيقة فلان ، وقد يقولون هو معناه يشكل ، وقد يقولون روحانيته ، ومن هؤلاء من يقول : إذا مت فلا تدعوا أحداً يغسلني ولا فلاناً يحضرني ، فاني أنا أغسل نفسي ، فإذا مات رأوه قد جاء وغسل ذلك البدن ، ويكن ذلك جنياً ، قد قال لهذا الميت : إنك تجيء بعد الموت ، واعتقد ذلك حقاً ، فإنه كان في حياته يقول له أموراً ، وغرض الشيطان أن يضل أصحابه ، وأما بلاد المشركين كالهند ، فهذا كثيراً ما يرون الميت بعد موته جاء وفتح حانوته ، ورد ودائع ، وقضى ديوناً ، ودخل إلى منزله ثم ذهب ، وهم لا يشكون أنه الشخص نفسه ، وإنما هو شيطان تصور في صورته .

ومن هؤلاء من يكون في جنازة أبيه أو غيره والميت على سريرته وهو يراه آخذاً يمشي مع الناس بيد ابنه وأبيه قد جعل شيخاً بعد أبيه ، فلا يشك ابنه أن أباه نفسه هو كان الماشي معه الذي رآه هو دون غيره ، وإنما كان شيطاناً ، ويكون مثل هذا الشيطان قد سمى نفسه خالداً وغير خالد ، وقال لهم : إنه من رجال الغيب ، وهم يعتقدون أنه من الإنس الصالحين ويسمونه خالداً الغيبي ، وينسبون الشيخ إليه ، فيقولون : محمداً الخالدي ، ونحو ذلك .

فإن الجن مأمورون ومنهيون كالإنس ، وقد بعث الله الرسل من الإنس إليهم وإلى الإنس ، وأمر الجميع بطاعة الرسل كما قال تعالى : ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا وَغَرَّتْهُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ ﴾

[الأنعام : ١٣٠] وهذا بعد قوله : ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً يَا مَعْشَرَ الْجِنَّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَّغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ [الأنعام : ١٢٨].

قال غير واحد من السلف : أي كثير من أغويتم من الإنس وأضللتموهم . قال البغوي : قال بعضهم : استمتاع الإنس بالجن ما كانوا يلقون لهم من الأراجيف والسحر والكهانة ، وتزيينهم لهم الأمور التي يهيئونها ويسهل سبيلها عليهم ، واستمتاع الجن بالإنس طاعة الانس لهم فيما يزينون لهم من الضلالة والمعاصي . قال محمد ابن كعب : هو طاعة بعضهم لبعض وموافقة بعضهم بعضاً .

وذكر ابن أبي حاتم عن الحسن البصري ، قال : ما كان استمتاع بعضهم ببعض إلا أن الجن أمرت وعملت الإنس .

وعن محمد بن كعب قال : هو الصحابة في الدنيا .

وقال ابن السائب : استمتاع الإنس بالجن استعاذتهم بهم ، واستمتاع الجن بالانس أن قالوا : قد أسرنا الإنس مع الجن حتى عاذوا بنا ، فيزدادون شرفاً في أنفسهم وعظماً في نفوسهم ، وهذا كقوله : ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنَّ فَرَّادُوهُمْ رَهَقاً ﴾ [الجن : ٦] .

قلت : الاستمتاع بالشيء هو أن يتمتع به ينال به ما يطلبه ويريده ويهواه ، ويدخل في ذلك استمتاع الرجال بالنساء بعضهم لبعض ، كما قال : ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ [النساء : ٢٤] ، ومن ذلك الفواحش كاستمتاع الذكور بالذكور والإناث بالإناث .

ويدخل في هذا الاستمتاع بالاستخدام وأئمة الرياسة ، كما يتمتع الملوك والسادة بجنودهم ومماليكهم ، ويدخل في ذلك الاستمتاع بالأموال كاللباس ، ومنه قوله : ﴿ وَمَتَّعُوهُمْ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرَهُ ﴾ [البقرة : ٢٣٦] . وكان من السلف من يتمتع المرأة بخادم فهي تستمتع بخدمته ، ومنهم من يتمتع بكسوة أو

نفقة ، ولهذا قال الفقهاء : أعلى المتعة خادم ، وأدناها كسوة تجزىء فيها الصلاة .

وفي الجملة استمتاع الإنس بالجن ، والجن بالإنس ، يشبه استمتاع الإنس بالإنس ، قال تعالى : ﴿الْأَخِلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف : ٦٧] وقال تعالى : ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة : ١٦٦] ، قال مجاهد : هي المودات التي كانت لغير الله . وقال الخليل : ﴿إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ [العنكبوت : ٢٥] . وقال تعالى : ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية : ٢٣] فالمشرك يعبد ما يهواه ، واتباع الهوى هو استمتاع من صاحبه بما يهواه ، وقد وقع في الإنس والجن هذا كله .

وتارة يخدم هؤلاء هؤلاء في أغراضهم ، وهؤلاء هؤلاء في أغراضهم ، فالجن تأتيه بما يريد من صورة أو مال أو قتل عدوه ، والإنس تطيع الجن ، فتارة يسجد له ، وتارة يسجد لما يأمره بالسجود له ، وتارة يمكنه من نفسه فيفعل به الفاحشة ، وكذلك الجنيات منهم من يريد من الإنس الذي يخدمه ما يريد نساء الإنس من الرجال ، وهذا كثير في رجال الجن ونسائهم . فكثير من رجالهم ينال من نساء الإنس ما يناله الإنسي ، وقد يفعل ذلك بالذكران .

وصرع الجن للإنس هو لأسباب ثلاثة : تارة يكون الجنى يحب المصروع فيصرعه ليمتتع به ، وهذا الصرع يكون أرفق من غيره وأسهل ، وتارة يكون الإنسي آذاهم إذا بال عليهم أو صب عليهم ماء حاراً أو يكون قتل بعضهم ، أو غير ذلك من أنواع الأذى ، وهذا أشد الصرع ، وكثيراً ما يقتلون المصروع ، وتارة يكون بطريق العبث به كما يعبث سفهاء الإنس بأبناء السبيل .

ومن استمتاع الإنس بالجن استخدامهم في الأخبار بالأمور الغائبة كما يخبر الكهان ، فإن في الإنس من له غرض في هذا لما يحصل به من الرياسة والمال وغير ذلك ، فإن كان القوم كفاراً كما كانت العرب ، لم تبال بأن يقال : إنه كاهن كما كان العرب كهناً ، وقدم النبي ﷺ المدينة وفيها كهان ، وكان المنافقون يطلبون التحاكم

إلى الكهان ، وكان أبو أبرق الأسلمي أحد الكهان قبل أن يسلم ، وإن كان القوم مسلمين لم يظهر أنه كاهن ، بل يجعل ذلك من باب الكرامات ، وهو من جنس الكهان ، فإنه لا يخدم الإنسي بهذه الأخبار إلا لما يستمتع به من الإنسي بأن يطيعه الإنسي في بعض ما يريده ، إما في شرك ، وإما في فاحشة ، وإما في أكل حرام ، وإما في قتل نفس بغير حق .

فالشياطين لهم غرض فيما نهى الله عنه من الكفر والفسوق والعصيان ، ولهم لذة في الشر والفتن ، يحبون ذلك وإن لم يكن فيه منفعة لهم ، وهم يقولون بأمر السارق أن يسرق ويذهب إلى أهل المال ، فيقولون : فلان سرق متاعكم ، ولهذا يقال : القوة الملكية والبهيمية والسبعية والشیطانية . فإن الملكية فيها العلم النافع والعمل الصالح ، والبهيمية فيها الشهوات كالأكل والشرب ، والسبعية فيها الغضب ، وهو دفع المؤذي ، وأما الشیطانية فشر محض ليس فيها جلب منفعة ، ولا دفع مضرة .

والفلاسفة ونحوهم ممن لا يعرف الجن والشياطين لا يعرفون هذه ، وإنما يعرفون الشهوة والغضب ، والشهوة والغضب خلقا لمصلحة ومنفعة ، لكن المذموم هو العدوان فيهما ، وأما الشيطان فيأمر بالشر الذي لا منفعة فيه ويحب ذلك ، كما فعل إبليس بآدم لما وسوس له ، وكما امتنع من السجود له ، فالحسد يأمر به الشيطان ، والحاسد لا ينتفع بزوال النعمة عن المحسود ، لكن يبغض ذلك ، وقد يكون بغضه لفوات غرضه وقد لا يكون .

ومن استمتع الإنس بالجن استخدامهم في إحضار بعض ما يطلبونه من مال وطعام وثياب ونفقة ، فقد يأتون ببعض ذلك وقد يدلونه على كنز وغيره ، واستمتع الجن بالإنس استعمالهم فيما يريده الشيطان من كفر وفسوق ومعصية . ومن استمتع الإنس بالجن استخدامهم فيما يطلبه الإنس من شرك وقتل وفواحش ، فتارة يتمثل الجنّي في صورة الإنسي ، فإذا استغاث به بعض أتباعه أتاها فظن أنه الشيخ نفسه ، وتارة يكون التابع قد نادى شيخه وهتف به : يا سيدي فلان ، فينقل الجنّي ذلك

الكلام الى الشيخ بمثل صوت الإنسي حتى يظن الشيخ أنه صوت الإنسي بعينه ، ثم إن الشيخ يقول :نعم ، ويشير إشارة يدفع بها ذلك المكروه ، فيأتي الجني بمثل ذلك الصوت والفعل يظن ذلك الشخص أنه شيخه نفسه وهو الذي أجابه ، وهو الذي فعل ذلك ، حتى إن تابع الشيخ قد يكون يده في إناء يأكل فيضع الجني يده في صورة يد الشيخ ويأخذ من الطعام ، فيظن ذلك التابع أنه شيخه حاضر معه ، والجني يمثل للشيخ نفسه مثل ذلك الإناء فيضع يده فيه ، حتى يظن الشيخ أن يده في ذلك الإناء ، فإذا حضر المريد ذكر له الشيخ أن يدي كانت في الإناء فيصدق ، ويكون بينهما مسافة شهر ، والشيخ موضعه ويده لم تطل ، ولكن الجني ، مثل للشيخ ومثل للمريد حتى ظن كل منهما ان أحدهما عند الآخر ، وإنما كان عنده ما مثله الجني وخيله .

وإذا سئل الشيخ المخدم عن أمر غائب إما سرقة ، وإما شخص مات وطلب منه أن يخبر بحاله ، أو علة في النساء أو غير ذلك ، فإن الجني قد يمثل ذلك فيريه صورة المسروق ، فيقول الشيخ : ذهب لكم كذا وكذا ، ثم إن كان صاحب المال معظماً وأراد أن يدلّه على سرقة مثل له الشيخ الذي أخذ أو المكان الذي فيه المال فيذهبون إليه فيجدونه كما قال ، والأكثر منهم أنهم يظهرون صورة المال ولا يكون عليه ، لأن الذي سرق المال معه أيضاً حتى يخدمه .

والجن يخاف بعضهم من بعض ، كما أن الإنس يخاف بعضهم بعضاً ، فإذا دل الجني عليه جاء إليه أولياء السارق فأذوه ، وأحياناً لا يدل لكون السارق وأعوانه يخدمونه ويرشونه ، كما يصيب من يعرف للصوص من الإنس تارة يعرف السارق ولا يعرف به إما لرغبة ينالهامنه ، وإما لرهبة وخوف منه ، وإذا كان المال المسروق لكبير يخافه ويرجوه عرف سارقه .

فهذا وأمثاله من استمتاع بعضهم ببعض .

والجن مكلفون كتكليف الإنس ، ومحمد ﷺ مرسل إلى الثقلين الجن والإنس ، وكفار الجن يدخلون النار بنصوص وإجماع المسلمين ، وأما مؤمنهم ففيهم قولان ، وأكثر العلماء على أنهم يثابون أيضاً ويدخلون الجنة ، وقد روي أنهم يكونون

في ربضها يراهم الإنس من حيث لا يرون الإنس ، عكس الحال في الدنيا ، وهو حديث رواه الطبراني في « معجمه الصغير » يحتاج النظر في إسناده^(١) ، وقد احتج ابن أبي ليلى وأبو يوسف على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا ﴾ [الأنعام : ١٣٢] وقد ذكر الجن والإنس الأبرار والفجار في ﴿ الأحقاف ﴾ و ﴿ الأنعام ﴾ واحتج الأوزاعي وغيره بقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌ ﴾ [الرحمن : ٧٤] وقد قال تعالى في الأحقاف : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ إِنَّهُمْ كَانُوا خَاسِرِينَ * وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا ﴾ [الأحقاف : ١٨ - ١٩] وقد تقدم قبل هذا ذكر أهل الجنة وقوله : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ ﴾ [الأحقاف : ١٦] ثم قال : ﴿ وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا وَلِيُوفيَهُمْ أَعْمَالُهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [الأحقاف : ١٩] .

قال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم : درجات أهل الجنة تذهب علواً ودرجات أهل النار تذهب سفلاً ، وقد قال تعالى عن قول الجن : ﴿ وَأَنَا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدْدًا ﴾ [الجن : ١١] ، وقالوا : ﴿ وَأَنَا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا * ، وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴾ [الجن : ١٤ - ١٥] ، ففيهم الكفار والفساق والعصاة ، وفيهم من فيه عبادة ودين بنوع من قلة العلم ، كما في الإنس ، وكل نوع من الجن يميل إلى نظيره من الإنس ، فاليهود مع اليهود ، والنصارى مع النصارى ، والمسلمون مع المسلمين ، والفساق مع الفساق ، وأهل الجهل البدع مع أهل الجهل البدع .

واستخدام الإنس لهم مثل استخدام الإنس للإنس بشيء ، منهم من يستخدمهم في المحرمات من الفواحش والظلم والشرك والقول على الله بلا علم ، وقد يظنون ذلك من كرامات الصالحين ، وإنما هو من أفعال الشياطين ، ومنهم من

(١) لم أجده ،

يستخدمهم في أمور مباحة، إما إحضار ماله، أو دلالة على مكان فيه مال ليس له مالك معصوم، أو دفع من يؤذيه ونحو ذلك، فهذا كاستغاثة الإنس بعضهم ببعض في ذلك.

والنوع الثالث أن يستعملهم في طاعة الله ورسوله كما يستعمل الإنس في مثل ذلك، فيأمرهم بما أمر الله به ورسوله، وينهاهم عما نهاهم الله عنه ورسوله، كما يأمر الإنس وينهاهم، وهذه حال نبينا ﷺ وحال من اتبعه واقتدى به من أمته وهم أفضل الخلق، فإنهم يأمرون الإنس والجن بما أمرهم الله به ورسوله، وينهون الإنس والجن عما نهاهم الله عنه ورسوله، إذ كان نبينا محمد ﷺ مبعوثاً بذلك إلى الثقلين الإنس والجن^(١) وقد قال الله له: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨] وقال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١].

وعمر رضي الله عنه لما نادى: يا سارية الجبل^(٢) قال: إن الله جنوداً يبلغون صوتي - وجنود الله هم من الملائكة ومن صالحي الجن -، فجنود الله بلغوا صوت عمر إلى سارية، وهو أنهم نادوه بمثل صوت عمر، وإلا نفس صوت عمر لا يصل نفسه في هذه المسافة البعيدة، وهذا كالرجل يدعو آخر وهو بعيد عنه، فيقول: يا فلان، فيعان على ذلك، فيقول الواسطة بينهما: يا فلان وقد يقول لمن هو بعيد

(١) يؤيد هذا ما ورد في سورة الأنعام آية ١٣٠ من قوله تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا...﴾، والأمر على التغليب، إذ الرسل من الإنس فقط.

(٢) حديث سارية هذا أخرجه الواقدي عن عمر رضي الله عنه، والبيهقي في «الدلائل» واللالطائي في «شرح السنة» وابن الأعرابي في «كرامات الأولياء» عن ابن عمر رضي الله عنهما. قال ابن حجر في «الاصابة»: إسناده حسن.

وسارية هو: سارية بن زئيم بن عبد الله بن جابر بن سحيمة بن عبيد بن عدي الدؤلي، له صحبة، وولاه عمر رضي الله عنه ناحية فارس سنة ٢٣ هـ، فوقع في خاطر عمر رضي الله عنه وهو يخطب يوم الجمعة أن جيش سارية لاقى العدو وهم في بطن واد، وقد هموا بالهزيمة وبالقرب منهم جبل، فقال في أثناء خطبته: يا سارية الجبل الجبل، ورفع صوته فألقاه الله في سمع سارية، فأنحاز بالناس إلى الجبل، وقاتلوا العدو من جانب واحد، وفتح الله عليهم.

عنه : يا فلان احبس الماء تعال إلينا ، وهو لا يسمع صوته فيناديه الوساطة بمثل ذلك : يا فلان احبس الماء ارسل الماء ، إما بمثل صوت الأول إن كان لا يقبل إلا صوته ، وإلا فلا يضر بأي صوت كان إذا عرف أن صاحبه قد ناداه ، وهذه حكاية كان عمر مرة قد أرسل جيشاً فجاءه شخص وأخبر أهل المدينة بانتصار الجيش وشاع الخبر ، فقال عمر : من أين لكم هذا ؟ قالوا : شخص صفته كيت وكيت فأخبرنا فقال عمر : ذاك أبو الهيثم يريد الجن ، وسيجيء ، يريد الإنسان بعد ذلك بأيام .

وقد يأمر الملك بعض الناس بأمر ويستكتمه إياه ، فيخرج فيرى الناس يتحدثون به ، فإن الجن تسمعه وتخبر به الناس ، والذين يستخدمون الجن في المباحثات يشبه استخدام سليمان ، لكن أعطي ملكاً لا ينبغي لأحد بعده ، وسخرت له الإنس والجن ، وهذا لم يحصل لغيره .

والنبي ﷺ لما تفلت عليه العفريت ليقطع عليه صلاته ، قال : « فأخذته فذعته حتى سال لعابه على يدي ، وأردت أن أربطه إلى سارية من سواري المسجد ، ثم ذكرت دعوة أخي سليمان فأرسلته »^(١) فلم يستخدم الجن أصلاً ، لكن دعاهم إلى الإيمان بالله ، وقرأ عليهم القرآن ، وبلغهم الرسالة ، وبايعهم كما فعل بالإنس .

والذي أوتيهِ ﷺ أعظم مما أوتيهِ سليمان ، فإنه استعمل الجن والإنس في عبادة الله وحده وسعادتهم في الدنيا والآخرة ، لا لغرض يرجع إليه إلا ابتغاء وجه الله وطلب مرضاته ، واختار أن يكون عبداً رسولاً على أن يكون نبياً ملكاً ، فداود وسليمان ويوسف أنبياء ملوك ، وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد رسل عبيد ، فهو أفضل كفضل السابقين المقربين على الأبرار أصحاب اليمين .

وكثير ممن يرى هذه العجائب الخارقة يعتقد أنها من كرامات الأولياء ، وكثير من أهل الكلام والعلم لم يعرفوا الفرق بين الأنبياء والصالحين في الآيات الخارقة ،

(١) رواه البخاري ٤٦١/١ في المساجد : باب الأسير أو الغريم يربط في المسجد ، وفي العمل في الصلاة : باب ما يجوز من العمل في الصلاة ، وفي بدء الخلق : باب صفة إبليس وجنوده ، وفي الأنبياء : باب قول الله تعالى : ﴿ووهبنا لداود سليمان﴾ وفي تفسير سورة ص ، ومسلم رقم (٥٤١) في المساجد : باب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة والتعوذ منه ، وأحمد في «المسند» ٢/٢٩٨ ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

وما لأولياء الشيطان من ذلك من السحرة والكهان والكفار من المشركين وأهل الكتاب وأهل البدع والضلال من الداخلين في الإسلام جعلوا الخوارق جنساً واحداً ، وقالوا كلها يمكن أن تكون معجزة إذا اقترنت بدعوى النبوة والاستدلال بها والتحدي بمثلها .

وإذا ادعى النبوة من ليس بنبي من الكفار والسحرة فلا بد أن يسلبه الله ما كان معه من ذلك ، وأن يقيض له من يعارضه ، ولو عارض واحد من هؤلاء النبي لأعجزه الله ، فخاصة المعجزات عندهم مجرد كون المرسل إليهم لا يأتون بمثل ما أتى به النبي مما لم يكن معتاداً للناس ، قالوا : إن عجز الناس عن المعارضة خرق عادة ، فهذه هي المعجزات عندهم ، وهم ضاهوا سلفهم من المعتزلة الذي قالوا : المعجزات هي خرق العادة ، لكن أنكروا كرامات الصالحين ، وأنكروا أن يكون السحر والكهانة إلا من جنس الشعبة والحيل ، لم يعلموا أن الشياطين تعين على ذلك ، وأولئك أثبتوا الكرامات ، ثم زعموا أن المسلمين أجمعوا على أن هذه لا تكون إلا لرجل صالح أو نبي ، قالوا : فإذا ظهرت على يد رجل كان صالحاً بهذا الإجماع ، وهؤلاء أنفسهم قد ذكروا أنها تكون للسحرة ما هو مثلها ويناقضوا في ذلك ، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

فصار كثير من الناس لا يعلمون ما للسحرة والكهان وما يفعلها الشياطين من العجائب ، وظنوا أنها لا تكون إلا لرجل صالح ، فصار من ظهرت هذه له يظن أنها كرامة ، فيقوى قلبه بأن طريقته هي طريقة الأولياء ، وكذلك غيرهم يظن فيه ذلك ، ثم يقولون : الولي إذا تولى لا يعترض عليه ، فمنهم من يراه مخالفاً لما علم بالاضطرار من دين الرسول ، مثل ترك الصلاة المفروضة ، وأكل الخبائث كالخمر والحشيشة والميتة وغير ذلك ، وفعل الفواحش والفحش والتفحش في المنطق ، وظلم الناس وقتل النفس بغير حق والشرك بالله ، وهو مع ذلك يظن فيه أنه ولي من أولياء الله قد وهبه هذه الكرامات بلا عمل فضلاً من الله تعالى ، ولا يعلمون أن هذه من أعمال الشياطين ، وأن هذه من أولياء الشياطين يضل به الناس ويغويهم .

ودخلت الشياطين في أنواع من ذلك ، فتارة يأتون الشخص في النوم يقول أحدهم : أنا أبو بكر الصديق ، وأنا أتوبك لي وأصير شيخك ، وأنت تتوب الناس لي ويلبسه ، فيصبح وعلى رأسه ما ألبسه ، فلا يشك أن الصديق هو الذي جاءه ولا يعلم أنه الشيطان ، وقد جرى مثل هذا لعدة من المشايخ بالعراق والجزيرة والشام ، وتارة يقص شعره في النوم فيصبح فيجد شعره مقصوصاً ، وتارة يقول : أنا الشيخ فلان ، فلا يشك أن الشيخ نفسه جاءه وقص شعره .

وكثيراً ما يستغيث الرجل بشيخه الحي أو الميت فيأتونه في صورة ذلك الشيخ ، وقد يخلصونه مما يكره ، فلا يشك أن الشيخ نفسه جاءه أو أن ملكاً تصور بصورته وجاءه ، ولا يعلم أن ذلك الذي تمثل إنما هو الشيطان لما أشرك بالله أضلته الشياطين ، والملائكة لا تجيب مشركاً ، وتارة يأتون إلى من هو خال في البرية وقد يكون ملكاً أو أميراً كبيراً ويكون كافراً ، وقد انقطع عن أصحابه وعطش وخاف الموت ، فيأتيه في صورة انسي ويسقيه ، ويدعوه إلى الإسلام ويتوبه ، فيسلم على يديه ويتوبه ويطعمه ويدله على الطريق ، ويقول : من أنت ؟ فيقول : أنا فلان ويكون من مؤمني الجن (*) .

كما جرى مثل هذا لي كنت في مصر في قلعتها ، وجرى مثل هذا إلى كثير من الترك من ناحية المشرق ، وقال له ذلك الشخص : أنا ابن تيمية ، فلم يشك ذلك الأمير أنني أنا هو ، وأخبر بذلك ملك ماردين ، وأرسل بذلك ملك ماردين إلى ملك مصر رسولاً ، وكنت في الحبس فاستعظمو ذلك وأنا لم اخرج من الحبس ، ولكن كان هذا جنياً يحبنا فيصنع بالترك التتر مثل ما كنت أصنع بهم لما جاؤا إلى دمشق ، كنت أدعوهم إلى الاسلام فإذا نطق أحدهم بالشهادتين أطعمتهم ما تيسر ، فعمل معهم مثل ما كنت أعمل ، وأراد بذلك اكرامي ليظن ذلك أنني أنا الذي فعلت ذلك .

قال لي طائفة من الناس : فلم لا يجوز أن يكون ملكاً ؟! قلت : لا ، إن الملك لا يكذب ، وهذا قد قال : أنا ابن تيمية ، وهو يعلم أنه كاذب في ذلك .

(١) في المطبوع : ويكون في موضع ، والتصحيح من نسخة « مجموع فتاوي شيخ الاسلام » .

وكثير من الناس رأى من قال :إني أنا الخضر، وإنما كان جنياً ، ثم صار من الناس من يكذب بهذه الحكايات انكاراً لها لموت الخضر ، والذين قد عرفوا صدقها يقطعون بحياة الخضر ، وكلا الطائفتين مخطيء ، فإن الذين رأوا من قال : إني أنا الخضر ، هم كثيرون صادقون ، والحكايات متواترات لكن أخطؤوا في ظنهم أنه الخضر ، وإنما كان جنياً . ولهذا يجري مثل هذا لليهود والنصارى ، فكثيراً ما يأتيهم في كنائسهم من يقول : إنه الخضر ، وكذلك اليهود يأتيهم في كنائسهم من يقول : إنه الخضر وفي ذلك من الحكايات الصادقة ما يضيق عنه هذا الموضع يبين صدق من رأى شخصاً وظن أنه الخضر وأنه غلط في ظنه وأنه الخضر وإنما كان جنياً .

وقد يقول : أنا المسيح أو موسى أو محمد أو أبو بكر أو عمر أو الشيخ فلان ، فكل هذا قد وقع والنبي ﷺ قال : « من رآني في المنام فقد رآني حقاً ، فإن الشيطان لا يتمثل في صورتى »^(١) قال ابن عباس : في صورته التي كان عليها في حياته ، وهذه رؤية في المنام ، وأما في اليقظة فمن ظن ان أحداً من الموتى يجيء بنفسه للناس عياناً قبل يوم القيامة فمن جهله أتى .

ومن هنا ضلت النصارى حيث اعتقدوا أن المسيح بعد أن صلب كما يظنون أنه أتى إلى الحواريين وكلمهم ووصاهم ، وهذا مذكور في أناجيلهم ، وكلها تشهد بذلك ، وذاك الذي جاء كان شيطاناً قال : أنا المسيح ، ولم يكن هو المسيح نفسه ، ويجوز أن يشبه مثل هذا على الحواريين كما اشتبه على كثير من شيوخ المسلمين ، ولكن ما أخبرهم المسيح قبل أن يرفع بتبليغه فهو الحق الذي يجب عليهم تبليغه ، ولم يرفع حتى بلغ رسالات ربه فلا حاجة الى مجيئه بعد أن رفع إلى السماء .

وأصحاب الحلاج لما قتل كان يأتيهم من يقول : أنا الحلاج ، فيروونه في صورته عياناً ، وكذلك شيخ بمصر يقال له : الدسوقي بعد أن مات كان يأتي أصحابه

(١) رواه البخاري ٣٣٨/١٢ في التعبير : باب من رأى النبي ﷺ في المنام ، ومسلم رقم (٢٢٦٦) في الرؤيا : باب قول النبي ﷺ « من رآني في المنام فقد رآني ، وأبو داود رقم (٥٠٢٣) في الأدب : باب في الرؤيا ، وأحمد في « المسند » ٢٣٢/٢ و ٢٦١ ، ٣٤٢ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤٥٥ و ٤٦٣ و ٤٦٩ و ٤٧٢ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وفي الباب عن أنس وابن مسعود وجابر وأبي سعيد . انظر « جامع الأصول » رقم (٩٩٤) و (١٠٠٧) و (١٠٠٨) و (١٠٠٩) .

من جهته رسائل وكتب مكتوبة ، وأراني صادق من أصحابه الكتاب الذي أرسله ، فرأيت به خط الجن ، وقد رأيت خط الجن غير مرة ، وفيه كلام من كلام الجن ، وذاك المعتقد يعتقد أن الشيخ حي ، وكان يقول ، انتقل ، ثم مات ، وكذلك شيخ آخر كان بالمشرق وكان له خوارق من الجن ، وقيل : كان بعد هذا يأتي خواص أصحابه في صورته فيعتقدون أنه هو .

وهكذا الذين كانوا يعتقدون بقاء علي أو بقاء محمد بن الحنفية ، قد كان يأتي إلى بعض أصحابهم جني في صورته ، وكذا منتظر الرافضة قد يراه أحدهم أحياناً ويكون المرئي جنيّاً ، فهذا باب واسع واقع كثيراً ، وكلما كان القوم أجهل كان عندهم أكثر ، ففي المشركين أكثر مما في النصاري ، وهو في النصاري كما هو في الداخلين في الإسلام ، وهذه الأمور يسلم بسببها ناس ويتوب بسببها ناس ، يكونون أضل من أصحابها ، فينتقلون بسببها إلى ما هو خير مما كان عليه ، كالشيخ الذي فيه كذب وفجور من الإنس ، قد يأتيه قوم كفار فيدعوهم إلى الإسلام فيسلمون ويصيرون خيراً مما كانوا ، وإن كان قصد ذلك الرجل فاسداً ، وقد قال النبي ﷺ : « إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر »^(١) [وفي رواية] « وبأقوام لا خلاق لهم »^(٢) .

وهذا كان كالحجج والأدلة التي يذكرها كثير من أهل الكلام والرأي ، فإنه ينقطع بها كثير من أهل الباطل ، ويقوى بها قلوب كثير من أهل الحق ، وإن كانت في نفسها باطلة فغيرها أبطل منها ، والخير والشر درجات فينتفع بها أقوام ينتقلون مما كانوا عليه إلى ما هو خير منه .

وقد ذهب كثير من مبتدعة المسلمين من الرافضة والجهمية وغيرهم إلى بلاد الكفار ، فأسلم على يديه خلق كثير وانتفعوا بذلك ، وصاروا مسلمين مبتدعين ، وهو خير من أن يكونوا كفاراً ، وكذلك بعض الملوك قد يغزو غزواً يظلم فيه المسلمين

(١) رواه البخاري ١٢٥/٦ في الجهاد : باب إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر ، وفي المغازي : باب غزوة خيبر ، ومسلم رقم (١١١) في الإيمان : باب غلط تحريم قتل الإنسان نفسه ، وأحمد في « المسند » ٣٠٩ / ٢ والدارمي رقم (٢٥٢٠) في السير من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) رواه ابن حبان في « صحيحه » رقم (١٦٠٦) « موارد » من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ، وأحمد في « المسند » ٤٥/٥ ، والطبراني في « الكبير » من حديث أبي بكر رضي الله عنه ، وهو حديث صحيح .

والكفار ويكون آثماً بذلك . ومع هذا فيحصل به نفع خلق كثير كانوا كفاراً فصاروا مسلمين ، وذلك كان شراً بالنسبة الى القائم بالواجب ، وأما بالنسبة إلى الكفار فهو خير .

وكذلك كثير من الأحاديث الضعيفة في الترغيب والترهيب والفضائل والأحكام والقصص قد يسمعها أقوام فينتقلون بها إلى خير مما كانوا عليه وإن كانت كذباً ، وهذا كالرجل يسلم رغبة في الدنيا ورهبة من السيف ، ثم إذا أسلم وطال مكثه بين المسلمين دخل الإيمان في قلبه ، فنفس ذل الكفر الذي كان عليه ، وانقهاره ودخوله في حكم المسلمين خير من ان يبقى كافراً ، فانتقل إلى خير مما كان عليه وخف الشر الذي كان فيه ، ثم إذا أراد الله هدايته أدخل الإيمان في قلبه .

والله تعالى بعث الرسل بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها ، والنبي ﷺ دعا الخلق بغاية الإمكان ، ونقل كل شخص إلى خير مما كان عليه بحسب الإمكان ، ﴿ وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا وَيُؤْفِقُهُمْ أَعْمَالُهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ . وأكثر المتكلمين يردون باطلاً بباطل وبدعة بدعة ، لكن قد يردون باطل الكفار من المشركين وأهل الكتاب بباطل المسلمين ، فيصير الكافر مسلماً مبتدعاً ، وأخص من هؤلاء من يرد البدع الظاهرة كبدعة الرافضة ببدعة أخف منها وهي بدعة أهل السنة ، وقد ذكرنا فيما تقدم أصناف البدع .

ولا ريب أن المعتزلة خير من الرافضة ومن الخوارج ، فإن المعتزلة تقر بخلافة الخلفاء الأربعة وكلهم يتولون أبا بكر وعمر وعثمان ، وكذلك المعروف عنهم أنهم يتولون علياً ومنهم من يفضل على أبي بكر وعمر ، ولكن حكي عن بعض متقدميهم أنه قال : فسق يوم الجمل إحدى الطائفتين ولا أعلم عينها ، وقالوا : إنه قال لو شهد علي والزبير لم أقبل شهادتهما لفسق أحدهما لا بعينه ، ولو شهد علي مع آخر ففي قبول شهادته قولان ، وهذا القول شاذ فيهم ، والذي عليه عامتهم تعظيم علي .

ومن المشهور عندهم ذم معاوية وأبي موسى وعمر بن العاص لأجل علي ، ومنهم من يكفر هؤلاء ويفسقهم ، بخلاف طلحة والزبير وعائشة فإنهم يقولون : إن هؤلاء تابوا من قتاله ، وكلهم يتولى عثمان ويعظمون أبا بكر وعمر ، ويعظمون الذنوب ، فهم

يتحرون الصدق كالخوارج ، لا يختلقون الكذب كالرافضة ، ولا يرون أيضاً اتخاذ دار غير دار الاسلام كالخوارج ، ولهم كتب في تفسير القرآن ونصر الرسول ، ولهم محاسن كثيرة يترجحون على الخوارج والروافض ، وهم قصدهم اثبات توحيد الله ورحمته وحكمته وصدقه وطاعته ، وأصولهم الخمس عن هذه الصفات الخمس ، لكنهم غلطوا في بعض ما قالوه في كل واحد من أصولهم الخمس ، فجعلوا من التوحيد نفي الصفات وانكار الرؤية والقول بأن القرآن مخلوق ، فوافقوا في ذلك الجهمية ، وجعلوا من العدل أنه لا يشاء ما يكون ، ويكون ما لا يشاء ، وأنه لم يخلق أفعال العباد فنفوا قدرته ومشيئته وخلقهم لإثبات العدل ، وجعلوا من الرحمة نفي أمور خلقها لم يعرفوا ما فيها من الحكمة .

وكذلك هم والخوارج قالوا بإفناذ الوعيد ليثبتوا أن الرب صادق لا يكذب ، إذ كان عندهم قد أخبر بالوعيد العام ، فمتى لم يقل بذلك لزم كذبه ، وغلطوا في فهم الوعيد ، وكذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالسيف قصدوا به طاعة الله ورسوله ، كما يقصده الخوارج والزيدية ، فغلطوا في ذلك ، وكذلك إنكارهم للخوارق غير المعجزات قصدوا به إثبات النبوة ونصرها ، وغلطوا فيما سلكوه فإن النصر لا يكون بتكذيب الحق ، وذلك لكونهم لم يحققوا خاصة آيات الأنبياء .

والأشعرية ما ردوه من بدع المعتزلة والرافضة والجهمية وغيرهم ، وبينوا ما بينوه من تناقضهم ، وعظموا الحديث والسنة ومذهب الجماعة ، فحصل بما قالوه من بيان تناقض أصحاب البدع الكبار وردهم ما انتفع به خلق كثير .

فإن الأشعري كان من المعتزلة وبقي على مذهبهم أربعين سنة يقرأ على أبي علي الجبائي ، فلما انتقل عن مذهبهم كان خبيراً بأصولهم وبالرد عليهم وبيان تناقضهم ، وأما ما بقي عليه من السنة فليس هو من خصائص المعتزلة ، بل هو من القدر المشترك بينهم وبين الجهمية ، وأما خصائص المعتزلة فلم يوالهم الأشعري في شيء منها بل ناقضهم في جميع أصولهم ، ومال في مسائل العدل والأسماء والأحكام إلى مذهب جهم ونحوه .

وكثير من الطوائف كالنجرارية أتباع حسين النجار ، والضرارية أتباع ضرار بن عمرو ، يخالفون المعتزلة في القدر والأسماء والأحكام وإنفاذ الوعيد ، والمعتزلة من أبعد الناس عن طريق أهل الكشف والخوارق والصوفية يذمونها ويعيُونها ، وكذلك يبالغون في ذم النصارى أكثر مما يبالغون في ذم اليهود ، هم الى اليهود أقرب ، كما أن الصوفية ونحوهم إلى النصارى أقرب ، فإن النصارى عندهم عبادة وزهد وأخلاق بلا معرفة ولا بصيرة فهم ضالون ، واليهود عندهم علم ونظر وبلا قصد صالح ولا عبادة ولا زهد ولا أخلاق كريمة فهم مغضوب عليهم ، والنصارى ضالون .

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم : ولا أعلم في هذا الحرف اختلافاً بين المفسرين ، وروى بإسناده عن أبي روق عن ابن عباس وغير طريق ، الضالين : وهم النصارى الذين أضلهم الله بفريتهم عليه يقول : فآلهمنا دينك الحق وهو لا إله إلا الله وحده لا شريك له حتى لا تغضب علينا كما غضبت على اليهود ، ولا تضلنا كما أضللت النصارى فتعذبنا كما تعذبهم ، يقول : امنعنا من ذلك برفقك ورحمتك ورأفتك وقد رتكت .

قال ابن أبي حاتم : ولا أعلم في هذا الحرف اختلافاً بين المفسرين ، وقد قال سفيان بن عيينة : كانوا يقولون : من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود ، ومن فسد من عبادنا ففيه شبه من النصارى .

فأهل الكلام أصل أمرهم هو النظر في العلم ودليله ، فيعظمون العلم وطريقه وهو الدليل والسلوك في طريقه وهو النظر .

وأهل الزهد يعظمون الإرادة والمريد وطريق أهل الإرادة ، فهو لاء يبنون أمرهم على الإرادة ، وأولئك يبنون أمرهم على النظر ، وهذه هي القوة العلمية ، ولا بد لأهل الصراط المستقيم من هذا وهذا ، ولا بد أن يكون هذا وهذا موافقاً لما جاء به الرسول .

فالإيمان قول وعمل وموافقة السنة ، وأولئك عظموا النظر وأعرضوا عن الإرادة وعظموا جنس النظر ولم يلتزموا النظر الشرعي ، فغلطوا من جهة كون جانب الإرادة

لم يعظموه ، وإن كانوا يوجبون الأعمال الظاهرة فهم لا يعرفون أعمال القلوب وحقائقها ، ومن جهة أن النظر لم يميزوا فيه بين النظر الشرعي الحق الذي أمر به الشارع وأخبر به ، وبين النظر البدعي الباطل المنهي عنه .

وكذلك الصوفية عظموا جنس الإرادة ، إرادة القلب وذموا الهوى ، وبالغوا في الباب ولم يميز كثير منهم بين الإرادة الشرعية الموافقة لأمر الله ورسوله ، وبين الإرادة البدعية ، بل أقبلوا على طريق الإرادة ، طريق النظر ، وأعرض كثير منهم عن طريق النظر فدخل عليهم الداخل من هاتين الجهتين ولهذا صار هؤلاء يميل إليهم النصارى ويميلون إليهم ، وأولئك يميل إليهم اليهود ويميلون إليهم ، وبين اليهود والنصارى غاية التنافر والتباغض ، وكذلك بين أهل الكلام والرأي وبين أهل التصوف والزهد تنافر وتباغض . هذا وهذا من الخروج عن الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً .

نسأل الله العظيم أن يهدينا وسائر إخواننا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعم الله عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، آمين .

فصل

فإن قيل : فإذا كان في كتب الأنجيل التي عندهم أن المسيح صلب وأنه بعد الصلب بأيام أتى إليهم ، وقال لهم : أنا المسيح ولا يقولون إن الشيطان تمثل على صورته ، فالشيطان ليس هو لحم وعظم ، وهذه أثر المسامير أو نحو هذا الكلام ، فأين الإنجيل الذي قال الله عز وجل فيه : ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ [المائدة : ٤٧] وقال قبل هذا ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ * وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة : ٤٦ - ٤٧] وقد قال قبل هذا ﴿وَكَيْفَ يُحْكُمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ * إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ

وَالْأَخْبَارُ بِمَا اسْتَحْفَظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ [المائدة: ٤٣-٤٤]
 وقال أيضاً : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا
 مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ ﴾ [المائدة : ٦٦] . وقال أيضاً : ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ
 لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَيُزِيدَنَّ كَثِيرًا
 مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾
 [المائدة : ٦٨] .

وهذا أمر للنبي ﷺ بأن يقول لأهل الكتاب الذين بعث إليهم وهو من كان في
 وقته ومن يأتي من بعدهم إلى يوم القيامة ، لم يؤمر أن يقول ذلك لمن قد تاب
 منهم ، وكذلك قوله : ﴿ وَكَيْفَ يُحْكُمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ﴾ إخبار عن
 اليهود الموجودين وأن عندهم التوراة فيها حكم الله وكذلك قوله : ﴿ وَلَيُحْكَمْ أَهْلُ
 الْإِنْجِيلِ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فِيهِ ﴾ [المائدة : ٤٧] هو أمر من الله على لسان محمد لأهل
 الإنجيل ومن لا يؤمر على لسان محمد ﷺ .

قليل قبل هذا : إنه قد قيل ليس في العالم نسخة بنفس ما أنزل الله في التوراة
 والإنجيل ، بل ذلك مبدل ، فإن التوراة انقطع تواتره ، والإنجيل إنما أخذت عن أربعة ،
 ثم من هؤلاء من زعم أن كثيراً مما في التوراة أو الإنجيل باطل ليس من كلام الله ،
 ومنهم من قال : بل ذلك قليل . وقيل : لم يحرف أحد شيئاً من حروف الكتب ، وإنما
 حرفوا معانيها بالتأويل ، وهذان القولان قال كلاهما كثير من المسلمين ، والصحيح
 القول الثالث وهو أن في الأرض نسخاً صحيحة وبقيت إلى عهد النبي ﷺ ونسخاً كثيرة
 محرفة . ومن قال : إنه لم يحرف شيء من النسخ فقد قال ما لا يمكنه نفية ، ومن
 قال : جميع النسخ بعد النبي ﷺ حرفت ، فقد قال ما يعلم أنه خطأ ، والقرآن يأمرهم
 أن يحكموا بما أنزل الله في التوراة والإنجيل ، ويخبر أن فيهما حكمه وليس في
 القرآن خبر أنهم غيروا جميع النسخ .

وإذا كان كذلك فنقول هو سبحانه قال : ﴿ وَلَيُحْكَمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ
 فِيهِ ﴾ [المائدة : ٤٧] وما أنزله الله هو ما تلقوه عن المسيح ، فأما حكايته لحاله بعد أن

رفع فهو مثلها في التوراة ذكر وفاة موسى عليه السلام ، ومعلوم أن هذا الذي في التوراة والإنجيل من الخبر عن موسى وعيسى بعد توفيهما ليس هو مما أنزله الله ومما تلقوه عن موسى وعيسى ، بل هو ما كتبه مع ذلك للتعريف بحال توفيهما ، وهذا خبر محض من الموجودين بعدهما عن حالهما ليس هو مما أنزله الله عليهما ، ولا هو مما أمرا به في حياتهما ، ولا مما أخبرا به الناس .

وكذلك ﴿لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [المائدة : ٦٨] وقوله : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [المائدة : ٦٦] فإن إقامة الكتاب والعمل بما أمر الله به في الكتاب من التصديق بما أخبر به على لسان الرسول ، وما كتبه الذين نسخوه من بعد وفاة الرسول ومقدار عمره ونحو ذلك ، ليس هو مما أنزله الله على الرسول ، ولا مما أمر به ولا أخبر به ، وقد يقع مثل هذا في الكتب المصنفة يصنف الشخص كتاباً فيذكر ناسخه في آخره عمر المصنف ونسبه وسنه ونحو ذلك مما ليس هو من كلام المصنف .

ولهذا أمر الصحابة والعلماء بتجريد القرآن ، وأن لا يكتب في المصحف غير القرآن ، فلا يكتب أسماء السور ولا التخميس والتعشير ، ولا آمين ، ولا غير ذلك ، والمصاحف القديمة والتي كتبها أهل العلم على هذه الصفة ، وفي المصاحف من قد كتب ناسخها أسماء السور والتخميس والتعشير والوقف والابتداء ، وكتب في آخر المصحف تصديقه ودعا وكتب اسمه ونحو ذلك ، وليس هذا من القرآن .

فهكذا ما في الإنجيل من الخبر عن صلب المسيح وتوفيه ومجيئه بعد رفعه إلى الحواريين ليس هو ما قاله المسيح ، وإنما هو ما رآه من بعده ، والذي أنزله الله هو ما سمع من المسيح المبلغ عن الله .

فإن قيل : فإذا كان الحواريون قد اعتقدوا أن المسيح صلب وأنه أتاها بعد أيام ، وهم الذين نقلوا عن المسيح الإنجيل والدين فقد دخلت الشبهة .

قيل : الحواريون وكل من نقل عن الأنبياء إنما يجب أن يقبل منهم ما نقلوه عن

الأنبياء ، فإن الحجة في كلام الأنبياء وما سوى ذلك فموقوف على الحجة إن كان حقاً قُبِلَ ، وإلا رُدَّ ، ولهذا كان ما نقله الصحابة عن النبي ﷺ من القرآن والحديث يجب قبوله لا سيما المتواتر كالقرآن وكثير من السنن ، وأما ما قالوه فما أجمعوا عليه فإجماعهم معصوم ، وما تنازعوا فيه رد إلى الله والرسول ، وعمر رضي الله عنه قد كان أولاً أنكر موت النبي ﷺ حتى رد ذلك عليه أبو بكر رضي الله عنه ، وقد تنازعوا في دفنه حتى فصل أبو بكر رضي الله عنه بالحديث الذي رواه ، وتنازعوا في تجهيز جيش اسامة ، وتنازعوا في قتال مانعي الزكاة ، فلم يكن هذا قادحاً فيما نقلوه عن النبي ﷺ .

والنصارى ليسوا متفقين على صلب المسيح ، ولم يشهد أحد منهم صلبه ، فإن الذي صلب إنما صلبه اليهود ولم يكن أحد من أصحاب المسيح حاضراً ، وأولئك اليهود الذين صلبوه قد اشتبه عليهم المصلوب بالمسيح ، وقد قيل : إنهم عرفوا أنه ليس هو المسيح ، ولكنهم كذبوا وشبهوا على الناس ، والأول هو المشهور وعليه جمهور الناس . وحينئذ فليس عند النصارى خبر عمن يصدقونه بأنه صلب ، لكن عمدتهم على ذلك الشخص الذي جاء بعد أيام ، وقال : أنا المسيح وذاك شيطان ، وهم يعترفون بأن الشياطين كثيراً ما تجيء ويدعي أنه نبي أو صالح ، ويقول : أنا فلان النبي أو الصالح ، ويكون شيطاناً ، وفي ذلك حكايات متعددة مثل حكاية الراهب الذي جاءه جاءء ، وقال : أنا المسيح ، جئت لأهديك ، فعرف أنه الشيطان ، فقال : أنت قد بلغت الرسالة ونحن نعمل بها ، فإن جئت اليوم بشيء يخالف ذلك لم نقبل منك .

فليس عند النصارى واليهود علم بأن المسيح صلب ، كما قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ [النساء : ١٥٧] ، وأضاف الخبر عن قتله إلى اليهود بقوله : ﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ [النساء : ١٥٧] فإنهم بهذا الكلام يستحقون العقوبة إذ كانوا يعتقدون جواز قتل المسيح ، ومن جوز قتله كمن قتله ، فهم في هذا القول كاذبون وهم آثمون ، وإذا قالوه فخراً لم يحصل لهم الفخر لأنهم لم يقتلوه ، وحصل الوزر لاستحلالهم ذلك وسعيهم فيه ، وقد قال النبي ﷺ : « إذا التقى المسلمان بسيفيهما

فالقَاتِل والمَقْتُول في النار » ، قالوا : يا رسول الله فما بال المَقْتُول ؟! قال : « إنه كان حريصاً على قتل صاحبه »^(١) .

وقوله : ﴿ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ ﴾ قيل : هم اليهود ، وقيل : النصارى ، والآية تعم الطائفتين . وقوله : ﴿ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ ﴾ قيل : من قتله ، وقيل : منه أي في شك منه هل صلب أم لا ، كما اختلفوا فيه ، فقالت اليهود : هو ساحر . وقالت النصارى : إنه إله ، فاليهود والنصارى اختلفوا هل صلب أم لا ، وهم في شك من ذلك ما لهم به من علم .

فإذا كان هذا في الصلب فكيف في الذي جاء بعد الرفع وقال : إنه هو المسيح .

فإن قيل : إن كان الحواريون الذين أدركوه قد حصل هذا في إيمانهم فأين المؤمنون به الذين قال فيهم : ﴿ وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [آل عمران : ٥٥] ، وقوله : ﴿ فَأَيُّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ ﴾ [الصف : ٤] .

قيل : ظن من ظن منهم أنه صلب لا يقدر في إيمانه إذا كان لم يحرف ما جاء به المسيح ، بل هو مقر بأنه عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه ، فاعتقاده بعد هذا أنه صلب لا يقدر في إيمانه ، فإن هذا اعتقاد موته على وجه معين ، وغاية الصلب أن يكون قتلاً له ، وقتل النبي لا يقدر في نبوته، وقد قتل بنو إسرائيل كثيراً من الأنبياء ، وقال تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ ﴾ الآية [آل عمران : ١٤٦] وقال تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٤٤] وكذلك اعتقاد من اعتقد منهم أنه جاء بعد الرفع ، وكلمهم هو مثل اعتقاد كثير من مشايخ المسلمين أن النبي

(١) رواه البخاري ٨١/١ في الإيمان : باب ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَلَوْا فَلَا ضَرْأَ لَهُمَا﴾ وفي الديات : باب قول الله تعالى : ﴿ وَمِنْ أَحْيَاها ﴾ وفي الفتن : باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما ، ومسلم رقم (٢٨٨٨) في الفتن : باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهما ، وأبو داود رقم (٤٢٦٨) في الفتن : باب النهي عن القتال في الفتن ، والنسائي ١٢٥/٧ في تحريم الدم : باب تحريم القتل ، وابن ماجه رقم (٣٩٨٠) في الفتن : باب العزلة ، وأحمد في « المسند » ٤٣/٥ و ٤٧ و ٥١ من حديث أبي بكره نفع بن الحارث الثقفي رضي الله عنه .

ﷺ جاءهم في اليقظة ، فإنهم لا يكفرون بذلك ، بل هذا كان يعتقده من هو من أكثر الناس اتباعاً للسنة ، واتباعاً لها وكان في الزهد والعبادة أعظم من غيره ، وكان يأتيه من يظن أنه رسول الله ، فهذا غلط منه لا يوجب كفره ، فكذلك ظن من ظن من الحواريين أن ذلك هو المسيح لا يوجب خروجهما عن الإيمان بالمسيح ولا يقدر فيما نقلوه عنه .

وعمر رضي الله عنه لما كان يعتقد أن النبي ﷺ لم يمت ولكن ذهب إلى ربه كما ذهب موسى وأنه لا يموت حتى يموت أصحابه ، لم يكن هذا قادحاً في إيمانه وإنما كان غلطاً ورجع عنه .

فصل

وقوله تعالى في هذه ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَعَ الظَّنَّ ﴾ [النساء : ١٥٧] هو ذم لهم على اتباع الظن بلا علم ، وكذلك قوله ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى ﴾ [النجم : ٢٣] ، وكذلك قوله : ﴿ وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً ﴾ [النجم : ٢٨] ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ [يونس : ٦٦] ، وقوله : ﴿ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا أُنْكَمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾ [يونس : ٣٥ - ٣٦] .

فهذه عدة مواضع يذم الله فيها الذين لا يتبعون إلا الظن ، وكذلك قوله : ﴿ قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾ * قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ﴾ [الأنعام : ١٤٨ - ١٤٩] مطالبة بالعلم وذم لمن يتبع الظن وما عنده علم ، وكذلك قوله : ﴿ نَبِّؤُنِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [الأنعام : ١٤٣] وقوله ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الأنعام : ١١٩] وأمثال ذلك ذم لمن عمل بغير علم وعمل بالظن .

وقد ثبت في السنة المتواترة واجماع الأمة أن الحاكم يحكم بشاهدين وإن لم

يكن شهود حلف الخصم ، وفي « الصحيحين » عن النبي ﷺ أنه قال : « إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، وإنما أقضي بنحو مما أسمع ، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار » (١) .

والاجتهاد في تحقيق المناط مما اتفق المسلمون عليه، ولا بد منه كحكم ذوي عدل بالمثل في جزاء الصيد ، وكالاستدلال على الكعبة عند الاشتباه ونحو ذلك ، فلا يقطع به الإنسان ، بل يجوز أن تكون القبلة في غير جهة اجتهاده ، كما يجوز إذا حكم أن يكون قد قضى لأحدهما بشيء من حق الآخر ، وأدلة الأحكام لا بد فيها من هذا ، فإن دلالة العموم في الظواهر قد تكون محتملة للنقيض ، وكذلك خبر الواحد والقياس ، وإن كان قوم نازعوا في القياس ، فالفقهاء منهم لم ينازعوا في خبر الواحد كالظاهرية ، ومن نازع في هذا وهذا لم ينازع في العموم كالمعتزلة البغداديين ، وإن نازع في العموم والقياس منازع كبعض الرافضة ، مثل الموسوي ونحوه لم ينازع في الأخبار ، فإن الإمامية عمدتهم على ما نقل عن الاثني عشر ، فلا بد لهم من الرواية ، ولا يوجد من يستغني عن الظواهر والأخبار والأقيسة ، بل لا بد أن يعمل ببعض ذلك مع تجويز نقيضه ، وهذا عمل بالظن ، والقرآن قد حرم اتباع الظن .
وقد تنوعت طرق الناس في جوار هذا ، فطائفة قالت : لا يتبع قط إلا العلم ولا يعمل بالظن أصلاً ، وقالوا : إن خبر الواحد يفيد العلم ، وكذلك يقولون في الظواهر ، بل يقولون : نقطع بخطأ من خالفنا وننقض حكمه ، كما يقوله داود وأصحابه ، وهؤلاء عمدتهم إنما هو ما يظنونه ظاهراً .

(١) رواه البخاري ٢١٢/٥ في الشهادات : باب من أقام البيعة بعد اليمين ، وفي المظالم : باب إثم من خاصم في الباطل وهو يعلمه ، وفي الحيل : باب إذا غضب جاريته فزعم أنها ماتت فقضى بقيمة الجارية الميتة ثم وجد صاحبها فهي له ، وفي الأحكام : باب موعظة الإمام للخصوم وباب من قضى له بحق أخيه فلا يأخذه ، وباب القضاء في كثير المال وقليله ، ومسلم رقم (١٧١٣) في الأقضية : باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة و « الموطأ » ٧١٩/٢ في الأقضية : باب الترغيب في القضاء بالحق ، وأبو داود رقم (٣٥٨٣) و (٣٥٨٤) في الأقضية : باب في قضاء القاضي إذا أخطأ ، والترمذي رقم (١٣٣٩) في الأحكام : باب ما جاء في التشديد على من يقضى له ؛ والنسائي ٢٣٣/٨ في القضاء : باب الحكم بالظاهر ، وأحمد في « المسند » ٢٠٣/٦ و ٢٩٠ و ٣٠٨ و ٣٢٠ من حديث أم سلمة رضي الله عنها .

وأما الاستصحاب ، والاستصحاب في كثير من المواضع من أضعف الأدلة وهم في كثير مما يحتجون به قد لا يكون ما احتجوا به ظاهر اللفظ ، بل الظاهر خلافه ، فطائفة قالت : لما قام الدليل على وجوب العمل بالظن الراجح كنا متبعين للعلم ، فنحن نعمل بالعلم عند وجود العلم لا نعمل بالظن ، وهذه طريقة القاضي أبي بكر وأتباعه .

وهنا السؤال المشهور في حد الفقه أنه العلم بالأحكام الشرعية العملية، وقال الرازي : العلم بالأحكام الشرعية العملية المستدل على أعيانها بحيث لا يعلم كونها من الدين ضرورة ،

قال : فإن قلت : الفقه من باب الظنون فكيف جعلته علماً ؟

قلت : المجتهد إذا غلب على ظنه مشاركة صورة لصورة في مناط الحكم ، قطع بوجوب العمل بما أدى إليه ظنه ، فالعلم حاصل قطعاً ، والظن واقع في طريقه .

وحقيقة هذا الجواب أن هنا مقدمتين : احدهما أنه قد حصل عندي ظن ، والثانية قد قام الدليل القطعي على وجوب اتباع هذا الظن ، فالمقدمة الأولى وجدانية ، والثانية عملية استدلالية ، فليس الظن هنا مقدمة في الدليل كما توهمه بعضهم ، لكن يقال : العمل بهذا الظن هو حكم أصول الفقه ليس هو الفقه ، بل الفقه هو ذاك الظن الحاصل بالظاهر ، وخبر الواحد والقياس والأصول يفيد أن العمل بهذا الظن واجب ، وإلا فالفقه لا يتعرضون لهذا ، فهذا الحكم العملي الأصولي ليس هو الفقه .

وهذا الجواب جواب القاضي أبي بكر ، وهو بناء على أصله ، فإنه عنده كل مجتهد مصيب ، وليس في نفس الأمر أمر مطلوب ، ولا على الظن دليل يوجب ترجيح ظن على ظن ، بل الظنون عنده بحسب الاتفاق .

وقال الغزالي وغيره ممن نصر قوله : قد يكون بحسب ميل النفس إلى أحد القولين دون الآخر ، كمثلي ذي الشدة إلى قول ، وذي اللين إلى قول ، وحيث فعدهم متى وجد المجتهد ظناً في نفسه ، فحكم الله في حقه اتباع هذا الظن .

وقد أنكر أبو المعالي وغيره عليه هذا القول انكاراً بليغاً ، وهم معذورون في انكاره ، فإن هذا أولاً مكابرة ، فإن الظنون عليها أمارات ودلائل يوجب وجودها ترجيح ظن على ظن ، وهذا أمر معلوم بالضرورة ، والشرعية جاءت به ورجحت شيئاً على شيء .

والكلام في شيئين : في اتباع الظن ، وفي الفقه هل هو من الظنون : أما الأول فالجواب الصحيح هو الجواب الثالث ، وهو أن كل ما أمر الله تعالى به فإنما أمر بالعلم ، وذلك أنه في المسائل الخفية عليه أن ينظر في الأدلة ويعمل بالراجح ، وكون هذا هو الراجح أمر معلوم عند أمر مقطوع به . وإن قدر أن ترجيح هذا على هذا فيه شك عنده ، لم يعمل به ، وإذا ظن الرجحان ، فإنما ظنه لقيام دليل عنده على أن هذا راجح ، وفرق بين اعتقاد الرجحان ورجحان الاعتقاد . وأما اعتقاد الرجحان ، فقد يكون علماً ، وقد لا يعمل حتى يعلم الرجحان ، وإذا ظن الرجحان أيضاً ، فلا بد أن يظنه بدليل يكون عنده أرجح من دليل الجانب الآخر ، ورجحان هذا غير معلوم ، فلأن ينتهي الأمر إلى رجحان معلوم عنده فيكون متبعاً لما علم أنه أرجح ، وهذا اتباع للعلم لا للظن ، وهو اتباع الأحسن كما قال : ﴿ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا ﴾ [الأعراف : ١٤٥] وقال : ﴿ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ [الزمر : ١٨] ، وقال : ﴿ وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ [الزمر : ٥٥] ، فإذا كان أحد الدليلين هو الأرجح فاتباعه هو الأحسن ، وهذا معلوم .

فالواجب على المجتهد أن يعمل بما يعلم أنه أرجح من غيره وهو العمل بأرجح الدليلين المتعارضين ، وحينئذ فما عمل إلا بالعلم ، وهذا جواب الحسن البصري وأبي وغيرهم ، والقرآن ذم من لا يتبع إلا الظن فلم يستند ظنه إلى علم ، فإن هذا أرجح من غيره كما قال : ﴿ وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾ [النجم : ٢٨] ، وقال : ﴿ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾ [الأنعام : ١٤٨] .

وهكذا في سائر المواضع يذم الذين إن يتبعون إلا الظن ، فعندهم ظن مجرد

لا علم معه وهم يتبعونه ،والذي جاءت به الشريعة وعليه عقلاء الناس أنهم لا يعملون إلا بعلم بأن هذا أرجح من هذا ، فيعتقدون الرجحان اعتقاداً عملياً ، لكن لا يلزم إذا كان أرجح أن لا يكون المرجوح هو الثابت في نفس الأمر ، وهذا كما ذكر النبي ﷺ حيث قال : « ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، وإنما أقضي بنحو مما أسمع » (١) .

فإذا أتى أحد الخصمين بحجة مثل بينة تشهد له ولم يأت الآخر بشاهد معها كان الحاكم عالماً بأن حجة هذا أرجح فما حكم إلا بعلم ، لكن الآخر قد يكون له حجة لا يعلمها أو لا يحسن أن يبينها ، مثل أن يكون قد قضاه أو أبراه وله بينة تشهد بذلك ، وهو لا يعلمها أو لا يذكرها أو لا يجسر أن يتكلم بذلك ، فيكون هو المضيع بحقه حيث لم يبين حجته ، والحاكم لم يحكم إلا بعلم وعدل ، وضياح حق هذا كان من عجزه وتفريطه ، لا من الحاكم .

وهكذا أدلة الأحكام ، فإذا تعارض خبران أحدهما مسند ثابت والآخر مرسل ، كان المسند الثابت أقوى من المرسل ، وهذا معلوم ، لأن المحدث بهذا قد علم عدله وضبطه ، والآخر لم يعلم عدله ولا ضبطه ، كشاهدين زكي أحدهما ولم يترك الآخر ، فهذا المزكى أرجح وإن جاز أن يكون في نفس الأمر قول الآخر هو الحق ، لكن المجتهد إنما عمل بعلم وهو علمه برجحان هذا على هذا ، ليس ممن لم يتبع إلا الظن ، ولم يكن تبين له إلا بعد الاجتهاد التام فيمن أرسل ذلك الحديث وفي تركية هذا الشاهد ، فإن المرسل قد يكون راويه عدلاً حافظاً ، كما قد يكون هذا الشاهد عدلاً ، ونحن ليس معنا علم بانتفاء عدالة الراوي ، لكن معنا عدم العلم بعدالتهما ، وقد لا يعلم عدالتهما مع تقويتها ورجحانها في نفس الأمر .

فمن هنا يقع الخطأ في الاجتهاد ، لكن هذا لا سبيل إلى أن يكلفه العالم أن يدع ما يعلمه إلى أمر لا يعلمه لإمكانه ثبوته في نفس الأمر ، فإذا كان لا بد من ترجيح أحد القولين وجب ترجيح هذا الذي علم ثبوته على ما لا يعلم ثبوته ، وإن لم يعلم انتفاؤه من جهته ، فإنهما إذا تعارضا وكانا متناقضين فإثبات أحدهما هو نفي الآخر ،

(١) تقدم تخريجه قبل قليل ص ٧٣ .

فهذا الدليل المعلوم قد علم أنه يثبت هذا وينفي ذلك، وذلك المجهول بالعكس ، فإذا كان لا بد من الترجيح وجب قطعاً ترجيح المعلوم بثبوته على ما لم يعلم بثبوته .

ولكن قد يقال : إنه لا يقطع بثبوته ، وقد قلنا فرق بين اعتقاده الرجحان ورجحان الاعتقاد ، أما اعتقاد الرجحان فهو علم ، والمجتهد ما عمل إلا بذلك العلم ، وهو اعتقاد رجحان هذا على هذا .

وأما رجحان هذا الاعتقاد على هذا الاعتقاد فهو الظن ، لكن لم يكن من قال الله فيه ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ ، بل هنا ظن رجحان هذا وظن رجحان ذاك ، وهذا الظن هو الراجح ورجحانه معلوم ، فحكم بما علمه من الظن الراجح ودليله الراجح ، وهذا معلوم له لا مظنون عنده ، وهذا يوجد في جميع العلوم والصناعات كالطب والتجارة وغير ذلك .

وأما الجواب عن قولهم : الفقه من باب الظنون ، فقد أجاب طائفة منهم أبو الخطاب بجواب آخر ، وهو أن العلم المراد به العلم الظاهر ، وإن جوز أن يكون الأمر بخلافه كقوله : ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [الممتحنة : ١٠] .

والتحقيق أن عنه جوابين :

أحدهما : أن يقال جمهور مسائل الفقه التي يحتاج إليها الناس ويفتون بها هي ثابتة بالنص أو الاجماع ، وإنما يقع الظن والنزاع في قليل مما يحتاج إليه الناس ، وهذا موجود في سائر العلوم ، وكثير مسائل الخلاف هي في أمور قليلة الوقوع ومقدرة ، وأما ما لا بد للناس منه من العلم مما يجب عليهم ويحرم ويباح ، فهو معلوم مقطوع به ، وما يعلم من الدين ضرورة جزء من الفقه ، وإخراجه من الفقه قول لم يعلم أحد من المتقدمين قاله ، ولا احترز بهذا القيد أحد إلا الرازي ونحوه ، وجميع الفقهاء يذكرون في كتب الفقه وجوب الصلاة والزكاة والحج واستقبال القبلة ووجوب الوضوء والغسل من الجنابة وتحريم الخمر والفواحش وغير ذلك مما يعلم من الدين ضرورة .

وأيضاً فكون الشيء معلوماً من الدين ضرورة أمر إضافي ، فحديث العهد

بالاسلام ومن نشأ ببادية بعيدة قد لا يعلم هذا بالكلية ، فضلاً عن كونه يعلمه بالضرورة ، وكثير من العلماء يعلم بالضرورة أن النبي ﷺ سجد للسهو وقضى بالدية على العاقلة ، وقضى أن الولد للفراش وغير ذلك مما يعلمه الخاصة بالضرورة ، وأكثر الناس لا يعلمه ألبتة .

الجواب الثاني : أن يقال : الفقه لا يكون فقهاً إلا من المجتهد المستدل ، وهو قد علم أن هذا الدليل أرجح وهذا الظن أرجح ، فالفقه هو علمه برجحان هذا الدليل ، وهذا الظن ليس الفقه قطعه بوجوب العمل ، أي بما أدى إليه اجتهاده، بل هذا القطع من أصول الفقه ، والأصولي يتكلم في جنس الأدلة ويتكلم كلاماً كلياً ، فيقول : يجب إذا تعارض دليلان أن يحكم بأرجحهما ، ويقول أيضاً : إذا تعارض العام والخاص ، فالخاص أرجح ، وإذا تعارض المسند والمرسل فالمسند أرجح ، ويقول أيضاً : العام المجرد عن قرائن التخصص شموله الأفراد أرجح من عدم شموله ، ويجب العمل بذلك .

فأما الفقيه فيتكلم في دليل معين في حكم معين ، مثل أن يقول قوله : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ [المائدة : ٥] خاص في أهل الكتاب ومتأخر عن قوله ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ ﴾ [البقرة : ٢٢١] ، وتلك الآية لا تتناول أهل الكتاب ، وإن تناولتهم فهذا خاص متأخر فيكون ناسخاً ومخصصاً ، فهو يعلم أن دلالة هذا النص على الحل أرجح من دلالة ذلك النص على التحريم ، وهذا الرجحان معلوم عنده قطعاً ، وهذا الفقه الذي يختص به الفقيه وهو علم قطعي لا ظني ، ومن لم يعلم كان مقلداً للأئمة الأربعة ، والجمهور الذين جوزوا نكاح الكتابيات واعتقاد المقلد ليس بفقه ، ولهذا قال المستدل على أعيانها : والفقيه قد استدل على عين الحكم المطلوب والمسؤول عنه ، وحيث لا يعلم الرجحان فهو متوقف لا قول له ،

وإذ قيل له : فقد قال ﴿ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ ﴾ [الممتحنة : ١٠] .

قال : هذا نزل عام الحديبية والمراد به المشركات ، فإن سبب النزول يدل على أنهن مرادات قطعاً ، وسورة المائدة بعد ذلك ، فهي خاص متأخر ، وذاك عام متقدم ، والخاص المتأخر أرجح من العام المتقدم ، ولهذا لما نزل قوله ، ﴿ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ ﴾ [الممتحنة : ١٠] ، فارق عمر امرأة مشركة وكذلك غيره ، فدل على أنهم كانوا ينكحون المشركات إلى حين نزول هذه الآية ، ولو كانت آية البقرة قد نزلت قبل هذه لم يكن كذلك ، فدل على أن آية البقرة بعد آية الممتحنة وآية المائدة بعد آية البقرة ، بهذا النظر وأمثاله هو نظر الفقيه العالم برجحان دليل وظن على دليل ، وهذا علم لا ظن .

فقد تبين أن الظن له أدلة تقتضيه ، وأن العالم إنما يعلم بما يوجب العلم بالرجحان لا بنفس الظن إلا إذا علم رجحانه ، وأما الظن الذي لا يعلم رجحانه فلا يجوز اتباعه ، وذلك هو الذي ذم الله به من قال فيه : ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾ [النجم : ٢٣] فهم لا يتبعون إلا الظن ليس عندهم علم ، ولو كانوا عالمين بأنه ظن راجح لكانوا قد اتبعوا علماً ، لم يكونوا ممن لم يتبع إلا الظن ، والله أعلم .

فصل

فها هنا ثلاثة أشياء :

أحدها : الظن الراجح في نفوس المستدل المجتهد .
والثاني الأدلة التي يسميها بعض المتكلمين أمارات التي تعارضت ، وعلم المستدل بأن التي أوجبت ذلك الظن أقوى من غيرها .

الثالث : أنه قد يكون في نفس الأمر دليل آخر على القول الآخر لم يعلم به المستدل ، وهذا هو الواقع في عامة موارد الاجتهاد ، فإن الرجل قد يسمع نصاً عاماً ، كما سمع ابن عمر وغيره أن النبي ﷺ نهى عن قطع الخفين ، وأنه أمر أن لا يخرج أحد حتى يودع البيت ، أو أن النبي ﷺ نهى عن لبس الحرير وظاهره العموم ، وهذا راجح على الاستصحاب النافي للتحريم . فعملوا بهذا الراجح وهم يعلمون قطعاً أن النهي أولى من الاستصحاب .

لكن يجوز أن يكون مع الاستصحاب دليل خاص ، ولكن لما يعلموه لم يجز لهم أن يعدلوا عما علموه إلى ما لم يعلموه ، فكانوا يفتون بأن الحائض عليها الوداع وعليها قطع الخفين ، وأن قليل الحرير وكثيره حرام ، وابن الزبير كان يحرمه على الرجال والنساء لعموم قوله : « من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة »^(١) وكان في نفس الأمر نصوص خاصة بأن النبي ﷺ رخص للحائض أن تنفر بلا وداع ، وأنها تلبس الخفين وغيرهما مما نهى عنه المحرم ، ولكن تجتنب النقاب والقفازين ، وأنه رخص في موضع أصبعين أو ثلاث أو أربعة من الحرير كما بين ذلك في « الصحيح »^(٢) في رواية عمر ، ولم يعرف به ابنه عبد الله وكان له جبة مكفوفة بالحرير ، فلما سمع ابن عمر ونحوه هذه النصوص الخاصة رجعوا وعلموا حينئذ أنه كان في نفس الأمر دليل أقوى من الدليل الذي يستصحبوه ولم يعلموا به ، وهم في الحالين إنما حكموا بعلم ، لم يكونوا ممن يتبع إلا الظن فإنهم أولاً رجحوا العموم على استصحاب البراءة الأصلية ، وهذا ترجيح بعلم ، فإن هذا راجح بلا ريب ، والشرع طافح بهذا .

فما أوجبه الله أو حرمه في كتابه كالوضوء والصلاة والحج وغيرهما نصوص عامة ، وما حرمه كالميتة والدم ولحم الخنزير حرمه بنصوص عامة ، هي راجحة ومقدمة على البراءة الأصلية النافية للوجوب والتحريم ، فمن رجح ذلك فقد حكم بعلم وحكم بأرجح الدليلين المعلوم الرجحان ، ولم يكن ممن لم يتبع إلا الظن ، لكن لتجويزه أن يكون النص مخصوصاً صار عنده ظن راجح ، ولو علم أنه لا تخصيص هناك قطع بالعموم ، وكذلك لو علم إرادة نوع قطع بانتفاء الخصوص .

(١) رواه البخاري ٢٤٢/١٠ في اللباس : باب لبس الحرير للرجال وقدر ما يجوز منه ، ومسلم رقم (٢٠٧٣) في اللباس والزينة : باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء ، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ورواه البخاري ٢٤٣/١٠ ومسلم رقم (٢٠٦٩) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ومسلم رقم (٢٠٧٤) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه ، ورواه البخاري ٢٤٣/١٠ من حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما .
(٢) رواه البخاري ١٠ / في اللباس : باب الحرير واقتراشه للرجال وقدر ما يجوز منه ، ومسلم رقم (٢٠٦٩) (١٤) في اللباس : باب تحريم استعمال إناء الذهب . الخ والنسائي ٢٠٢/٨ في الزينة: باب الرخصة في لبس الحرير ، وابن ماجه رقم (٣٥٩٣) في اللباس : باب الرخصة في العلم في الثوب من حديث عمر رضي الله عنه .

وهذا القول في سائر الأدلة مثل أن يتمسك بنصوص وتكون منسوخة ولم يبلغه الناسخ، كالذين نهوا عن الانتباز في الأوعية وعن زيارة القبور ، ولم يبلغهم النص الناسخ ، وكذلك الذين صلوا إلى بيت المقدس قبل أن يبلغهم النسخ مثل من كان من المسلمين بالبوادي وبمكة والحبشة وغير ذلك ، وهؤلاء غير الذين كانوا بالمدينة وصلى بعضهم صلاة إلى القبلتين بعضها إلى هذه القبلة وبعضها إلى هذه القبلة لما بلغهم النسخ وهم في أثناء الصلاة ، فاستداروا في صلاتهم من جهة بيت المقدس إلى جهة الكعبة من جهة الشام إلى جهة اليمن .

فالقاضي أبو بكر ونحوه من الذين ينفون أن يكون في الباطن حكم مطلوب بالاجتهاد أو دليل عليه يقولون ما ثم إلا الظن الذي في نفس المجتهد والامارات لا ضابط لها ، وليست أمانة أقوى من أمانة ، فانهم إذا قالوا ذلك لزمهم أن يكون الذي عمل بالمرجوح دون الراجح مخطئاً ، وعندهم ليس في نفس الأمر خطأ .

وأما السلف والأئمة الأربعة والجمهور فيقولون: بل الأمارات بعضها أقوى من بعض في نفس الأمر ، وعلى الانسان أن يجتهد ويطلب الأقوى ، فإذا رأى دليلاً أقوى من غيره ولم ير ما يعارضه عمل به ﴿وَلَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ ، وإذا كان في الباطن ما هو أرجح منه كان مخطئاً معذوراً وله أجر على اجتهاده وعمله بما بين له رجحانه ، وخطؤه مغفور له ، وذلك الباطن هو الحكم لكن بشرط القدرة على معرفته ، فمن عجز عن معرفته لم يؤاخذ بتركه .

فإذا أريد بالخطأ الإثم فليس المجتهد بمخطيء ، بل كل مجتهد مصيب مطيع فاعل ما أمره الله به ، وإذا أريد به عدم العلم بالحق في نفس الأمر فالمصيب واحد وله أجران ، كما في المجتهدين في جهة الكعبة إذا صلوا إلى أربع جهات ، فالذي أصاب الكعبة واحد وله أجران لاجتهاده ، وعمله كان أكمل من غيره ، والمؤمن القوي أحب إلى الله من المؤمن الضعيف ، ومن زاده الله علماً وعَمَلًا زاده أجراً بما زاده من العلم والعمل ، قال تعالى : ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ﴾ [الأنعام : ٨٣] . قال مالك عن زيد بن أسلم : بالعلم .

وكذلك قال في قصة يوسف : ﴿ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف : ٧٦] .

وقد تبين أن جميع المجتهدين إنما قالوا بعلم اتبعوا العلم وإن الفقه من أجل العلوم ، وأنهم ليسوا من الذين لا يتبعون إلا الظن ، لكن بعضهم قد يكون عنده علم ليس عند الآخر ، إما بأن سمع ما لم يسمع الآخر ، وإما بأن فهم ما لم يفهم الآخر ، كما قال تعالى : ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴿ [الأنبياء : ٧٨ - ٧٩] .

وهذه حال أهل الاجتهاد والنظر والاستدلال في الأصول والفروع ، ولم يفرق أحد من السلف والأئمة بين أصول وفروع .

بل جعل الدين قسمين أصولاً وفروعاً لم يكن معروفاً في الصحابة والتابعين ، ولم يقل أحد من السلف والصحابة والتابعين : إن المجتهد الذي استفرغ وسعه في طلب الحق يأثم لا في الأصول ولا في الفروع ، ولكن هذا التفريق ظهر من جهة المعتزلة ، وأدخله في أصول الفقه من نقل ذلك عنهم ، وحكموا عن عبيد الله بن الحسن العنبري انه قال : كل مجتهد مصيب ، ومراده أنه لا يأثم .

وهذا قول عامة الأئمة كأبي حنيفة والشافعي وغيرهما .

ولهذا يقبلون شهادة أهل الأهواء ويصلون خلفهم ، ومن ردها كمالك وأحمد فليس ذلك مستلزماً لإثمهما ، لكن المقصود إنكار المنكر وهجر من أظهر البدعة ، فإذا هجر ولم يصل خلفه ولم تقبل شهادته كان ذلك منعاً له من إظهار البدعة ، ولهذا فرق أحمد وغيره بين الداعية للبدعة المظهر لها وغيره ، وكذلك قال الخرقى ومن صلى خلف من يجهر ببدعة أو منكر أعاد ، وبسط هذا له موضع آخر .

والذين فرقوا بين الأصول والفروع لم يذكروا ضابطاً يميز بين النوعين ، بل تارة يقولون : هذا قطعي وهذا ظني ، وكثير من مسائل الأحكام قطعي ، وكثير من مسائل الأصول ظني عند بعض الناس ، فإن كون الشيء قطعياً وظنياً أمر إضافي ، وتارة

يقولون : الأصول هي العمليات الخبريات، والفروع العمليات ، وكثير من العمليات من جحدها كفر كوجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج ، وتارة يقولون : هذه عقليات وهذه سمعيات ، وإذا كانت عقليات لم يلزم تكفير المخطيء ، فإن الكفر حكم شرعي يتعلق بالشرع ، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع .

وإذا تدبر الإنسان تنازع الناس وجد عند كل طائفة من العلم ما ليس عند الأخرى كما في مسائل الأحكام ، مثال ذلك ما تقدم في الأصول الخمسة : التوحيد ، والعدل ، والمنزلة بين المنزلتين ، ومسائل الاسماء والأحكام ، وإنفاذ الوعيد ، وهي التي توالى المعتزلة من وافقهم عليها ، ويتبرؤن ممن خالفهم فيها ، وقد قدمنا أنهم قصدوا توحيد الرب وإثبات عدله وحكمته ورحمته وصدقه وطاعة أمره ، لكن غلطوا في كل واحدة من هذه الأمور كما تقدم ، وكذلك الذين ناقضوهم من الجهمية ومن سلك مسلكهم كأبي الحسن الأشعري وأصحابه فإنهم ناقضوهم في الأصول الخمسة ، وكان عندهم علم ليس عند أولئك ، وكان عند أولئك علم ليس عند هؤلاء ، وكل من الطائفتين لم تحط علماً بما في الكتاب والسنة من بيان هذه الأمور ، بل علموا بعضاً وجعلوا بعضاً .

فإن هؤلاء المجبرة هم في الحقيقة لا يثبتون لله عدلاً ولا حكمة ولا رحمة ولا صدقاً ، فأولئك قصدوا إثبات هذه الأمور ، أما العدل فعندهم^(١) كل ممكن فهو عدل ، والظلم عندهم هو الممتنع ، فلا يكون ثم عدل يقصد فعله وظلم يقصد تركه ، ولهذا يجوزون عليه فعل كل شيء وإن كان قبيحاً ، ويقولون : القبيح هو ما نهى عنه وهو لا ناهي له ، ويجوزون الأمر بكل شيء وإن كان منكراً وشركاً ، والنهي عن كل شيء وإن كان توحيداً ومعروفاً ، فلا ضابط عندهم للفعل ، فلهذا ألزموهم جواز إظهار المعجزات على يد الكاذب ، ولم يكن لهم عن ذلك جواب صحيح ، ولم يذكروا فرقاً بين المعجزات وغيرها ولا ما به يعلم صدق النبي ﷺ إلا إذا نقضوا أصلهم ، وقد قال الله تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [آل عمران : ٩٨] ، وعندهم هذا لا فائدة فيه ، فليس في الممكن

(١) أي عند المجبرة .

قسط وجور حتى يكون قائماً بهذا دون هذا ، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع .

وكذلك الحكمة عندهم لا تفعل لحكمة ، وقد فسروا الحكمة إما بالعلم وإما بالقدرة وإما بالإرادة ، ومعلوم أن القادر قد يكون حكيماً ويكون غير حكيم ، كذلك المرید قد يكون إرادته حكمة وقد يكون سفهاً ، والعلم يطابق المعلوم سواء كان حكمة أو سفهاً ، فليس عندهم في نفس الأمر أن الله حكيم ، وكذلك الرحمة ما عندهم في نفس الأمر إلا إرادة ترجيح أحد المثلين بلا مرجح نسبتها الى نفع العباد وضررهم سواء ، فليس عندهم في نفس الأمر رحمة ولا محبة أيضاً ، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع .

وتبين تناقضهم في الصفات والأفعال حيث أثبتوا الإرادة مع نفي المحبة والرضا ومع نفي الحكمة وتبين تناقضهم وتناقض كل من أثبت بعض الصفات دون بعض ، وأن المتفلسفة نفاة الإرادة أعظم تناقضاً منهم ، فإن الرازي ذكر في « المطالب العالية » مسألة الإرادة ورجح فيها نفي الإرادة ، لأنه لم يمكنه أن يجيب عن حجة المتفلسفة على أصول أصحابه الجهمية والمعتزلة ففر اليهم ، وكذلك في غير هذا من المسائل فهو تارة يرجح قوله قول المتفلسفة ، وتارة يرجح قول المتكلمة ، وتارة يحار ويقف ، واعترف في آخر عمره بأن طريق هؤلاء وهؤلاء لا تشفي عيلاً ولا تروي غليلاً .

وقال : قد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عيلاً ولا تروي غليلاً ، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن ، اقرأ في الإثبات ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] ، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر : ١٠] واقرأ في النفي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى : ١١] ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ [طه : ١١٠] ، ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي .

فقد تبين أنهم لا يثبتون عدل الرب ولا حكمته ولا رحمته ، وكذلك الصدق فإنهم لما أرادوا أن يقيموا الدليل على أن الله صادق تعذر ذلك عليهم ، فقالوا : الصدق في الكلام النفساني واجب لأنه يعلم الأمور ، ومن يعلم يتمتع أن يقوم في

نفسه خبر بخلاف علمه ، وعلى هذا اعتمد الغزالي وغيره ، فقليل لهم : هذا ضعيف لوجهين :

أحدهما : الصدق في ذلك المعنى لا ينفع ان لم يثبت الصدق في العبارات الدالة عليه ، ويتميز بين الأفعال عندهم .

الثاني : أنهم أثبتوا الخبر النفساني ، فإن الإنسان يخبرك بالكذب فيقوم في نفسه معنى ليس هو العلم ، وهو معنى الخبر، فهذا يقتضي أنهم يقولون : إن العالم قد يقوم في نفسه خبر بخلاف عمله .

والرازي لما ذكر مسألة أنه لا يجوز أن يتكلم بكلام ولا يعني به شيئاً خلافاً للحشوية قيل له : هل قال أحد من طوائف الأمة إن الله لا يعني بكلامه شيئاً ، وإنما النزاع هل يتكلم بما لا يفهم العباد معناه . وقيل لهم : هب ان في هذا نزاعاً فهو لم يقم دليل على امتناع ذلك . بل قال هذا عيب أو نقص والله منزّه عنه . فقليل له : إما أن يريد المعنى القائم بالذات أو العبارات المخلوقة ، أما الأول فلا يجوز إرادته هنا ، لأن المسألة هي فيمن يتكلم بالحروف المنظومة ، ولا يعني به شيئاً ، وذلك القائم بالذات هو نفس المعنى ، وإن أردت الحروف وهو مراده فتلك عندك مخلوقة ، ويجوز عندك أن يخلق كل شيء ليس منزهاً عن فعل من الأفعال ، والعيب عندك هو ما لا تريده ، فهذا ممتنع .

فتبين أنه ليس لهم حجة لا على صدقه ولا على تنزيهه عن العيب في خطابه ، فإن ذلك إنما يكون ممن تنزيهه عن بعض الأفعال ، وتبين بذلك أنهم لا يثبتون عدله ولا حكمته ولا رحمته ولا صدقه ، والمعتزلة قصدتهم إثبات هذه الأمور ، ولهذا يذكرونها في خطبة الصفات ، كما يذكرها أبو الحسين البصري وغيره ، كما ذكر في أول صور الأدلة خطبة مضمونها أن الله واحد عدل لا يظلم الناس شيئاً ، ولكن الناس أنفسهم يظلمون ، وإنه بالناس لرؤوف رحيم ، وأظن فيها إثبات صدقه ، ولهذا يكفرون من يجوره أو يكذبه أو يسفهه أو يشبهه ، ولكن قد غلطوا في مواضع كثيرة ، كما قد نبه على هذا في غير موضع .

فكلا الطائفتين ، معها حق وباطل ، ولم يستوعب الحق إلا من اتبع المهاجرين والأنصار وآمن بما جاء به الرسول كله ، على وجهه لم يؤمن ببعض ويكفر ببعض ،

وهؤلاء هم أهل الرحمة الذين لا يختلفون بخلاف أولئك المختلفين، قال تعالى : ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود : ١١٨ - ١١٩] .

فصل

والجهمية والمعتزلة مشتركون في نفي الصفات ، وابن كلاب ومن تبعه كالأشعري وأبي العباس القلانسي ومن تبعهم أثبتوا الصفات لكن لم يثبتوا الصفات الاختيارية ، مثل كونه يتكلم بمشيئته ، ومثل كون فعله الاختياري يقوم بذاته ، ومثل كونه يحب ويرضى عن المؤمنين بعد إيمانهم ، ويغضب ويغضب الكافرين بعد كفرهم ، ومثل كونه يرى أفعال العباد بعد أن يعملوها كما قال تعالى : ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة : ١٠٥] فأثبت رؤية مستقلة، وكذلك قوله تعالى : ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس : ١٤] ، ومثل كونه نادى موسى حين أتى لم يناده قبل ذلك بنداء قام بذاته ، فإن المعتزلة والجهمية يقولون خلق نداء في الهواء ، والكلابية والسالمية^(١) يقولون : النداء قام بذاته وهو قديم لكن سمعه موسى ، فاستجدوا سماع موسى وإلا فما زال عندهم منادياً .

والقرآن والأحاديث وأقوال السلف والأئمة كلها تخالف هذا وهذا ، وتبين أنه ناداه حين جاء ، وأنه يتكلم بمشيئته في وقت بكلام معين ، كما قال : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [الأعراف : ١١٠] . وقال تعالى : ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران : ٥٩] . والقرآن فيه مئون من الآيات تدل على هذا الأصل ، وأما الأحاديث فلا تحصى ، وهذا قول أئمة السنة والسلف وجمهور العقلاء ، ولهذا قال عبد الله بن المبارك والإمام أحمد بن حنبل وغيرهما : لم يزل متكلماً إذا شاء وكيف شاء ، وهذا قول عامة أهل السنة، فلهذا اتفقوا على أن القرآن كلام الله منزل غير

(١) الكلابية : هم أتباع عبد الله بن سعيد أبو محمد بن كلاب القطان المتوفى بعد سنة ٢٤٠ بقليل .

السالمية : هم أتباع أبي محمد عبد الله محمد بن سالم المتوفى سنة ٢٩٧ .

مخلوق ، ولم نعرف عن أحد من السلف أنه قال : هو قديم لم يزل ، والذين قالوا من المتأخرين هو قديم كثير منهم من لم يتصور المراد ، بل منهم من يقول هو قديم في عمله ، ومنهم من يقول قديم أي متقدم الوجود ، متقدم على ذات زمان المبعث ، لا أنه أزلي لم يزل ، ومنهم من يقول : بل مرادنا بقديم انه غير مخلوق ، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أنه على هذا الأصل إذا خلق المخلوقات رآها وسمع أصوات عباده ، وكان ذلك بمشيئته وقدرته ، إذ كان خلقه لهم بمشيئته وقدرته ، وبذلك صاروا يرون ويسمع كلامهم . وقد جاء في القرآن والسنة في غير موضع أنه يخص بالنظر والاستماع بعض المخلوقات كقوله : « ثلاثة لا يكلمهم الله ، ولا ينظر إليهم يوم القيامة ، ولا يزكهم ، ولهم عذاب أليم : ملك كذاب ، وشيخ زان ، وعائل مستكبر »^(١) وكذلك في الاستماع قال تعالى : ﴿ وَأَذْنُ لِرَبِّهَا وَحَقَّتْ ﴾ [الإنشاق: ٢] أي : سمعت . وقال النبي ﷺ : « ما أذن الله لشيء ، كإذنه لني حسن الصوت يتغنى بالقرآن ، يجهر به »^(٢) وقال : « الله أشد أذناً إلى صاحب القرآن من صاحب القينة إلى قينته »^(٣) فهذا تخصيص بالاذن ، وهو الاستماع لبعض الأصوات دون بعض ، وكذلك سمع الإجابة كقوله : « سمع الله لمن حمده » وقول الخليل : ﴿ إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾ [آل عمران: ٣٨] . ﴿ وَإِنْ اهْتَدَيْتُمْ فِيمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ﴾ [سبأ : ٥٠] ، يقتضي التخصيص بهذا السمع ، فهذا التخصيص ثابت في

(١) رواه مسلم رقم (١٠٧) في الإيمان : باب بيان غلط تحريم إسبال الإزار والمن بالعطية وتنفيق السلعة بالحلف ، والنسائي ٨٦/٥ في الزكاة : باب الفقير المختار ، وأحمد في « المسند » ٤٨٠/٢ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) رواه البخاري ٦٠/٩ و٦١ في فضائل القرآن : باب من لم يتغن بالقرآن ، وفي التوحيد : باب قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَفْعَلْ الشَّفَاعَةَ عِنْدَهُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ﴾ وباب قول النبي ﷺ : « الماهر بالقرآن مع الكرام البررة » ومسلم رقم (٧٩٢) في صلاة المسافرين : باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن ، وأبو داود رقم (١٤٧٣) في الصلاة : باب استحباب الترتيل في القراءة ، والنسائي ١٨٠/٢ في افتتاح الصلاة : باب تزيين القرآن بالصوت ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) رواه أحمد في « المسند » ١٩/٦ و٢٠ وابن ماجه رقم (١٣٤٠) في إقامة الصلاة : باب في حسن الصوت بالقرآن ، من حديث فضالة بن عبيد رضي الله عنه ، قال البوصيري في « الزوائد » : إسناده حسن .

الكتاب والسنة ، وهو تخصيص بمعنى يقوم بذاته بمشيئته وقدرته كما تقدم ، وعند النفاة هو تخصيص بأمر مخلوق منفصل لا بمعنى يقوم بذاته ، وتخصيص من يحب ومحبه بالنظر والاستماع المذكور يقتضي أن هذا النوع منتف عن غيرهم .

لكن مع ذلك هل يقال : إن نفس الرؤية والسمع الذي هو مطلق الإدراك هو من لوازم ذاته ، فلا يمكن وجود مسموع ومرئي إلا وقد تعلق به ، كالعلم ، أو يقال : إنه أيضاً بمشيئته وقدرته ، فيمكنه أن لا ينظر إلى بعض المخلوقات ؟ هذا فيه قولان :
والأول : قول من لا يجعل ذلك متعلقاً بمشيئته وقدرته ، وأما الذين يجعلونه متعلقاً بمشيئته وقدرته فقد يقولون : متى وجد المرئي والمسموع وجب تعلق الإدراك به .

والقول الثاني : إن جنس السمع والرؤية يتعلق بمشيئته وقدرته ، فيمكن أن لا ينظر إلى شيء من المخلوقات ، وهذا هو المأثور عن طائفة من السلف ، كما روى ابن أبي حاتم عن أبي عمران الجوني قال : ما نظر الله إلى شيء من خلقه إلا رحمه ، ولكنه قضى أن لا ينظر إليهم .

وقد يقال هذا مثل الذكر والنسيان فإن الله تعالى قال : ﴿ اذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ ﴾ .

وفي « الصحيحين » عن النبي ﷺ أنه قال : « يقول الله تعالى : أنا عند ظن عبدي بي ، وأنا معه إذا ذكرني ، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم ، وإن تقرب إلي شبراً تقربت إليه ذراعاً ، وإن تقرب ذراعاً تقربت إليه باعاً ، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة »^(١) فهذا الذكر يختص بمن ذكره ، فمن لا يذكره لا يحصل له هذا الذكر ، ومن آمن به وأطاعه ذكره برحمته ، ومن أعرض عن الذكر الذي أنزله أعرض عنه كما قال : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ

(١) رواه البخاري ٣٢٥/١٣ في التوحيد : باب قول الله تعالى : ﴿ ويحذركم الله نفسه ﴾ وباب قول الله تعالى ﴿ يريدون أن يبدوا كلام الله ﴾ ومسلم رقم (٢٦٧٥) في الذكر : باب الحث على ذكر الله تعالى ، وفي التوبة : باب في الحث على التوبة والفرح بها ، والترمذي رقم (٣٥٩٨) في الدعوات : باب رقم ١٣١ ، وابن ماجه رقم (٣٨٢١) في الأدب : باب فضل العمل ، وأحمد في « المسند » ٢/٢٥١ و ٤١٣ و ٤٨٠ و ٥٢٤ و ٥٣٤ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

لَهُ مَعِيشَةٌ ضَنْكًا وَنَحْشُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا * قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى ﴿١٢٤﴾ [طه : ١٢٤ - ١٢٦] ومثله قوله : ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة : ٦٧] .

وقد فسروا هذا النسيان بأنه [إعراض] وهذا النسيان ضد ذلك الذكر ، وفي « الصحيح »^(٢) في حديث الكافر يحاسبه ، قال : « أفظننت أنك ملاقي ، قال : لا ، قال : فالיום أنساك كما نسيتني » ، فهذا يقتضي أنه لا يذكره كما يذكر أهل طاعته ، هو متعلق بمشيئته وقدرته أيضاً وهو سبحانه قد خلق هذا العبد وعلم ما سيعمله قبل أن يعمل ، ولما عمل علم ما عمل ورأى عمله ؛ فهذا النسيان لا يناقض ما علمه سبحانه من حال هذا .

فصل

في جماع الفرقان بين الحق والباطل ، والهدى والضلال ، والرشاد والغى ، وطريق السعادة والنجاة ، وطريق الشقاوة والهلاك ، أن يجعل ما بعث الله به رسله وأنزل به كتبه هو الحق الذي يجب اتباعه ، وبه يحصل الفرقان والهدى والعلم والإيمان ، فيصدق بأنه حق وصدق وما سواه من كلام سائر الناس يعرض عليه ، فإن وافقه فهو حق وإن خالفه فهو باطل ، وإن لم يعلم هل وافقه أو خالفه لكون ذلك الكلام مجملاً لا يعرف مراد صاحبه ، أو قد عرف مراده ولكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديقه أو تكذيبه ، فإنه يمسك فلا يتكلم إلا بعلم .

والعلم ما قام عليه الدليل ، والنافع منه ما جاء به الرسول ، وقد يكون علم من غير الرسول ، لكن في أمور دنيوية ، مثل الطب والحساب والفلاحة والتجارة ، وأما الأمور الإلهية والمعارف الدينية فهذه العلم فيها ما أخذ عن الرسول ، فالرسول أعلم

(٢) قطعة من حديث طويل رواه مسلم رقم (٢٩٦٨) في الزهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ورواه أيضاً الترمذي رقم (٢٤٢٦) في صفة القيامة : باب رقم ٦ ، قال الترمذي : ومعنى قوله : اليوم أنساك ، يقول : اليوم أتركك في العذاب هكذا فسروه ، وقد فسر بعض أهل العلم هذه الآية ﴿فالיום ننساهم﴾ قالوا : إنما معناه اليوم نتركهم في العذاب .

الخلق بها وأرغبهم في تعريف الخلق بها ، وأقدرهم على بيانها وتعريفها ، فهو فوق كل أحد في العلم والقدرة والإرادة ، وهذه الثلاثة بها يتم المقصود ، ومن سوى الرسول، إما أن يكون في علمه بها نقص أو فساد ، وإما أن لا يكون له إرادة فيما علمه من ذلك فلم يبينه ، إما لرغبة وإما لرهبة وإما لغرض آخر ، وإما أن يكون بيانه ناقصاً ليس بيانه البيان عما عرفه الجنان .

وبيان الرسول على وجهين ، تارة يبين الأدلة العقلية الدالة عليها ، والقرآن مملوء من الأدلة العقلية والبراهين يقينية على المعارف الإلهية والمطالب الدينية ، وتارة يخبر بها خبراً مجرداً لما قد أقامه من الآيات البينات والدلائل اليقينية على أنه رسول الله المبلغ عن الله ، وأنه لا يقول عليه إلا الحق ، وإن الله شهد له بذلك ، وأعلم عباده وأخبرهم أنه صادق مصدوق فيما بلغه عنه ، والأدلة التي بها نعلم أنه رسول الله كثيرة متنوعة ، وهي أدلة عقلية يعلم صحتها بالعقل ، وهي أيضاً شرعية سمعية ، لكن الرسول بينها ودل عليها وأرشد إليها .

وجميع طوائف النظار متفقون على أن القرآن اشتمل على الأدلة العقلية في المطالب الدينية ، وهم يذكرون ذلك في كتبهم الأصولية وفي كتب التفسير ، وعامة النظار أيضاً يحتجون بالأدلة السمعية الخبرية المجردة عن المطالب الدينية ، فإنه إذا ثبت صدق الرسول وجب تصديقه فيما يخبر به .

والعلوم ثلاثة أقسام ، منها ما لا يعلم إلا بالأدلة العقلية ، وأحسن الأدلة العقلية التي بينها القرآن وأرشد إليها الرسول ، فينبغي أن يعرف أن أجل الأدلة العقلية وأكملها وأفضلها مأخوذ عن الرسول ، فإن من الناس من يذهل عن هذا ، فمنهم من يقدح في الدلائل العقلية مطلقاً ، لأنه قد صار في ذهنه أنها هي الكلام المبتدع الذي أحدثه من أحدثه من المتكلمين ، ومنهم من يعرض عن تدبر القرآن وطلب الدلائل اليقينية العقلية منه ، لأنه قد صار في ذهنه أن القرآن إنما يدل بطريق الخبر فقط ، فلا بد أن يعلم بالعقل قبل ذلك ثبوت النبوة وصدق الخبر حتى يستدل بعد ذلك بخبر من ثبت بالعقل صدقه . ومنها ما لا يعلمه غير الأنبياء إلا بخبر الأنبياء ، وخبرهم المجرد هو دليل سمعي ، مثل تفاصيل ما أخبروا به من الأمور الإلهية والملائكة والعرش والجنة والنار ، وتفاصيل ما يؤمر به وينهى عنه .

فأما نفس إثبات الصانع ووحدانيته وعلمه وقدرته ومشئته وحكمته ورحمته ونحو ذلك فهذا يعلم بالأدلة العقلية ، وإن كانت الأدلة والآيات التي يأتي بها الأنبياء هي أكمل الأدلة العقلية ، لكن معرفة هذه ليست مقصورة على الخبر المجرد ، وإن كان أخبار الأنبياء المجردة تفيد العلم اليقيني أيضاً ، فيعلم بالأدلة العقلية التي أرشدوا إليها ويعلم بمجرد خبرهم لما علم صدقهم بالأدلة والآيات والبراهين التي دلت على صدقهم .

وقد تنازع الناس في العلم بالمعاد وبحسن الأفعال وقبحها ، فأكثر الناس يقولون : إنه يعلم بالعقل مع السمع ، والقائلون بأن العقل يعلم به الحسن والقبح أكثر من القائلين بأن المعاد يعلم بالعقل . قال أبو الخطاب : هو قول أكثر الفقهاء والمتكلمين ، ومنهم من يقول : المعاد والحسن والقبح لا يعلم إلا بمجرد الخبر ، وهو قول الأشعري وأصحابه ومن وافقهم من أتباع الأئمة ، كالقاضي أبي يعلى ، وأبي المعالي الجويني ، وأبي الوليد الباجي ، وغيرهم . وكلهم متفقون على أن من العلوم ما يعلم بالعقل والسمع الذي هو مجرد الخبر ، مثل كون أفعال العباد مخلوقة لله أو غير مخلوقة ، وكون رؤيته ممكنة أو ممتنعة ونحو ذلك .

وكتب أصول الدين بجميع الطوائف مملوءة بالاحتجاج بالأدلة السمعية الخبرية ، لكن الرازي طعن في ذلك في « المطالب العالية » قال : لأن الاستدلال بالسمع مشروط بأن لا يعارضه قاطع عقلي ، فإذا عارضه العقلي وجب تقديمه عليه ، قال : والعلم بانتفاء العارض العقلي متعذر ، وهو إنما يثبت بالسمع ما علم بالاضطرار أن الرسول أخبر به كالمعاد ، وقد يظن أن هذه طريقة أئمتهم الواقفة في الوعيد كالأشعري والقاضي أبي بكر وغيرهما ، وليس كذلك ، فإن هؤلاء إنما وقفوا في أخبار الوعيد خاصة ، لأن العموم عندهم لا يفيد القطع ، أو لأنهم لا يقولون بصيغ العموم ، وقد تعارضت عندهم الأدلة ، وإلا فهم يشتون الصفات الخبرية لله ، كالوجه واليد بمجرد السمع والخبر ، ولم يختلف قول الأشعري في ذلك - وهو قول أئمة أصحابه - لكن أبو المعالي وأتباعه لا يشتون الصفات الخبرية ، بل فيهم من ينفيها ، ومنهم من يقف فيها كالرازي والآمدني .

فيمكن أن يقال : قول الأشعري ينزع من قول هؤلاء بأن يقال: لا يعرف أنهم اعتمدوا في الأصول على دليل سمعي ، لكن يقال : المعاد يحتجون عليه بالقرآن والأحاديث ، ولكن الرازي هو الذي سلك فيه طريق العلم الضروري أن الرسول جاء به ، وفي الحقيقة فجميع الأدلة اليقينية توجب علماً ضرورياً ، والأدلة السمعية الخبرية توجب علماً ضرورياً بأخبار الرسول، لكن منها ما تكثر أدلته كخبر الأخبار المتواترة ، ويحصل به علم ضروري من غير تعيين دليل ، وقد يعين الأدلة ويستدل بها ، وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود هنا أن يؤخذ من الرسول العلوم الالهية الدينية سمعيها وعقليها ، ويجعل ما جاء به هو الأصول لدلالة الأدلة اليقينية البرهانية على أن ما قاله حق جملة وتفصيلاً ، فدلائل النبوة وأعلامها تدل على ذلك جملة ، وتفصيل الأدلة العقلية الموجودة في القرآن والحديث يدل على ذلك تفصيلاً .

وأيضاً ، فإن الأنبياء والرسول إنما بعثوا بتعريف هذا ، فهم أعلم الناس به وأحقهم بقيامه وأولاهم بالحق فيه ، وأيضاً فمن جرب ما يقولونه ويقولوه غيرهم وجد الصواب معهم والخطأ مع مخالفهم ، كما قال الرازي ، مع أنه من أعظم الناس طعناً في الأدلة السمعية ، حتى ابتدع قولاً ما عرف به قائل مشهور غيره ، وهو أنها لا تفيد اليقين ، ومع هذا فانه يقول : لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عيلاً ولا تروي غليلاً ، ووجدت أقرب الطرق طريقة القرآن أقرأ في الاثبات ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر : ١٠] ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] . وأقرأ في النفي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى : ١١] ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ [طه : ١١] قال : ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي .

وأيضاً فمن اعتبر ما عند الطوائف الذين لم يعتصموا بتعليم الأنبياء وارشادهم وأخبارهم ، وجدهم كلهم حائرين ضالين شاكين مرتابين ، أو جاهلين جهلاً مركباً ، فهم لا يخرجون عن المثلين اللذين في القرآن ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاؤَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ * أو كظلماتٍ في بحرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ

مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَالَهُ مِنْ نُورٍ ﴿٣٩﴾ [النور: ٣٩ - ٤٠].

فصل

وأهل الضلال الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً وهم كما قال مجاهد: أهل البدع والشبهات يتمسكون بما هو بدعة في الشرع ومشتبه في العقل ، كما قال فيهم الإمام أحمد قال : هم مختلفون في الكتاب مختلفون للكتاب ، متفقون على مخالفة الكتاب ، يحتجون بالمتشابه من الكلام ، ويضلون الناس بما يشبهون عليهم ، والمفترقة من أهل الضلال تجعل لها ديناً وأصول دين قد ابتدعوه برأيهم ، ثم يعرضون على ذلك القرآن والحديث ، فإن وافقه احتجوا به اعتقاداً لا اعتماداً وإن خالفه فتارة يحرفون الكلم عن مواضعه ويتأولونه على غير تأويله ، وهذا فعل أئمتهم ، وتارة يعرضون عنه ويقولون نفوض معناه الى الله ، وهذا فعل عامتهم ، وعمدة الطائفتين في الباطن غير ما جاء به الرسول يجعلون أقوالهم البدعية محكمة يجب اتباعها واعتقاد موجبها ، والمخالف إما كافر وإما جاهل لا يعرف هذا الباب ، وليس له علم بالمعقول ولا بالاصول ، ويجعلون كلام الله ورسوله الذي يخالفها من المتشابه الذي لا يعرف معناه إلا الله ، أو لا يعرف معناه إلا الراسخون في العلم ، والراسخون عندهم من كان موافقاً لهم على ذلك القول ، وهؤلاء أضل ممن تمسك بما تشابه عليه من آيات الكتاب ، ويترك المحكم كالنصارى والخوارج وغيرهم ، إذ كان هؤلاء أخذوا بالمتشابه من كلام الله وجعلوه محكماً ، وجعلوا المحكم متشابهاً ، وأما أولئك كنفاة الصفات من الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة وغيرهم ، وكالفلاسفة فيجعلون ما ابتدعوه هم برأيهم هو المحكم الذي يجب اتباعه ، وإن لم يكن معهم من الأنبياء والكتاب والسنة ما يوافقه ويجعلون ما جاءت به الأنبياء ، وإن كان صريحاً قد يعلم معناه بالضرورة ، يجعلونه من المتشابه .

ولهذا كان هؤلاء أعظم مخالفة للأنبياء من جميع أهل البدع حتى قال يوسف ابن أسباط وعبد الله بن المبارك وغيرهما كطائفة من أصحاب أحمد : إن الجهمية نفاة الصفة خارجون عن الثنتين وسبعين فرقة ، قالوا : وأصولها أربعة: الشيعة والخوارج والمرجئة والقدرية ، وقد ذكرنا في غير هذا الموضع أن قوله تعالى : ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ

مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأَخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴿ [آل عمران : ٧] ، في المتشابهات : قولان :

أحدهما : أنها آيات بعينها تتشابه على كل الناس .

والثاني وهو الصحيح أن التشابه أمر نسبي ، فقد يتشابه عند هذا ما لا يتشابه عند غيره ، ولكن ثم آيات محكمات لا يتشابه فيها على أحد ، وتلك المتشابهات إذا عرف معناها صارت غير متشابهة ، بل القول كله محكم كما قال : ﴿ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ ﴾ [هود : ١] وهذا كقوله : ﴿ الحلال بين والحرام بين ، وبين ذلك أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس ﴾ ^(١) . وكذلك قولهم : ﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا ﴾ [البقرة : ٧] وقد صنف أحمد كتاباً في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولوه على غير تأويله ، وفسر تلك الآيات كلها ، وذمهم على أنهم تأولوا ذلك المتشابه على غير تأويله ، وعامتها آيات معروفة ، قد تكلم العلماء في تفسيرها ، مثل الآيات التي سأل عنها نافع بن الأزرق لابن العباس .

قال الحسن البصري : ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم فيم أنزلت وماذا عني بها ، ومن قال من السلف : إن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله فقد أصاب أيضاً ، ومراده بالتأويل ما استأثر الله بعلمه ، مثل وقت الساعة ومجيء أشراتها ، ومثل كيفية نفسه وما أعدّه في الجنة لأولياؤه .

وكان من أسباب نزول الآية احتجاج النصارى بما تشابه عليهم كقوله : إنا ونحن ، وهذا يعرف العلماء أن المراد به الواحد المعظم الذي له أعوان لم يرد به أن الآلهة ثلاثة ، فتأويل هذا الذي هو تفسيره يعلمه الراسخون ويفرقون بين ما قيل فيه أنا وما قيل فيه إنا ، لدخول الملائكة فيما يرسلهم فيه إذا كانوا رسله ، وأما كونه هو المعبود الإله فهو له وحده ، ولهذا لا يقول إيانا فاعبدوا ، ولا إيانا فارهبوا ، بل متى جاء الأمر بالعبادة والتقوى والخشية والتوكل ذكر نفسه وحده باسمه الخاص ، وإذا ذكر الأفعال التي يرسل فيها الملائكة قال : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴾ [الفتح : ١]

(١) تقدم تخريجه ص ٢٦ .

﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ [القيامة : ١٨] ﴿ تَتْلُوا عَلَيْكَ مِنْ نَبَأِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ ﴾ [القصص : ٣] ونحو ذلك مع أن تأويل هذا وهو حقيقة ما دل عليه من الملائكة وصفاتهم ، وكيفية إرسال الرب لهم ، لا يعلمه إلا الله ، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أن الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل ، ويتدبر معناه ، ويعقل ويعرف برهانه ، ودليله إما العقلي وإما الخبري السمعي ، ويعرف دلالة القرآن على هذا وهذا ، ويجعل أقوال الناس التي قد توافقه وتخالفه متشابهة مجملة ، فيقال لأصحاب هذه الألفاظ : يحتمل كذا وكذا ، ويحتمل كذا وكذا ، فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول قبل ، وإن أرادوا بها ما يخالفه رد .

وهذا مثل لفظ المركب والجسم والمتحيز والجوهر والجهة والعرض ولفظ الحيز ونحو ذلك ، فإن من هذه الألفاظ ما لا يوجد في الكتاب والسنة بالمعنى الذي يريده أهل هذا الاصطلاح ، بل ولا في اللغة أيضاً ، بل هم يختصون بالتعبير بها على معانٍ لم يعبر غيرهم عن تلك المعاني بهذه الألفاظ ، فيفسر تلك المعاني بعبارات أخرى ، ويبطن ما دل عليه القرآن الأدلة العقلية والسمعية ، وإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل ، وعرف وجه الكلام على أدلتهم ، فإنها ملفقة من مقدمات مشتركة ، يأخذون اللفظ المشترك في إحدى المقدمتين بمعنى ، وفي المقدمة الأخرى بمعنى آخر ، فهو في صورة اللفظ دليل ، وفي المعنى ليس بدليل ، كمن يقول سهيل بعيد من الثريا ، لا يجوز أن يقترن بها ولا يتزوجها ، والذي قال :

أيها المنكح الثريا سهيلاً

أراد امرأة اسمها الثريا ورجلاً اسمه سهيل ثم قال :

عمرك الله كيف يلتقيان

هي شامية إذا ما استقلت وسهيل إذا استقل يمان

وهذا لفظ مشترك فجعل تعجبه وإنكاره من الظاهر من جهة اللفظ المشترك ، وقد بسط الكلام على أدلتهم المفصلة في غير موضع .

والأصل الذي بنى عليه نفاة الصفات وعطلوا ما عطلوه حتى صار منتهاهم إلى قول فرعون الذي جحد الخالق ، وكذب رسوله موسى في أن الله كلمة ، هو استدلالهم على حدوث العالم بأن الأجسام محدثة ، واستدلالهم على ذلك بأنها لا تخلو من الحوادث ولم تسبقها ، وما لم يخل من الحوادث ولم يسبقها فهو محدث ، وهذا أصل قول الجهمية الذين أطبق السلف والأئمة على ذمهم . وأصل قول المتكلمين الذين أطبقوا على ذمهم ، وقد صنف الناس مصنفات متعددة فيها أقوال السلف والأئمة في ذم الجهمية وفي ذم هؤلاء المتكلمين .

والسلف لم يذموا جنس الكلام ، فإن كل آدمي يتكلم ، ولا ذموا الاستدلال والنظر والجدل الذي أمر الله به رسوله^(١) ، والاستدلال بما بينه الله ورسوله ، بل ولا ذموا كلاماً هو حق ، بل ذموا الكلام الباطل ، وهو المخالف للكتاب والسنة ، وهو المخالف للعقل أيضاً وهو الباطل .

فالكلام الذي ذمه السلف هو الكلام الباطل ، وهو المخالف للشرع والعقل ، ولكن كثير من الناس خفي عليه بطلان هذا الكلام ، فمنهم من اعتقده موافقاً للشرع والعقل ، حتى اعتقد أن إبراهيم الخليل استدل به . ومن هؤلاء من يجعله أصل الدين ولا يحصل الإيمان أو لا يتم إلا به ، ولكن من عرف ما جاء به الرسول وما كان عليه الصحابة ، علم بالاضطرار أن الرسول والصحابة لم يكونوا يسلكون هذا المسلك ، فصار من عرف ذلك يعرف أن هذا بدعة ، وكثير منهم لا يعرف أنه فاسد ، بل يظن مع ذلك أنه صحيح من جهة العقل . لكنه طويل أو يبعد المعرفة ، أو هو طريق مخيفة مخطر يخاف على سالكه ، فصاروا يعيونه كما يعاب الطريق الطويل والطريق المخيف مع اعتقادهم أنه يوصل إلى المعرفة ، وأنه صحيح في نفسه ، وأما الحذاق العارفون بتحقيقه ، فعلموا أنه باطل عقلاً وشرعاً ، وأنه ليس بطريق موصل إلى المعرفة ، بل إنما يوصل لمن اعتقد صحته إلى الجهل والضلال ، ومن تبين له تناقضه أوصله إلى الحيرة والشك .

(١) في قوله تعالى : ﴿ وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ .

ولهذا صار حذائق سالكيه يتتهون إلى الحيرة والشك، إذ كان حقيقته أن كل موجود فهو حادث مسبوق بالعدم ، وليس في الوجود قديم ، وهذا مكابرة ، فإن الوجود مشهود ، وهو إما حادث وإما قديم ، والحادث لا بد له من قديم، فثبت وجود القديم على التقديرين .

وكذلك ما ابتدعه في هذه الطريق ابن سينا وأتباعه من الاستدلال بالممكن على الواجب أبطل من ذلك ، كما قد بسط ذلك في غير هذا الموضع ، وحقيقته أن كل موجود فهو ممكن ليس في الوجود موجود بنفسه ، مع أنهم جعلوا هذا طريقاً لإثبات الواجب بنفسه ، كما يجعل أولئك هذا طريقاً لإثبات القديم ، وكلاهما يناقض ثبوت القديم والواجب ، فليس في واحد منهما إثبات قديم ولا واجب بنفسه، مع أن ثبوت موجود قديم وواجب بنفسه معلوم بالضرورة ، ولهذا صار حذائق هؤلاء إلى أن الموجود الواجب والقديم هو العالم بنفسه . وقالوا : هو الله ، وأنكروا أن لا يكون العالم رب مابين للعالم ، إذ كان ثبوت القديم الواجب بنفسه لا بد منه على كل قول ، وفرعون ونحوه ممن أنكر الصانع، ما كان ينكر هذا الوجود المشهود ، فلما كان حقيقة قول أولئك يستلزم أنه ليس موجود قديم ولا واجب لكنهم لا يعرفون أن هذا يلزمهم ، بل يظنون أنهم أقاموا الدليل على إثبات القديم الواجب بنفسه .

ولكن وصفوه بصفات الممتنع ، فقالوا: لا داخل العالم ولا خارجه، ولا هو صفة ولا موصوف ولا يشار إليه ، ونحو ذلك من الصفات السلبية التي تستلزم عدمه ، وكان هذا مما تنفر عنه العقول والفطر ، ويعرف أن هذا صفة المعدوم الممتنع لا صفة الموجود ، فدليلهم في نفس الأمر يستلزم أنه ما ثم قديم ولا واجب ، ولكن ظنوا أنهم أثبتوا القديم والواجب .

وهذا الذي أثبتوه هو ممتنع ، فما أثبتوا قديماً ولا واجباً، فجاء آخرون من جهتهم فرأوا هذا مكابرة ولا بد من اثبات القديم والواجب ، فقالوا : هو هذا العالم ، فكان قدماء الجهمية يقولون : إنه بذاته في كل مكان ، وهؤلاء قالوا : هو عين الموجودات والموجود القديم الواجب هو نفس الوجود المحدث الممكن ، والحلول هو الذي أظهرته الجهمية للناس حتى عرفه السلف والأئمة وردوه ، وأما حقيقة قولهم فهو النفي

أن لا داخل العالم ولا خارجه ، ولكن هذا لم تسمعه الأئمة ولم يعرفوا أنه قولهم إلا من باطنهم ، ولهذا كان الأئمة يحكون عن الجهمية أنه في كل مكان ، ويحكون عنهم وصفه بالصفات السلبية ، وشاع عند الناس أن الجهمية يصفونه بالسلوب حتى قال أبو تمام :

جهمية الأوصاف إلا أنها قد حليت بمحاسن الأشياء

وهم لم يقصدوا نفي القديم والواجب ، فان هذا لا يقصده أحد من العقلاء لا مسلم ولا كافر ، إذ كان خلاف ما يعلمه كل أحد ببديهة عقله ، فإنه إذا قدر أن جميع الموجودات حادثة عن عدم ، لزم أن كل الموجودات حدثت بأنفسها ، ومن المعلوم ببداهة العقول أن الحادث لا يحدث بنفسه ، ولهذا قال تعالى : ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ [الطور: ٣٥] وقد قيل : ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ ﴾ من غير رب خلقهم ، وقيل : من غير مادة ، وقيل : من غير عاقبة وجزاء ، والأول مراد قطعاً ، فإن كل ما خلق من مادة أو لغاية فلا بد له من خالق .

ومعرفة الفطر أن المحدث لا بد له من محدث أظهر فيها من أن كل محدث لا بد له من مادة خلق منها وغاية خلق لها، فإن كثيراً من العقلاء نازع في هذا وهذا. ولم ينزع في الأول طائفة قالت : إن هذا العالم حدث من غير محدث أحدثه ، بل من الطوائف من قال : إنه قديم بنفسه واجب بنفسه ليس له صانع ، وإما أن يقول إنه محدث حدث بنفسه بلا صانع ، فهذا لا يعرف عن طائفة معروفة ، وإنما يحكى عن لا يعرف .

ومثل هذا القول وأمثاله يقوله من يقوله ممن حصل له فساد في عقله صار به إلى السفسطة ، والسفسطة تعرض لأحاد الناس وفي بعض الأمور ، ولكن أمة من الأمم كلهم سوفسطائية في كل شيء ، هذا لا يتصور ، فلهذا لا يعرف عن أمة من الأمم أنهم قالوا بحدوث العالم من غير محدث .

وهؤلاء لما اعتقدوا أن كل موصوف أو كل ما قامت به صفة أو فعل بمشيئته فهو محدث وممكن ، لزمهم القول بحدوث كل موجود ، إذ كان الخالق جل جلاله متصفاً

بما يقوم به من الصفات والأمور الاختياريات ، مثل أنه متكلم بمشيئته وقدرته ، ويخلق ما يخلقه بمشيئته وقدرته ، لكن هؤلاء اعتقدوا انتفاء هذه الصفات عنه لا اعتقادهم صحة القول بأن ما قامت به الصفات والحوادث فهو حادث ، لأن ذلك لا يخلو من الحوادث، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث، وإذا كان حادثاً كان له محدث قديم ، واعتقدوا أنهم أثبتوا الرب ، وأنه ذات مجردة عن الصفات ، ووجوده مطلق لا يشار إليه ولا يتعين ، ويقولون : هو بلا اشارة ولا تعيين .

وهذا الذي أثبتوه لا حقيقة له في الخارج ، وإنما هو في الذهن ، فكان ما أثبتوه واعتقدوا أنه الصانع للعالم إنما يتحقق في الأذهان لا في الأعيان ، وكان حقيقة قولهم تعطيل الصانع ، فجاء اخوانهم في أصل المقالة وقالوا : هذا الوجود المطلق المجرد عن الصفات هو الوجود الساري في الموجودات ، فقالوا بحلوله في كل شيء ، وقال آخرون منهم : هو وجود كل شيء ، ومنهم من فرق بين الوجود والثبوت ، ومنهم من فرق بين التعيين والاطلاق ، ومنهم من جعله في العالم كالمادة في الصورة، ومنهم من جعله في العالم كالزبد في اللبن ، وكالزيت والشيرج في السمسم والزيتون ، وقد بسط الكلام على هؤلاء في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أن الأصل الذي أضلهم قولهم ما قامت به الصفات والأفعال والأمور الاختيارية أو الحوادث فهو حادث، ثم قالوا: والجسم لا يخلو من الحوادث وأثبتوا ذلك بطرق، منهم من قال: لا يخلو عن الأكوان الأربعة: الحركة والسكون والاجتماع والافتراق، ومنهم من قال : لا يخلو عن الحركة والسكون فقط ، ومنهم من قال : لا يخلو عن الأعراض ، والأعراض كلها حادثة ، وهي لا تبقى زمانين ، وهذه طريقة الآمدي، وزعم أن أكثر اصحاب الأشعرية اعتمدوا عليها ، والرازي اعتمد على طريقة الحركة والسكون ، وقد بسط الكلام على هذه الطرق وجميع ما احتجوا به على حدوث الجسم وإمكانه ، وذكرنا في ذلك كلامهم هم أنفسهم في فساد جميع هذه الطرق، وأنهم هم بينوا فساد جميع ما استدل به على حدوث الجسم وإمكانه، وبينوا فسادها طريقاً طريقاً بما ذكروه ، كما قد بسط هذا في غير هذا الموضع .

وأما الهشامية والكرامية^(١) وغيرهم ممن يقول بأنه جسم قديم فقد شاركوهم في أصل هذه المقالة ، لكن لم يقولوا بحدوث كل جسم ، ولا قالوا إن الجسم لا ينفك عن الحوادث ، إذ كان القديم عندهم جسماً قديماً وهو خال من الحوادث ، وقد قيل : أول من قال في الإسلام : إن القديم جسم هو هشام بن الحكم ، كما أن أول من أظهر في الإسلام نفي الجسم هو الجهم بن صفوان .

وكلام السلف والأئمة في ذم الجهمية كثير مشهور ، فإن مرض التعطيل شر من مرض الجسم ، وإنما كان السلف يذمون المشبهة كما قال الامام أحمد بن حنبل رضي الله عنه وإسحاق بن راهويه وغيرهما . قالوا : المشبهة الذين يقولون بصر كبصري ، ويد كيدي ، وقدم ققدمي ، وابن كلاب ومن تبعه أثبتوا الصفات التي لا تتعلق بمشيئته وقدرته [فأما التي تتعلق بمشيئته وقدرته] فينفونها . قالوا : لأنها حادثة ، ولو قامت به الحوادث لكان حادثاً ، لأن ما قبل الشيء لم يخل عنه وعن ضده ، فلو قبل بعض هذه الحوادث لم يخل منه ومن ضده فلم يخل من الحوادث فيكون حادثاً .

ومحمد بن كرام كان بعد ابن كلاب في عصر مسلم بن الحجاج ، أثبت أنه يوصف بالصفات الاختياريات ، ويتكلم بمشيئته وقدرته ، ولكن عنده يمتنع أنه كان في الأزل متكلاً بمشيئته وقدرته لامتناع حوادث لا أول لها ، فلم يقل بقول السلف إنه لم يزل متكلاً إذا شاء ، بل قال : إنه صار يتكلم بمشيئته وقدرته ، كما صار يفعل بمشيئته وقدرته بعد أن لم يكن كذلك .

وقال هو وأصحابه في المشهور عنه : إن الحوادث التي تقوم به لا يخلو منها ولا يزول عنها ، لأنه لو قامت به الحوادث ثم زالت عنه كان قابلاً لحدوثها وزوالها ، وإذا كان قابلاً كذلك لم يخل منه ، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث ، وإنما يقبل على أصلهم أنه تقوم به الحوادث فقط كما يقبل أن يفعلها ويحدثها ، ولا يلزم من

(١) الهشامية : هم أصحاب الهشامين : هشام بن الحكم صاحب المقالة في التشبيه ، وهشام بن سالم الجواليقي الذي نسج على منواله في التشبيه .

والكرامية : هم أتباع محمد بن كرام أبو عبد الله .

ذلك أنها لم تخل منه ، كما لم يلزم أنه لم يزل فاعلاً لها ، والحدوث عندهم غير الإحداث ، والقرآن عندهم حادث لا محدث ، لأن المحدث يفتقر إلى إحداث بخلاف الحدث .

وهم إذا قالوا كان خالياً منها في الأزل وكان ساكناً ، لم يقولوا إنه قام به حادث ، بل يقولون السكون أمر عديمي كما يقوله الفلاسفة ، ولكن الحركة أمر وجودي ، بخلاف ما يقوله من المعتزلة والأشعرية إن السكون أمر وجودي كالحركة ، فإذا حصل به حادث لم يكن ثم عدم هذا الحادث ، فإنما يعدم الحادث بإحداث يقوم به ، وهذا ممتنع ، وهم يقولون إنه يمتنع عدم الجسم .

وعندهم أن الباري يقوم به إحداث المخلوقات وإفنائها ، فالحوادث التي تقوم بهم تقوم به لو أفناها لقام به الإحداث والإفناء فكان قابلاً لأن يحدث فيه حادث ويفني ذلك الحادث ، وما كان كذلك لم يخل من إحداث وإفناء ، فلم يخل من الحوادث ، وما لم يخل منها فهو حادث ، وإنما كان كذلك لأن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده كما قالت الكلاية .

لكن المعتزلة يقولون السكون ضد الحركة ، فالقابل لأحدهما لا يخلو عنه وعن الآخر ، وهؤلاء يقولون: السكون ليس بضد وجودي بل هو عديمي . وإنما الوجودي هو الإحداث والإفناء ، فلو قبل قيام الأحداث والإفناء به لكان قابلاً لقيام الأضداد الوجودية ، والقابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده ، وهؤلاء لما أراد منازعهم إبطال قولهم كان عمدتهم بيان تناقض أقوالهم ، كما ذكر ذلك أبو المعالي وأتباعه ، وكما ذكر الأمدي تناقضهم من وجوه كثيرة قد ذكرت في غير هذا الموضع ، وغايتها أنها تدل على مناقضتهم لا على صحة مذهب المنازع .

وثم طائفة كثيرة تقول : إنه تقوم به الحوادث وتزول وإنه كلم موسى بصوت وذلك الصوت عدم ، وهذا مذهب أئمة السنة والحديث من السلف وغيرهم ، وأظن الكرامية لهم في ذلك قولان ، وإلا فالقول بفناء الصوت الذي كلم به موسى من جنس القول بقدمه ، كما يقول ذلك من يقوله من أهل الكلام والحديث والفقهاء من السامية

وغيرهم ، ومن الحنبلية والشافعية والمالكية يقول : إنه كلم موسى بصوت سمعه موسى وذلك الصوت قديم ، وهذا القول يعرف فساد بديهة العقل ، وكذلك قول من يقول كلمه بصوت حادث وأن ذلك الصوت باق لا يزال هو وسائر ما يقوم به من الحوادث هي أقوال يعرف فسادها بالبديهة .

وإنما أوقع هذه الطوائف في هذه الأقوال ذلك الأصل الذي تلقوه عن الجهمية ، وهو أن ما لم يخل من الحوادث فهو حادث ، وهو باطل عقلاً وشرعاً ، وهذا الأصل فاسد مخالف للعقل والشرع ، وبه استطالت عليهم الفلاسفة الدهرية : فلا للإسلام نصروا ، ولا لعدوه كسروا ، بل قد خالفوا السلف والأئمة ، وخالفوا العقل والشرع ، وسلطوا عليهم وعلى المسلمين عدوهم من الفلاسفة والدهرية والملاحدة بسبب غلطهم في هذا الأصل الذي جعلوه أصل دينهم ، ولو اعتصموا بما جاء به الرسول لوافقوا المنقول والمعقول وثبت لهم الأصل ، ولكن ضيعوا الأصول فحرموا الوصول ؛ والأصول اتباع ما جاء به الرسول .

واحدثوا أصولاً ظنوا أنها أصول ثابتة ، وكانت كما ضرب الله المثلين ؛ مثل البناء والشجرة فقال في المؤمنين والمنافقين : ﴿ أَفَمَنْ أَشَسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمَّنْ أَشَسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [التوبة : ١٠٩] ، وقال ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ * تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ * وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ * يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾ [إبراهيم : ٢٤ - ٢٧] ، والأصول مأخوذة من أصول الشجرة وأساس البناء ، ولهذا يقال فيه الأصل : ما ابتني عليه غيره ، أو ما يفرع عنه غيره .

فالأصول الثابتة هي أصول الأنبياء كما قيل :
أيها المغتدي لتطلب علماً كل علم عبد لعلم الرسول

تطلب الفرع كي تصحح حكماً ثم أغفلت أصل أصل الأصول

والله يهدينا وسائر اخواننا المؤمنين إلى صراطه المستقيم ، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً ، وهذه الأصول ينبنى عليها ما في القلوب ويتفرع عليها ، وقد ضرب الله مثل الكلمة الطيبة التي في قلوب المؤمنين ومثل الكلمة الخبيثة التي في قلوب الكافرين .

والكلمة هي قضية جازمة وعقيدة جامعة ، ونبينا ﷺ أوتي فواتح الكلام وخواتمه وجوامعه ، فبعث بالعلوم الكلية والعلوم الأولية والآخرة على أتم قضية ، فالكلمة الطيبة في قلوب المؤمنين وهي العقيدة الإيمانية التوحيدية كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء ، فأصل أصول الإيمان ثابت في قلب المؤمن ، كنبات أصل الشجرة الطيبة وفرعها في السماء ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر : ١٠] والله سبحانه مثل الكلمة الطيبة أي كلمة التوحيد بشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء .

فبين بذلك أن الكلمة الطيبة لها أصل ثابت في قلب المؤمن ، ولها فرع عال وهي ثابتة في قلب ثابت ، كما قال : ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [ابراهيم : ١٤] ، فالمؤمن عنده يقين وطمأنينة ، والإيمان في قلبه ثابت مستقر ، وهو في نفسه ثابت على الإيمان مستقر لا يتحول عنه ، والكلمة الخبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ، استؤصلت واجتثت كما يقطع الشيء يجتث من فوق الأرض ، ما لها من قرار : لا مكان تستقر فيه ولا استقرار في المكان ، فإن القرار يراد به مكان الاستقرار ، كما قال تعالى : ﴿وَبَشِّرِ الْقَرَارُ﴾ [ابراهيم : ٢٩] ، وقال ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَاراً﴾ [غافر : ٦٤] ، ويقال : فلان ما له قرار أي ثابت ، وقد فسر القرار في الآية بهذا وهذا .

فالمبطل ليس قوله ثابتاً في قلبه ، ولا هو ثابت فيه ولا يستقر ، كما قال تعالى في المثل الآخر ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد : ١٧] ، فانه وإن اعتقده مدة فإنه عند الحقيقة يخونه ، كالذي يشرك بالله ،

فعند الحقيقة يضل عنه ما كان يدعو من دون الله، وكذلك الأفعال الباطلة التي يعتقدونها الإنسان عند الحقيقة تخونه ولا تنفعه ، بل هي كالشجرة الخبيثة التي اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار ، فمن كان معه كلمة طيبة أصلها ثابت كان له فرع في السماء يوصله إلى الله ، فانه سبحانه إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه ، ومن لم يكن معه أصل ثابت فإنه يحرم الوصول لأنه ضيع الأصول . ولهذا تجد أهل البدع والشبهات لا يصلون إلى غاية محمودة كما قال تعالى : ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَاسِطٌ كَفِّهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ [الرعد : ١٤] .

والله سبحانه بعث الرسل وأنزل الكتب بأن يكون هو المعبود وحده لا شريك له ، وإنما يعبد بما أمر به على السن رسله .

وأصل عبادته معرفته بما وصف به نفسه في كتابه وما وصفه به رسله ، ولهذا كان مذهب السلف أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه ، وما وصفه به رسله من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ، والذين ينكرون بعض ذلك ما قدروا الله حق قدره، وما عرفوه حق معرفته ، ولا وصفوه حق صفته ، ولا عبدوه حق عبادته .

والله سبحانه قد ذكر هذه الكلمة ﴿ مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ في ثلاث مواضع ليثبت عظمتها في نفسه ، وما يستحقه من الصفات ، وليثبت وحدانيته ، وأنه لا يستحق العبادة إلا هو ، وليثبت ما أنزله على رسله فقال في [الزمر : ٦٧] ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ الآية . وقال في [الحج : ٧٤ - ٧٥] ﴿ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ * مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ وقال في [الأنعام : ٩١] ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ ﴾ .

والمواضع الثلاثة ذم للذين ما قدروه حق قدره من الكفار ، فدل ذلك على أنه يجب على المؤمن أن يقدر الله حق قدره ، كما يجب عليه أن يتقيه حق تقاته ، وأن يجاهد فيه حق جهاده ، قال تعالى : ﴿ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ﴾ [الحج : ٧٨] وقال : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ [آل عمران : ١٠٢] والمصدر هنا مضاف إلى

المفعول ، والفاعل مراد ، أي حق جهاده الذي أمركم به ، وحق تقاته التي أمركم بها ، واقدروه قدره الذي بينه لكم وأمركم به ، فصَدَّقُوا الرسول فيما أخبر ، وأطيعوه فيما أوجب وأمر ، وأما ما يخرج عن طاقة البشر فذلك لا يذم أحد على تركه . قالت عائشة : فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهو .

ودلت الآية على أن له قدراً عظيماً لا سيما قوله : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ [الزمر : ٦٧] ، وفي تفسير ابن أبي طلحة عن ابن عباس ، قال : من آمن بأن الله على كل شيء قدير فقد قَدَّرَ الله حق قدره .

وقد ثبت في « الصحيحين »^(١) من حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قرأ هذه الآية لما ذكر له بعض اليهود أن الله يحمل السموات على أصبع ، والأرضين على أصبع ، والجبال على أصبع ، والشجر والثرى على أصبع ، وسائر الخلق على أصبع ، فضحك رسول الله ﷺ تعجباً وتصديقاً لقول الحبر ، وقرأ هذه الآية .

وعن ابن عباس قال : مر يهودي بالنبي ﷺ فقال : يا أبا القاسم ما تقول إذا وضع الله السماء على ذه ، والأرض على ذه ، والجبال والماء على ذه ، وسائر الخلق على ذه ، فأنزل الله تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ رواه الإمام أحمد والترمذي^(٢) من حديث أبي الضحى عن ابن عباس ، وقال : غريب حسن صحيح .

وهذا يقتضي أن عظمته أعظم مما وصف ذلك الحبر ، فإن الذي في الآية أبلغ

(١) رواه البخاري ٤٢٣/٨ في تفسير الزمر : باب قوله تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ ، وفي التوحيد : باب قوله تعالى : ﴿ لَمَّا خَلَقْتَ بِيَدِي ﴾ وباب قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ﴾ ، وباب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء ، ومسلم رقم (٢٧٨٦) في صفة القيامة ، والترمذي رقم (٣٢٣٩) في التفسير : باب ومن سورة الزمر ، وقد أفاض الحافظ ابن حجر في « الفتح » ٣٣٦/١٣ ، ٣٣٧ في شرح هذا الحديث فارجع إليه .

(٢) رواه الترمذي رقم (٣٢٤١) في التفسير : باب ومن سورة الزمر ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب صحيح لا نعرفه ، إلا من هذا الوجه ، وأبو كدينة - أحد الرواة - واسمه : يحيى بن المهلب ، ورأيت محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - روى هذا الحديث عن الحسن بن شجاع عن محمد بن الصلت ، ورواه أحمد في « المسند » : رقم (٢٢٦٧) من رواية حسين الأشقر ، عن أبي كدينة عن عطاء عن أبي الضحى عن ابن عباس ، وإسناده ضعيف ، لكن طريق الترمذي تقويه .

كما في « الصحيحين »^(١) عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « يقبض الله الأرض يوم القيامة ، ويطوي السماء بيمينه ، ثم يقول : أنا الملك ، أين ملوك الأرض » .

وفي « الصحيحين »^(٢) عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « يطوي الله السموات يوم القيامة ، ثم يأخذهن بيده اليمنى ، ثم يقول : أين الملوك ؟! أين الجبارون ؟! أين المتكبرون » ؟! ورواه مسلم أبسط من هذا ، وذكر فيه انه يأخذ الأرض بيده الأخرى .

وقد روى ابن أبي حاتم ، حدثنا أبي ، ثنا عمر بن رافع ، ثنا يعقوب بن عبد الله ، عن جعفر ، عن سعيد بن جبير ، قال : تكلمت اليهود في صفة الرب تبارك وتعالى فقالوا : ما لم يعلموا ولم يروا ، فأنزل الله على نبيه : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ فجعل صفته التي وصفوا بها شركاً .

وقال : حدثنا أبي ، ثنا أبو نعيم ، ثنا الحكم يعني أبا معاذ عن الحسن ، قال : عمدت اليهود فنظروا في خلق السموات والأرض والملائكة ، فلما فرغوا أخذوا يقدرونه ، فأنزل الله تعالى على نبيه ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ وهذا يدل على أنه أعظم مما وصفوه ، وأنهم لم يقدروه حق قدره .

وقوله : ﴿ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ فكل من جعل مخلوقاً مثلاً للخالق في شيء من الأشياء فأحبه مثل ما يحب الخالق أو وصفه بمثل ما يوصف به الخالق فهو مشرك ، سوى بين الله وبين المخلوق في شيء من الأشياء ، فعدل بربه ، والرب تعالى لا كفؤ له ولا سمي له ولا مثل له ، ممن جعله مثل المعدوم والممتنع فهو شر من هؤلاء ، فإنه معطل ممثّل ، والمعطل شر من المشرك .

(١) رواه البخاري ٤٢٣/٨ في تفسير سورة الزمر : باب قوله : ﴿ والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة ﴾ و٣١١/١٣ في التوحيد : باب قول الله تعالى : ﴿ ملك الناس ﴾ و٣٢١/١١ في الرقاق : باب يقبض الله الأرض يوم القيامة ، ومسلم رقم (٢٧٨٧) في صفات المنافقين : باب صفة القيامة والجنة والنار .

(٤) رواه البخاري ٣٣٤/١٣ في التوحيد : باب قول الله تعالى : ﴿ لما خلقت بيدي ﴾ ومسلم رقم (٢٧٨٨) في صفات المنافقين : باب صفة القيامة ، وأبو داود رقم (٤٧٣٨) في السنة : باب الرد على الجهمية .

والله ثنى قصة فرعون في القرآن في غير موضع لاحتياج الناس إلى الاعتبار بها ، فإنه حصل له من الملك ودعوى الربوبية والإلهية والعلو ما لم يحصل مثله لأحد من المعطلين ، وكانت عاقبته إلى ما ذكر الله تعالى ، وليس لله صفة يماثله فيها غيره ، فلهذا لم يجز أن يستعمل في حقه قياس التمثيل ولا قياس الشمول الذي يستوي أفرادها ، فإن ذلك شرك ، إذ سوى فيه بالمخلوق ، بل قياس الأولى ، فإنه سبحانه له المثل الأعلى في السموات والأرض ، فهو أحق من غيره بصفات الكمال ، وأحق من غيره بالتنزيه عن صفات النقص . وقد بسطت هذه الأمور في غير هذا الموضع .

وبين أن من جعله الوجود المطلق والمقيد بالسلب أو ذاتاً مجردة ، فهو لاء مثله بأنقص المعقولات الذهنية ، وجعلوه دون الموجودات الخارجية ، والنفاة الذين قصدوا إثبات حدوث العالم بإثبات حدوث الجسم لم يثبتوا بذلك حدوث شيء ، كما قد بين في موضعه .

ثم إنهم جعلوا عمدتهم في تنزيه الرب عن النقائص على نفي الجسم ، ومن سلك هذا المسلك لم ينزه الله عن شيء من النقائص البتة ، فإنه ما من صفة ينفيها لأنها تستلزم التجسيم وتكون من صفات الأجسام ، إلا يقال له فيما أثبتته نظير ما يقوله هو في نفس تلك الصفة ، فإن كان مثبتاً لبعض الصفات قيل له : القول في هذه الصفة التي ينفيها كالقول فيما أثبتته ، فإن كان هذا تجسيمياً وقولاً باطلاً فهذا كذلك ، وإن قلت : أنا أثبت هذا على الوجه الذي يليق بالرب ، قيل له : وكذلك هذا كذلك ، وإن قلت : أنا أثبتته وأنفى التجسيم ، قيل : ذلك وهذا كذلك ، فليس لك أن تفرق بين المتماثلين .

وإن كان ممن يثبت الأسماء وينفي الصفات كالمعتزلة ، قيل له في الصفات ما يقوله هو في الأسماء ، فإذا كان يثبت حياً عالماً قادراً وهو لا يعرف من هو متصف بذلك إلا جسماً ، كان إثبات أن له علماً وقدرة كما نطق به الكتاب والسنة كذلك ، وإن كان ممن لا يثبت لا الأسماء ولا الصفات كالجهمية المحضة والملاحدة ، قيل له : فلا بد أن تثبت موجوداً قائماً بنفسه ، وأنت لا تعرف ذلك إلا جسماً ، وإن قال :

لا أسميه باسم لا إثبات ولا نفي ، قيل له : سكوتك لا ينفي الحقائق ولا واسطة بين النفي والإثبات ، فإما أن يكون حقاً ثابتاً موجوداً ، وإما أن يكون باطلاً معدوماً .

وأيضاً فإن كنت لم تعرفه فأنت جاهل فلا تتكلم ، وإن عرفته فلا بد أن تميز بينه وبين غيره بما يختص به ، مثل أن يقول : رب العالمين أو القديم الأزلي أو الموجود بنفسه ونحو ذلك ، وحينئذ فقد أثبت حياً موجوداً قائماً بنفسه وأثبته فاعلاً ، وأنت لا تعرف ما هو كذلك إلا الجسم ، وإن قدر أنه جاحد له ، قيل له : فهذا الوجود مشهود ، فإن كان قديماً أزلياً موجوداً بنفسه فقد يثبت جسم قديم أزلي موجود بنفسه ، وهو ما فررت منه ، وإن كان مخلوقاً مصنوعاً فله خالق خلقه ولا بد أن يكون قديماً أزلياً . فقد ثبت الوجود القائم بنفسه القديم الأزلي على كل تقدير ، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع .

وهنا قد نبهنا على ذلك وأنه كل من بنى تنزيهه للرب عن النقائص والعيوب على نفي الجسم ، فإنه لا يمكنه أن ينزهه عن عيب أصلاً بهذه الحجة ، وكذلك من جعل عمدته نفي التركيب .

ومن تدبر ما ذكره في كتبهم تبين له أنهم لم يقيموا حجة على وجوده ، فلا هم أثبتوه وأثبتوا له ما يستحقه ، ولا نزوه ونفوا عنه ما لا يجوز عليه ، إذ كان إثباته هو إثبات حدوث الجسم ولم يقيموا على ذلك دليلاً ، والنفي اعتمدوا فيه على ذلك ، وهم متناقضون فيه ، لو كانوا أقاموا دليلاً على نفي كونه جسماً فكيف إذا لم يقيموا على ذلك دليلاً وتناقضوا .

وهذا مما يبين لك أن من خرج عن الكتاب والسنة فليس معه علم لا عقلي ولا سمعي ، لا سيما في هذا المطلوب الأعظم ، لكنهم قد يكونون معتقدين لعقائد صحيحة عرفوها بالفطرة العقلية وبما سمعوه من القرآن ودين المسلمين ، فقلوبهم تثبت ما تثبت ، وتنفي ما تنفي ، بناءً على هذه الفطرة المكملة بالشرعة المنزل ، لكنهم سلكوا هذه الطرق البدعية ، وليس فيها علم أصلاً ، ولكن يستفاد من كلامهم إبطال بعضهم لقول المبطل الآخر وبيان تناقضه .

ولهذا لما ذكروا المقالات الباطلة في الرب جعلوا يردونها بأن ذلك تجسيم ،

كما فعل القاضي أبو بكر في « هداية المسترشدين » وغيره فلم يقيموا حجة على أولئك المبطلين ، وردوا كثيراً مما يقول اليهود بأنه تجسيم ، وقد كان اليهود عند النبي ﷺ بالمدينة وكانوا أحياناً يذكرون له بعض الصفات كحديث الحبر ، وقد ذم الله اليهود على أشياء كقولهم : إن الله فقير، وإن يده مغلولة ، وغير ذلك ، ولم يقل النبي ﷺ قط إنهم يجسمون ولا إن في التوراة تجسيماً ولا عابهم بذلك ، ولا رد هذه الأقوال الباطلة بأن هذا تجسيم كما فعل ذلك من فعله من النفاة ، فبين أن هذه الطريقة مخالفة للشرع والعقل ، وأنها مخالفة لما بعث الله به رسوله ولما فطر عليه عباده ، وأن أهلها من جنس الذين قالوا : ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك : ١٠] . وقد بينا في غير هذا الموضع فساد ما ذكره الرازي من أن طريقة الوجوب والإمكان من أعظم الطرق ، وبيننا فسادها وأنها لا تفيد علماً ، وأنهم لم يقيموا دليلاً على إثبات واجب الوجود ، وأن طريقة الكمال أشرف منها ، وعليها اعتماد العقلاء قديماً وحديثاً ، وهو قد اعترف في آخر عمره بأنه قد تأمل الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما وجدها تشفي عيلاً ولا تروي غليلاً ، ووجد أقرب الطرق طريقة القرآن .

وطريقة الوجوب والإمكان لم يسلكها أحد قبل ابن سينا ، وهو أخذها من كلام المتكلمين الذين قسموا الوجود إلى محدث وقديم ، فقسمه هو إلى واجب وممكن ، ليتمكن القول بأن الفلك ممكن مع قدرته ، وخالف بذلك عامة العقلاء من سلفه وغير سلفه وخالف نفسه ، فإنه قد ذكر في المنطق ما ذكره سلفه من أن الممكن لا يكون إلا محدثاً ، كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع .

ثم إن هؤلاء الذين سلكوا هذه الطريقة انتهت بهم إلى قول فرعون ، فإن فرعون جحد الخالق وكذب موسى في أن الله كلمه ، وهؤلاء ينتهي قولهم إلى جحد الخالق وإن أثبتوه ، قالوا : إنه لا يتكلم ولا نادى أحداً ولا ناجاه ، وعمدتهم في نفي ذاته على نفي الجسم ، وفي نفي كلامه وتكليمه لموسى على أنه لا تحله الحوادث ، فلا يبقى عندهم رب ولا مرسل . فحقيقة قولهم تناقض شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فإن الرسول هو المبلغ لرسالة مرسله ، والرسالة هي كلامه الذي

بعثه به ، فإذا لم يكن متكلماً لم تكن رسالة ، ولهذا اتفق الأنبياء على أن الله يتكلم ، ومن لم يقل : إنه يتكلم بمشيئته وقدرته كلاماً يقوم بذاته ، لم يقل إنه يتكلم .
والنفاة منهم من يقول الكلام صفة فعل بمعنى أنه مخلوق بائن عنهم ، ومنهم من يقول هو صفة ذات بمعنى أنه كالحياة يقوم بذاته ، وهو لا يتكلم بمشيئته وقدرته ، وكل طائفة مصيبة في إبطال باطل الأخرى .

والدليل يقوم على أنه صفة ذات وفعل تقوم بذات الرب ، والرب يتكلم بمشيئته وقدرته ، فأدلة من قال : إنه صفة فعل كلها إنما تدل على أنه يتكلم بقدرته ومشيئته ، وهذا حق ، وأدلة من قال : إنه صفة ذات ، إنما تدل على أن كلامه يقوم بذاته ، وهذا حق ، وأما من أثبت أحدهما كمن قال : إن كلامه مخلوق ، أو قال : إنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته ، فهؤلاء في الحقيقة لم يثبتوا أنه يتكلم ولا أثبتوا له كلاماً ، ولهذا يقولون ما لا يعقل ، هذا يقول : إنه معنى واحد قام بالذات ، وهذا يقول حروف أو حروف وأصوات قديمة أزلية لازمة لذاته ، وهذا يقول مخلوق بائن عنه .

ولهذا لما ظهر لطائفة من أتباعهم ما في قولهم من الفساد ، ولم يعرفوا عين هذه الأقوال الثلاثة ، حاروا وتوقفوا وقالوا : نحن نقر بما عليه عموم المسلمين من أن القرآن كلام الله ، وأما كونه مخلوقاً أو بحرف وصوت أو معنى قائم بالذات فلا نقول شيئاً من هذا ، ومعلم أن الهدى في هذه الأصول ومعرفة الحق فيها ومعرفة ما جاء به الرسول ، وهو الموافق لصريح المعقول - أنفع وأعظم من كثير مما يتكلمون فيه من العلم ، لا سيما والقلوب تطلب معرفة الحق في هذه بالفطرة ، ولما قد رأوا من اختلاف الناس فيها .

وهؤلاء يذكرون هذا الوقف في عقائدهم وفيما صنفوه في أصول الدين . كما قد رأيت منهم من أكابر شيوخ العلم والدين بمصر والشام ، قد صنفوا في أصول الدين ما صنفوه ، ولما تكلموا في مسألة القرآن - وهل هو مخلوق أو قديم أو هو الحروف والأصوات ، أو معنى قائم بالذات - نهوا عن هذه الأقوال ، وقالوا : الواجب أن يقال ما قاله المسلمون كلهم إن القرآن كلام الله ، ويمسك عن هذه الأقوال ، وهؤلاء توقفوا عن حيرة وشك ، ولهم رغبة في العلم والهدى والدين ، وهم من أحرص الناس على معرفة الحق في ذلك وغيره ، لكن لم يعلموا إلا هذه الأقوال

الثلاثة : قول المعتزلة والكلابية والسالمية ، وكل طائفة تبين فساد قول الأخرى ، وفي كل قول من الفساد ما يوجب الامتناع من قبوله ، ولم يعلموا قولاً غير هذه ، فرضوا بالجهل البسيط ، وكان أحب إليهم من الجهل المركب .

وكان أسباب ذلك أنهم وافقوا هؤلاء على أصل قولهم ودينهم ، وهو الاستدلال على حدوث الأجسام وحدوث العالم بطريقة أهل الكلام المبتدع ، كما سلكها من ذكرته من اجلاء شيوخ أهل العلم والدين ، والاستدلال على إمكانها بكونها مركبة كما سلك الشيخ الآخر ، وهذا ينفي عن الواجب أن يكون جسماً بهذه الطريقة ، وذلك نفي عنه أنه جسم بتلك الطريقة ، وحقاق النظر الذين كانوا أخبر بهذه الطرق وأعظم نظراً واستدلالاً بها وبغيرها قد عرفوا فسادها ، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

والله سبحانه قد أخبر أنه ﴿أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ وأخبر أنه ينصر رسله والذين آمنوا في الحياة الدنيا ، والله سبحانه يجزي الإنسان بجنس عمله ، فالجزاء من جنس العمل ، فمن خالف الرسل عوقب بمثل ذنبه ، فإن كان قد قذح فيهم ونسب ما يقولونه إلى أنه جهل وخروج عن العلم والعقل ابتلي في عقله وعلمه ، وظهر من جهله ما عوقب به ، ومن قال عنهم : إنهم تعمّدوا الكذب أظهر الله كذبه ، ومن قال : إنهم جهال ، أظهر الله جهله ، وفرعون وهامان وقارون لما قالوا عن موسى : إنه ساحر كذاب ، أخبر الله بذلك عنهم في قوله : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ * إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [غافر : ٢٣ - ٢٤] ، وطلب فرعون إهلاكه بالقتل ، وصار يصفه بالعيوب كقوله : ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ [غافر : ٢٦] ، وقال : ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف . ٥٢] ، أهلك الله فرعون وأظهر كذبه وافتراءه على الله وعلى رسله ، وأذله غاية الإذلال ، وأعجزه عن الكلام النافع ، فلم يبين حجة ، وفرعون هذه الأمة أبو جهل ، كان يسمى أبا الحكم ، ولكن النبي ﷺ سماه أبا جهل ، وهو كما سماه رسول الله ﷺ أبو جهل ، أهلك به نفسه وأتباعه في الدنيا والآخرة .

والذين قالوا عن الرسول إنه أبتّر ، وقصدوا أنه يموت فينقطع ذكره ، عوقبوا

بانتبارهم ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴾ [الكوثر : ٣] ، فلا يوجد من شئ الرسول إلا بتره الله حتى أهل البدع المخالفون لسنة ، قيل لأبي بكر بن عياش : إن بالمسجد قوماً يجلسون للناس ويتكلمون بالبدعة ، فقال : من جلس للناس جلس الناس إليه ، لكن أهل السنة يبقون ويبقى ذكركم ، وأهل البدعة يموتون ويموت ذكركم .

وهؤلاء المشبهون لفرعون الجهمية نفاة الصفات الذين وافقوا فرعون في جرده ، وقالوا : إنه ليس فوق السماوات ، وإن الله لم يكلم موسى تكليماً كما قال فرعون : ﴿ يَا هَامَانَ ابْنِي صَرِّحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَاذِباً ﴾ [غافر : ٣٦ - ٣٧] وكان فرعون جاحداً للرب فلولا أن موسى أخبره أن ربه فوق العالم لما قال ﴿ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَاذِباً ﴾ قال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِّفِرْعَوْنَ سُوءِ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ ﴾ [غافر : ٣٧] ، وقال تعالى : ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرِي فَأَوْقَدْ لِي يَا هَامَانَ عَلَى الطِّينِ فَأَجْعَلْ لِي صَرْحاً لَعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ * وَاسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَظَنُّوا أَنَّهُم إِلَيْنَا لَا يَرْجِعُونَ * فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ فَاظْطَرُّ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ * وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنصَرُونَ * وَاتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ ﴾ [القصص : ٣٨ - ٤٢] .

ومحمد ﷺ لما عرج به إلى ربه ، وفرض عليه الصلوات الخمس ، ذكر أنه رجع إلى موسى ، وأن موسى قال له : ارجع إلى ربك فسله التخفيف على أمتك كما تواتر هذا في أحاديث المعراج^(١) ، فموسى صدق محمداً في أن ربه فوق ، وفرعون كذب موسى في أن ربه فوق ، فالمقرؤون بذلك متبعون لموسى ومحمد ، والمكذبون

(١) رواه البخاري ٣٩٩/١٣ - ٤٠٦ في التوحيد : باب ما جاء في قوله عز وجل : ﴿ وكلم الله موسى تكليماً ﴾ وفي الأنبياء : باب صفة النبي ﷺ ، ومسلم رقم (١٦٢) في الإيمان : باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات ، والنسائي ٢٢١/١ في الصلاة : باب فرض الصلاة ، والترمذي رقم (٣١٣٠) في التفسير : باب ومن سورة بني إسرائيل ، من حديث أنس رضي الله عنه . انظر « جامع الأصول » رقم (٨٨٦٦) و (٨٨٦٧) و (٨٨٦٨) و (٨٨٦٩) و (٨٨٧٠) و (٨٨٧١) و (٨٨٧٢) و (٨٨٧٣) .

بذلك موافقون لفرعون .

وهذه الحجة مما اعتمد عليها غير واحد من النظار ، وهي مما اعتمد عليه أبو الحسن الأشعري في كتابه في « الإنباء » وذكر عدة أدلة عقلية وسمعية على أن الله فوق العالم ، وقال في أوله .

(فإن قال قائل قد أنكرتم قول الجهمية والقدرية والخوارج والروافض ، والمعتزلة والمرجئة ، فعرفونا قولكم الذي به تقولون وديانتكم التي بها تدبنون . قيل له : قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب ربنا وسنة نبينا وما جاء عن الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين ، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل قائلون ، ولما خالف قوله مجانبون ، فإنه الإمام الكامل . والرئيس الفاضل الذي أبان الله به الحق ، وأوضح به المناهج ، وقمع به بدع المبتدعين ، وزيع الزائغين ، وشك الشاكين ، فرحمه الله من إمام مقدّم وكبير مفهم ، وعلى جميع أئمة المسلمين)^(١) . وذكر جملة الاعتقاد والكلام على علو الله على العرش وعلى الرؤية ومسألة القرآن ونحو ذلك وهذا مبسوط في غير هذا الموضع . والمقصود هنا أن المعطلة نفاة الصفات أو نفاة بعضها لا يعتمدون في ذلك على ما جاء به الرسول ، إذ كان ما جاء به الرسول إنما يتضمن الإثبات لا النفي ، لكن يعتمدون في ذلك على ما يظنونه أدلة عقلية ويعارضون بذلك ما جاء به الرسول ، وحقيقة قولهم : إن الرسول لم يذكر في ذلك ما يرجع إليه لا من سمع ولا عقل ، فلم يخبر بذلك خبراً بين به الحق على زعمهم ، ولا ذكر أدلة عقلية تبين الصواب في ذلك على زعمهم بخلاف غير هذا ، فإنهم معترفون بأن الرسول ذكر في القرآن أدلة عقلية على ثبوت الرب وعلى صدق الرسول ، وقد يقولون أيضاً : إنه أخبر بالمعاد ، لكن نفوا الصفات لما رأوا أن ما ذكره من النفي لم يذكره الرسول ، فلم يخبره ، ولا ذكر دليلاً عقلياً عليه ، بل إنما ذكر الإثبات وليس هو في نفس الأمر حقاً ، فأحوج الناس إلى التأويل أو التفويض .

فلما نسبوا ما جاء به الرسول إلى أنه ليس فيه لا دليل سمعي ولا عقلي ، ولا

(١) ص ١٧ من طبعتنا . مكتبة دار البيان بدمشق .

خبر بين الحق، ولا دليل يدل عليه ، عاقبهم الله بجنس ذنوبهم ، فكان ما يقولونه في هذا الباب خارجاً عن العقل والسمع ، مع دعواهم أنه من العقليات البرهانية ، فإذا اختبره العارف وجده من الشبهات الشيطانية من جنس شبهات أهل السفسطة والإلحاد الذين يقدحون في العقليات والسمعيات ، وأما السمع فخلافتهم له ظاهر لكل أحد ، وإنما يظن من يعظمهم ويتبعهم أنهم أحكموا العقليات ، فإذا حقق الأمر وجدتهم كما قال أهل النار : ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك : ١٠] ، وكما قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ * أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ [النور : ٣٩ - ٤٠] .

فلما كان حقيقة قولهم : إن القرآن والحديث ليس فيه في هذا الباب دليل سمعي ولا عقلي ، سلبهم الله في هذا الباب معرفة الأدلة السمعية والعقلية حتى كانوا من أضل البرية مع دعواهم أنهم أعلم من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين ، بل قد يدعون أنهم أعلم من النبيين ، وهذا ميراث من فرعون وحزبه اللعين .

وقد قيل : إن أول من عرف أنه أظهر في الإسلام التعطيل الذي تضمنه قول فرعون هو الجعد بن درهم ، فضحى به خالد بن عبد الله القسري وقال : أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم إني مضح بالجعد بن درهم ، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ، ولم يكلم موسى تكليماً ، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً ، ثم نزل فذبحه ، وشكر له علماء المسلمين ما فعله كالحسن البصري وغيره ، وهذا الجعد إليه ينسب مروان بن محمد الجعدي آخر خلفاء بني أمية ، وكأن شؤمه عاد عليه حتى زالت الدولة ، فإنه إذا ظهرت البدع التي تخالف دين الرسل انتقم الله ممن خالف الرسل وانتصر لهم .

ولهذا لما ظهرت الملاحدة الباطنية وملكوا الشام وغيرها ظهر فيها النفاق والزندقة ، الذي هو باطن أمرهم ، وهو حقيقة قول فرعون إنكار الصانع وإنكار

عبادته ، وخيار ما كانوا يتظاهرون به الرفض ، فكان خيارهم وأقربهم إلى الإسلام الرفضة ، وظهر بسببهم الرفض والإلحاد حتى كان من كان ينزل الشام مثل بني حمدان الغالية ونحوهم متشيعين ، وكذلك من كان من بني بويه في المشرق .

وكان ابن سينا وأهل بيته من أهل دعوتهم ، قال : وبسبب ذلك اشتغلت في الفلسفة وكان مبدأ ظهورهم من حين تولى المقتدر ولم يكن بلغ بعد ، وهو مبدأ انحلال الدولة العباسية ، ولهذا سمي حينئذ بأمر المؤمنين الأموي الذي كان بالأندلس ، وكان قبل ذلك لا يسمى بهذا الاسم ، ويقول : لا يكون للمسلمين خليفتان ، فلما ولي المقتدر قال : هذا صبي لا تصح ولايته ، فسمي بهذا الاسم .

وكان بنو عبيد الله القداح الملاحدة يسمون بهذا الاسم ، لكن هؤلاء كانوا في الباطن ملاحدة زنادقة منافقين ، وكان نسبهم باطلا كدينهم ، بخلاف الأموي والعباسي ، فإن كلاهما نسبه صحيح ، وهم مسلمون كأمثالهم من خلفاء المسلمين .

فلما ظهر النفاق والبدع والفجور المخالف لدين الرسول سلطت عليهم الأعداء ، فخرجت الروم النصارى إلى الشام والجزيرة مرة بعد مرة ، وأخذوا الثغور الشامية شيئاً بعد شيء إلى أن أخذوا بيت المقدس في أواخر المائة الرابعة ، وبعد هذا بمدة حاصروا دمشق ، وكان أهل الشام بأسوأ حال بين الكفار النصارى والمنافقين الملاحدة ، إلى أن تولى نور الدين الشهيد ، وقام بما قام به من أمر الإسلام والطهارة والجهاد لأعدائه ، ثم استنجد به ملوك مصر بنو عبيد على النصارى ، فأنجدهم ، وجرت فصول كثيرة إلى أن أخذت مصر من بني عبيد ، أخذها صلاح الدين يوسف بن شاذي ، وخطب بها لبني العباس ، فمن حينئذ ظهر الإسلام بمصر بعد أن مكثت بأيدي المنافقين المرتدين عن دين الإسلام مائة سنة .

فكان الإيمان بالرسول والجهاد عن دينه سبباً لخير الدنيا والآخرة ، وبالعكس البدع والإلحاد ومخالفة ما جاء به سبب لشر الدنيا والآخرة .

فلما ظهر في الشام ومصر والجزيرة الإلحاد والبدع سلط عليهم الكفار ، ولما أقاموا ما أقاموه من الإسلام وقهر الملحدين والمبتدعين نصرهم الله على الكفار تحقيقاً

لِقَوْلِهِ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ * تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الصف : ١٠ - ١٣].

وكذلك لما كان أهل المشرق قائلين بالاسلام وكانوا منصورين على الكفار المشركين من الترك والهند والصين وغيرهم ، فلما ظهر منهم ما ظهر من البدع والالحاد والفجور سلط عليهم الكفار، قال تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا * فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولَىٰ بِأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَفْعُولًا * ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا * إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا * عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُذْتُمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا ﴾ [الإسراء : ٤ - ٨] .

وكان بعض المشايخ يقول هولاء كملك الترك التتار الذي قهر الخليفة بالعراق وقتل ببغداد مقتلة عظيمة جداً ، يقال : قتل منهم ألف ألف ، وكذلك قتل بحلب دار الملك حينئذ كان بعض الشيوخ يقول : هو للمسلمين بمنزلة بختنصر لنبى إسرائيل .

وكان من أسباب دخول هؤلاء ديار المسلمين ظهور الإلحاد والنفاق والبدع ، حتى إنه صنف الرازي كتاباً في عبادة الكواكب والأصنام وعمل السحر سماه « السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم » ، ويقال : إنه صنفه لأمر السلطان علاء الدين محمد بن لكش بن جلال الدين خوارزم شاه ، وكان من أعظم ملوك الأرض ، وكان للرازي به اتصال قوي حتى إنه وصى إليه على أولاده ، وصنف له كتاباً سماه « الرسالة العلائية في الاختيارات السماوية » .

وهذه الاختيارات لأهل الضلال بدل الاستخارة التي علمها النبي ﷺ

المسلمين ، كما قال جابر في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري^(١) وغيره : كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن ، يقول : « إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ، ثم ليقل : اللهم إني أستخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم [فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب] اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر ، وتسميه بإسمه ، خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ، فاقدره لي ويسره ، ثم بارك لي فيه ، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي ، وعاقبة أمري ، فاصرفه عني ، واصرفني عنه ، واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به » . وأهل النجوم لهم اختيارات إذا أراد أحدهم أن يفعل فعلاً أخذ طالعاً سعيداً ، فعمل فيه ذلك العمل لينجح بزعمهم ، وقد صنف الناس كتباً في الرد عليهم ، وذكروا كثرة ما يقع من خلاف مقصودهم فيما يخبرون به ويأمرون به ، وكم يخبرون من خبر فيكون كذباً ، وكم يأمرون باختيار فيكون شراً .

والرازي صنف الاختيارات لهذا الملك ، وذكر فيه الاختيار لشرب الخمر وغير ذلك ، كما ذكر في « السر المكتوم في عبادة الكواكب » ودعوتها مع السجود لها والشرك بها ودعائها ، مثل ما يدعو الموحدون ربهم بل أعظم ، والتقرب إليها بما يظن أنه مناسب لها من الكفر والفسوق والعصيان ، فذكر أنه يتقرب إلى الزهرة بفعل الفواحش وشرب الخمر والغناء ونحو ذلك مما حرمه الله ورسوله ، وهذا في نفس الأمر يقرب إلى الشياطين الذين يأمرونهم بذلك ويقولون لهم : إن الكوكب نفسه يحب ذلك ، وإلا فالكواكب مسخرات بأمر الله مطيعة لله لا تأمر بشرك ولا غيره من المعاصي ، ولكن الشياطين هي التي تأمر بذلك ويسمونها روحانية الكواكب ، وقد يجعلونها ملائكة ، وإنما هي شياطين ، فلما ظهر بأرض المشرق بسبب مثل هذا الملك ونحوه ومثل هذا العالم ونحوه ، ما ظهر من الالحاد والبدع ، سلط الله عليهم الترك المشركين

(١) رواه البخاري ١٥٥/١١ - ١٥٨ في الدعوات : باب الدعاء عند الاستخارة ، وفي التطوع : باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى ، وفي التوحيد : باب قول الله تعالى : ﴿ قل هو القادر ﴾ ، وأبو داود رقم (١٥٣٨) في الصلاة : باب في الاستخارة ، والترمذي رقم (٤٨٠) في الصلاة : باب ما جاء في صلاة الاستخارة ، والنسائي ٨٠/٦ في النكاح : باب كيف الاستخارة ، وابن ماجه رقم (١٣٨٣) في إقامة الصلاة : باب ما جاء في صلاة الاستخارة ، وأحمد في المسند « ٣/٣٤٤ .

الكفار ، فأبادوا هذا الملك وجرت له أمور فيها عبرة لمن يعتبر ، ويعلم تحقيق ما أخبر الله به في كتابه حيث يقول : ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾ [فصلت : ٥٣] أي أن القرآن حق ، وقال : ﴿ سَارِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُون ﴾ [الأنبياء : ٣٧] وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود هنا أن دولة بني أمية كان انقراضها بسبب هذا الجعد المعطل وغيره من الأسباب التي أوجبت إدارها ، وفي آخر دولتهم ظهر الجهم بن صفوان بخراسان ، قد قيل : إن أصله من ترمذ وأظهر قول المعطلة النفاة الجهمية وقد قتل في بعض الحروب ، وكان أئمة المسلمين بالمشرق أعلم بحقيقة قوله من علماء الحجاز والشام والعراق ، ولهذا يوجد لعبد الله بن المبارك وغيره من علماء المسلمين بالمشرق من الكلام في الجهمية أكثر مما يوجد لغيرهم ، مع أن عامة أئمة المسلمين تكلموا فيهم ولكن لم يكونوا ظاهرين إلا بالمشرق ، لكن قوي أمرهم لما مات الرشيد وتولى ابنه الملقب بالمأمون بالمشرق ، وتلقى عن هؤلاء ما تلقاه . ثم لما ولي الخلافة اجتمع بكثير من هؤلاء ودعا إلى قولهم في آخر عمره ، وكتب إلى بغداد وهو بالثغر بطرسوس التي ببلدسيس - وكانت إذ ذاك أعظم ثغور بغداد ومن أعظم ثغور المسلمين يقصدها أهل الدين من كل ناحية ، ويرابطون بها ، رابط بها الامام أحمد رضي الله عنه والسري السقطي وغيرهما ، وتولى قضاءها أبو عبيد ، وتولى قضاءها أيضا صالح بن أحمد بن حنبل ، ولهذا ذكرت في كتب الفقه كثيراً فإنها كانت ثغراً عظيماً - فكتب من الثغر إلى نائبه ببغداد اسحاق بن ابراهيم بن مصعب كتاباً يدعو الناس فيه إلى أن يقولوا : القرآن مخلوق ، فلم يجبه أحد ، ثم كتب كتاباً ثانياً يأمر فيه بتقييد من لم يجبه وإرساله إليه ، فأجاب أكثرهم ، ثم قيدوا سبعة لم يجيبوا ، فأجاب منهم خمسة بعد القيد ، وبقي اثنان لم يجيبا : الإمام أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح ، فأرسلوهما إليه فمات قبل أن يصلا إليه ، ثم أوصى إلى أخيه أبي اسحاق وكان هذا سنة ثمان عشرة ومائتين ، وبقي أحمد في الحبس إلى سنة عشرين ، فجرى ما جرى من المناظرة حتى قطعهم بالحجة ، ثم لما خافوا الفتنة ضربوه وأطلقوه ، وظهر مذهب النفاة الجهمية وامتحنوا الناس ، فصار من أجابهم أعطوه وإلا منعهوا العطاء ، وعزلوه من الولايات ، ولم يقبلوا شهادته ، وكانوا إذا افتكوا

الأسرى يمتحنون الأسير ، فإن أجابهم افتدوه وإلا لم يفتدوه .
وكتب قاضيهم أحمد بن أبي دؤاد على ستارة الكعبة (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ
العزیز الحکیم) لم يكتب ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ .
ثم ولي الواثق واشتد الأمر ، إلى أن ولي المتوكل فرفع المحنة وظهرت حينئذ
السنة ، وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود أن أئمة المسلمين لما عرفوا حقيقة قول الجهمية بينوه حتى قال
عبد الله بن المبارك : إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام
الجهمية ، وكان ينشد :

عجبت لشیطان الناس جهرة إلى النار واشتق اسمه من جهنم
وقيل له : بماذا يعرف ربنا ؟ قال : بأنه فوق سمواته على عرشه بائن من
خلقه ، قيل له : بحد ؟ قال : بحد . وكذلك قال أحمد بن حنبل واسحاق بن
إبراهيم بن راهويه وعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهم من أئمة السنة .

وحقيقة قول الجهمية المعطلة هو قول فرعون وهو جحد الخالق وتعطيل كلامه
ودينه ، كما كان فرعون يفعل ، فكان يجحد الخالق جل جلاله ويقول : ﴿ مَا عَلِمْتُ
لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾ [القصص : ٣٨] ويقول لموسى ﴿ لَيْتَ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي
لَأَجْعَلَ لَكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ ﴾ [الشعراء : ٢٩] ويقول ﴿ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى ﴾
[النازعات : ٢٤] وكان ينكر أن يكون الله كلم موسى أو يكون لموسى إله فوق
السموات ، ويريد أن يبطل عبادة الله وطاعته ويكون هو المعبود المطاع ، فلما كان
قول الجهمية المعطلة النفاة يؤول إلى قول فرعون كان منتهى قولهم إنكار رب
العالمين ، وإنكار عبادته ، وإنكار كلامه حتى ظهروا بدعوى التحقيق والتوحيد
والعرفان ، فصاروا يقولون : العالم هو الله ، والوجود واحد ، والموجود القديم الأزلي
الخالق هو الموجود المحدث المخلوق ، والرب هو العبد ، ما ثم رب وعبد وخالق
ومخلوق ، بل هو عندهم فرقان .

ولهذا صاروا يعيبون على الأنبياء وينقصونهم ، يعيبون على نوح وعلى إبراهيم
الخليل وغيرهما ، ويمدحون فرعون ، ويجوزون عبادة جميع المخلوقات وجميع

الأصنام ،ولا يرضون بأن تعبد الأصنام حتى يقولوا: إن عباد الأصنام لم يعبدوا إلا الله ، وإن الله نفسه هو العابد وهو المعبود وهو الوجود كله ، فجحدوا الرب وأبطلوا دينه وأمره ونهيه ، وما أرسل به رسله ، وتكليمه لموسى وغيره .

وقد ضل في هذا جماعة ولهم معرفة بالكلام والفلسفة والتصوف المناسب لذلك ، كابن سبعين والصدر القنوي تلميذ ابن عربي والبلياني ، والتلمساني وهو من حذاقهم علماً ومعرفة ، وكان يظهر المذهب بالفعل فيشرب الخمر ويأتي المحرمات .

وحدثني الثقة أنه قرأ عليه « فصوص الحكيم » لابن عربي وكان يظنه من كلام أولياء الله العارفين ، فلما قرأه رآه يخالف القرآن ، قال : فقلت له : هذا الكلام يخالف القرآن ، فقال : القرآن كله شرك ، وإنما التوحيد في كلامنا ، وكان يقول : ثبت عندنا في الكشف ما يخالف صريح المعقول .

وحدثني من كان معه ومع آخر نظير له فمر على كلب أجرب ميت بالطريق عند دار الطعم ، فقال له رفيقه : هذا أيضا هو ذات الله ؟! فقال : وهل ثم شيء خارج عنها ، نعم الجميع في ذاته .

وهؤلاء حقيقة قولهم هو قول فرعون ، لكن فرعون ما كان يخالف أحداً فيناقفه ، فلم يثبت الخالق وإن كان في الباطن مقراً به ، وكان يعرف أنه ليس هو إلا مخلوق ، لكن حب العلو في الأرض والظلم دعاء إلى الجحود والإنكار كما قال : ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ * وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [النمل : ١٣ - ١٤] وأما هؤلاء فهم من وجه ينافقون المسلمين فلا يمكنهم إظهار جحود الصانع ، ومن وجه هم ضلال يحسبون أنهم على حق وأن الخالق هو المخلوق ، فإن كان قولهم هو قول فرعون لكن فرعون كان معانداً مظهراً للجحود والعناد ، وهؤلاء إما جهال ضلال ، وإما منافقون مبطنون الإلحاد والجحود ، ويوافقون المسلمين في الظاهر .

وحدثني الشيخ عبد السيد الذي كان قاضي اليهود ثم أسلم - وكان من أصدق الناس ومن خيار المسلمين وأحسنهم إسلاماً - أنه كان يجتمع بشيخ منهم يقال له :

الشرف البلاسي ، يطلب منه المعرفة والعلم ، قال : فدعاني إلى هذا المذهب ، فقلت له : قولكم يشبه قول فرعون ، قال : ونحن على قول فرعون ، فقلت لعبد السيد : واعترف لك بهذا؟! قال : نعم ، وكان عبد السيد إذ ذاك قد ذاكرنى بهذا المذهب ، فقلت له : هذا مذهب فاسد وهو يؤول إلى قول فرعون، فحدثني بهذا ، فقلت له : ما ظننت أنهم يعترفون بأنهم على قول فرعون ، لكن مع إقرار الخصم ما يحتاج إلى بينة .

قال عبد السيد : فقلت له : لا أدع موسى وأذهب إلى فرعون ، فقال : ولم قلت لأن موسى أغرق فرعون فانقطع واحتج عليه بالظهور الكوني ، فقلت لعبد السيد وكان هذا قبل ان يسلم : نفعتك اليهودية ، يهودي خير من فرعون .

وفيه جماعات لهم عبادة وزهد وصدق فيما هم فيه وهم يحسبون أنه حق ، وعامتهم الذين يقرون ظاهراً وباطناً بأن محمداً رسول الله وأنه أفضل الخلق أفضل من جميع الأنبياء والأولياء لا يفهمون حقيقة قولهم ، بل يحسبون أنه تحقيق ما جاء به الرسول ، وأنه من جنس كلام أهل المعرفة الذين يتكلمون في حقائق الإيمان والدين ، وهم من خواص أولياء الله فيحسبون هؤلاء من جنس أولئك ، من جنس الفضيل بن عياض وإبراهيم بن أدهم وأبي سليمان الداراني والسري السقطي والجنيد بن محمد وسهل بن عبد الله ، وأمثال هؤلاء .

وأما عرفاهم الذين يعلمون حقيقة قولهم فيعلمون أنه ليس الأمر كذلك ، ويقولون ما يقول ابن عربي ونحوه أن الأولياء أفضل من الأنبياء ، وأن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء ، وأن جميع الأنبياء يستفيدون معرفة الله من مشكاة خاتم الأولياء ، وأنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يأتي خاتم الأنبياء ، فإنهم متجهمة متفلسفة يخرجون أقوال الفلسفة والجهمية في قالب الكشف ، وعند المتفلسفة أن جبريل إنما هو خيال في نفس النبي ليس هو ملكاً يأتي من السماء ، والنبي عندهم يأخذ من هذا الخيال ، وأما خاتم الأولياء في زعمهم فإنه يأخذ من العقل المجرد الذي يأخذ منه الخيال ، فهو يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الرسول .

وهم يعظمون فرعون ، ويقولون ما قاله صاحب « الفصوص » قال : ولما كان فرعون في منصب التحكم صاحب الوقت وإن جاز في العرف الناموسي لذلك ، قال : أنا ربكم الأعلى ، أي وإن كان الكل أرباباً بنسبة ما فأنا الأعلى منهم بما أعطيته في الظاهر من الحكم فيكم ، قال : ولما علمت السحرة صدق فرعون فيما قاله لم ينكروه وأقروا له بذلك ، وقالوا له : اقض ما أنت قاض إنما تقضي هذه الحياة الدنيا ، قال : فصح قول فرعون أنا ربكم الأعلى وإن كان فرعون عين الحق .

وحدثني الثقة الذي كان منهم ثم رجع عنهم أن أبغض الناس إليهم محمد ابن عبد الله ﷺ قال : وإذا نهق الحمار ونبح الكلب سجدوا له ، وقالوا : هذا هو الله فإنه مظهر من المظاهر ، قال : فقلت له محمد بن عبد الله أيضا مظهر من المظاهر فاجعلوه كسائر المظاهر وأنتم تعظمون المظاهر كلها أو اسكتوا عنه ، قال : فقالوا لي : محمد نبغضه فإنه أظهر الفرق ودعا إليه وعاقب من لم يقل به ، قال : فتناقضوا في مذهبهم الباطل وجعلوا الكلب والحمار أفضل من أفضل الخلق ، قال لي : وهم يصرحون باللعنة له ولغيره من الأنبياء ولا ريب أنهم من أعظم الناس عبادة للشيطان وكفراً بالرحمن .

وقد ثبت في الصحيح^(١) عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا سمعتم صياح الديكة فسلوا الله من فضله ، فإنها رأت ملكا ، وإذا سمعتم نهيق الحمار ونباح الكلب فتعوذوا بالله من الشيطان فإنها رأت شيطانا » فهم إذا سمعوا نهيق الحمار ونباح الكلب تكون الشياطين قد حضرت فيكون سجودهم للشياطين .

وكان فيهم شيخ جليل من أعظمهم تحقيقاً ، لكن هذا لم يكن من هؤلاء الذين يسبون الأنبياء ، وقد صنف كتابا سماه « فك الأزرار عن أعناق الأسرار » ذكر فيه مخاطبة جرت له مع إبليس ، وأنه قال له ما معناه : إنكم قد غلبتموني وقهرتموني ونحو هذا ، لكن جرت لي قصة تعجبت منها مع شيخ منكم فإني تجليت له فقلت :

(١) رواه البخاري ٢٥١/٦ في بدء الخلق : باب خير مال المسلم غنم يتبع به شعف الجبال ، ومسلم رقم (٢٧٢٩) في الذكر : باب استحباب الدعاء عند صياح الديكة ، وأبو داود رقم (٥١٠٢) في الأدب : باب ما جاء في الديك والبهايم ، والترمذي رقم (٣٤٥٥) في الدعوات : باب ما يقول إذا سمع نهيق الحمار ، وأحمد في « المسند » ٣٠٧/٢ و٣٢١ و٣٦٤ ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

أنا الله لا إله إلا أنا ، فسجد لي ، فتعجبت كيف سجد لي ، قال هذا الشيخ فقلت له : ذاك أفضلنا وأعلمنا وأنت لم تعرف قصده ما رأى في الوجود اثنين ، وما رأى إلا واحداً ، فسجد لذلك الواحد لا يميز بين إبليس وغيره ، فجعل هذا الشيخ ذاك الذي سجد لإبليس لا يميز بين الرب وغيره ، بل جعل إبليس هو الله هو وغيره من الموجودات جعله أفضلهم وأعلمهم .

ولهذا عاب ابن عربي نوحاً أول رسول بعث إلى أهل الأرض ، وهو الذي جعل الله ذريته هم الباقين ، وأنجاه ومن معه في السفينة ، وأهلك سائر أهل الأرض لما كذبوه ، فلبث في قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً ، وعظم قومه الكفار الذين عبدوا الأصنام ، وإنهم ما عبدوا إلا الله ، وأن خطاياهم خطت بهم فغرقوا في بحار العلم بالله ، وهذا عادته ينتقص الأنبياء ويمدح الكفار ، كما ذكر مثل ذلك في قصة نوح وإبراهيم وموسى وهارون وغيرهم ، ومدح عباد العجل وتنقص هارون ، واقتري على موسى ، فقال : وكان موسى أعلم بالأمر من هارون ، لأنه علم ما عبده أصحاب العجل لعلمه بأن الله قد قضى أن لا يعبد إلا إياه ، وما قضى الله بشيء إلا وقع ، فكان عتب موسى أخاه هارون لما وقع الأمر في انكاره وعدم اتساعه ، فإن العارف من يرى الحق في كل شيء ، بل يراه عين كل شيء ، فذكر عن موسى أنه عتب على هارون أنه أنكر عليهم عبادة العجل ، وأنه لم يسع ذلك فأنكره ، فإن العارف من يرى الحق في كل شيء ، بل يراه عين كل شيء .

وهذا من أعظم الافتراء على موسى وهارون وعلى الله وعلى عباد العجل ، فإن الله أخبر عن موسى أنه أنكر العجل انكاراً أعظم من انكار هارون ، وأنه أخذ بلحية هارون لما لم يدعهم ، ويتبع موسى لمعرفته ^(١) قال تعالى : ﴿ وَمَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يَا مُوسَى ﴾ قال هُمْ أَوْلَاءُ عَلَى أَثَرِي وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى * قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ * فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ يَا قَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ الْعَهْدُ أَمْ أَرَدْتُمْ أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُمْ مَوْعِدِي * قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلِكِنَا وَلَكِنَّا حُمِّلْنَا أَوْزَارًا مِنْ زِينَةِ

(١) لعلها زائدة .

الْقَوْمِ فَقَذَفْنَاهَا فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ * فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُورٌ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ * أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرراً وَلَا نَفْعاً * وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ ، فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي * قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى * قَالَ يَا هَارُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا * أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي * قَالَ يَا بُنُومَ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي ﴿ طه : ٨٣ - ٩٤ ﴾ .

قلت لبعض هؤلاء : هذا الكلام الذي ذكره هذا عن موسى وهارون يوافق القرآن أو يخالفه ؟ فقال : لا بل يخالفه ، قلت : فاختر لنفسك إما القرآن وإما كلام ابن عربي . وكذلك قال عن نوح قال : لو أن نوحاً جمع لقومه بين الدعوتين لأجابوه ، أي ذكر لهم فدعاهم جهاراً ثم دعاهم أسرار - إلى أن قال - : ولما علموا أن الدعوة إلى الله مكر بالمدعو ، لأنه ما عدم من البداية فيدعى إلى الغاية ادعوا إلى الله ، فهذا عين المكر على بصيرة ، فنبه أن الأمر كله لله ، فأجابوه مكرّاً كما دعاهم ، فجاء المحمدي وعلم أن الدعوة إلى الله ما هي من حيث هويته ، وإنما هي من حيث أسماؤه فقال : ﴿ يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفِداً ﴾ [مريم : ٨٥] ، فجاء بحرف الغاية وقرنها بالاسم ، فعرفنا أن العالم كان تحت حيلة اسم إلهي أوجب عليهم أن يكونوا متقين ، فقالوا في مكرهم ﴿ لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَداً وَلَا سِوَاعاً وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسراً ﴾ [نوح : ٢٣] ، فانهم إذا تركوهم جهلوا من الحق بقدر ما تركوا من هؤلاء ، فإن للحق في كل معبود وجهاً يعرفه من يعرفه ، ويجهله من يجهله ، كما قال في المحمديين ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً ﴾ [الإسراء : ٢٣] أي حكم ، فالعارف يعرف من عبد ، وفي أي صورة ظهر حتى عبد ، وأن التفريق والكثرة كالأعضاء في الصورة المحسوسة ، وكالقوى المعنوية في الصورة الروحانية ، فما عبد غير الله في كل معبود .

وهو دائماً يحرف القرآن عن مواضعه ، كما قال في هذه القصة : مما خطاياهم فهي التي خطت بهم ، فغرقوا في بحار العلم بالله ، وهي الحيرة ، فأدخلوا ناراً في

عين الماء في المحمدين ﴿ وَإِذَا الْبَحَارُ سُجِّرَتْ ﴾ [التكوير : ٦] سَجَرَتِ التَّنُورُ: أو قدته ، فلم يجدوا لهم من دون الله أنصاراً ، فكان الله عين أنصارهم فهلكوا فيه إلى الأبد ، وقوله : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ بمعنى أمر وأوجب وفرض ، وفي القراءة الأخرى : ووصى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه ، فجعل معناه أنه قدر وشاء أن لا تعبدوا إلا إياه ، وما قدره فهو كائن ، فجعل معناها كل معبود هو الله ، وإن أحداً ما عبد غير الله قط ، وهذا من أظهر الفرية على الله وعلى كتابه وعلى دينه ، وعلى أهل الأرض ، فإن الله في غير موضع أخبر أن المشركين عبدوا غير الله ، بل يعبدون الشيطان كما قال تعالى : ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ وَإِنْ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ * وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ ﴾ [يس : ٦٠ - ٦٢] وقال تعالى عن يوسف إنه قال : ﴿ يَا صَاحِبِي السِّجْنِ أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف : ٣٩ - ٤٠] وقال تعالى : ﴿ وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰ أَصْنَامٍ لَهُمْ قَالُوا يَا مُوسَىٰ اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ * إِنَّ هَؤُلَاءِ مَتَّبِعُوا مَا هُمْ فِيهِ وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ قَالَ أَغْوَى اللَّهُ أَبْغِيَكُمْ إِلَهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [الأعراف : ١٣٨ - ١٤٠] وقال تعالى عن الخليل : ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا * يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا * يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا * يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا * قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا * قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا * وَأَعْتَرَلَكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَىٰ أَنْ لَا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا * فَلَمَّا اعْتَرَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا * وَوَهَبْنَا لَهُمْ مِنْ رَحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا ﴾ [مريم : ٤٢ - ٥٠].

فهو سبحانه يقول : ﴿ فَلَمَّا اعْتَرَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ وهؤلاء الملحدون يقولون : ما عبدنا غير الله في كل معبود .

وقال تعالى : ﴿ وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ خُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ إلى قوله ﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَذَلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ ﴾ [الأعراف : ١٤٨ - ١٥٢] .

قال أبو قلابة : هي لكل مفتر إلى يوم القيامة أن يذله الله .

والجهمية النفاة كلهم مفترون ، كما قال الإمام أحمد بن حنبل ، إنما يقود قولهم إلى فرية على الله ، وهؤلاء من أعظمهم افتراءً على الله ، فإن القائلين بأن وجود الخالق هو وجود المخلوق ، هم أعظم افتراءً ممن يقول : إنه يحل فيه ، وهؤلاء يجهلون من يقول بالحلول أو يقول بالاتحاد ، وهو أن الخالق اتحد مع المخلوق ، فإن هذا إنما يكون إذا كان شيئان متباينان ثم اتحد أحدهما بالآخر ، كما يقوله النصارى من اتحاد اللاهوت مع الناسوت ، وهذا إنما يقال في شيء معين ، وهؤلاء عندهم ما ثم وجود لغيره حتى يتحد مع وجوده .

وهم من أعظم الناس تناقضاً فإنهم يقولون ما ثم غير ولا سوى ، وتقول السبعينية : ليس إلا الله : بدل قول المسلمين : لا إله إلا الله ، ثم يقولون : هؤلاء المحجوبون لا يرون هذا ، فإذا كان ما ثم غير ولا سوى فمن المحجوب ومن الحاجب ، ومن الذي ليس بمحجوب وعما حجب ، فقد أثبتوا أربعة أشياء : قوم محجوبون ، وقوم ليسوا بمحجوبين ، وأمرأ انكشف لهؤلاء وحجب عن أولئك ، فأين هذا من قولهم : ما ثم اثنان ولا وجودان ، كما حدثني الثقة أنه قال للتملساني : فعلى قولكم لا فرق بين امرأة الرجل وأمه وبنته ، قال : نعم الجميع عندنا سواء ، لكن هؤلاء المحجوبون ، قالوا : حرام ، فقلنا : حرام عليكم ، فقيل لهم : فمن المخاطب للمحجوبين أهوهم أم غيرهم ، فإن كانوا هم فقد حرم على نفسه لما زعم أنه حرام عليهم دونه ، وإن كانوا غيره فقد أثبت غيرين وعندهم ما ثم غير ، وهؤلاء

اشتبه عليهم الواحد بالنوع بالواحد بالعين ، فإنه يقال : الوجود واحد ، كما يقال : الإنسانية واحدة ، والحيوانية واحدة ، أي يعنى واحد كلي ، وهذا الكلي لا يكون كلياً إلا في الذهن لا في الخارج ، فظنوا هذا الكلي ثابتاً في الخارج ثم ظنوه هو الله .

وليس في الخارج كلي مع كونه كلياً وإنما يكون كلياً في الذهن ، وإذا قدر في الخارج كلي فهو جزء من المعينات وقائم بها ، ليس هو متميزاً قائماً بنفسه ، فحيوانية الحيوان وإنسانية الإنسان سواء قدرت معينة أو مطلقة هي صفة له ، ويمتنع أن يكون صفة الموصوف مبدعة له ، ولو قدر وجودها مجرداً عن العيان على رأي من أثبت المثل الأفلاطونية ، فثبتت الماهيات الكلية مجردة عن الموصوفات ، ويدعى أنها قديمة أزلية مثل إنسانية مجردة وحيوانية مجردة ، وهذا خيال باطل ، وهذا الذي جعله مجرداً هو مجرد في الذهن وليس في الخارج كلي مجرد ، وإذا قدر ثبوت كلي مجرد في الخارج وهو مسمى الوجود ، فهذا يتناول وجود المحدثات كلها ، كما يتناول وجود القديم ، وهذا لا يكون مبدعاً لشيء ولا اختصاص له بصفات الكمال ، فلا يوصف بأنه حي عليم قدير ، إذ ليس وصفه بذلك بأولى من وصفه بأنه عاجز جاهل ميت ، والخالق لا بد أن يكون حياً عليمًا قديرًا ، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

ثم لو قدر أن هذا هو الخالق فهذا غير الأعيان الموجودة المخلوقة فقد ثبت وجودان ، أحدهما غير الآخر ، وأحدهما محدث مخلوق ، فيكون الآخر الخالق غير المخلوق ، ولا يمكن جحد وجود الأعيان المعينة ، ولكن الواحد من هؤلاء قد يغيب عن شهود المغيبات ، كما يغيب عن شهود نفسه ، فيظن أن ما لم يشهده قد عدم نفسه وفني ، وليس كذلك ، فإن ما عدم وفني شهوده له وعلمه به ونظره إليه ، فالمعدوم الفاني صفة هذا الشخص ، وإلا فالموجودات في نفسها باقية على حالها لم تتغير ، وعدم العلم ليس علماً بالمعدوم ، وعدم المشهود ليس شهوداً للعدم ، ولكن هذه الحال يعترى كثيراً من السالكين ، يغيب أحدهم عن شهود نفسه وغيره من المخلوقات ، وقد يسمون هذا فناً واصطلاماً ، وهذا فناً عن شهود تلك المخلوقات ، لا أنها في نفسها فنيت ، ومن قال : فني ما لم يكن وبقي ما لم يزل ، فالتحقيق إذا كان صادقاً أنه فني شهوده لما لم يكن وفني شهوده لما لم يزل ، لا أن

ما لم يكن فني في نفسه، فإنه باق موجود ، ولكن يتوهمون إذا لم يشهدوه أنه قد عدم في نفسه .

ومن هنا دخلت طائفة في الاتحاد والحلول ، فأحدهم قد يذكر الله حتى يغلب على قلبه ذكر الله ، ويستغرق في ذلك ، فلا يبقى له مذكور مشهود لقلبه إلا الله ، ويفنى ذكره وشهوده لما سواه ، فيتوهم أن الأشياء قد فنيت وأن نفسه فنيت حتى يتوهم أنه هو الله ، وأن الوجود هو الله .

ومن هذا الباب غلط أبي يزيد ونحوه حيث قال : ما في الجبة إلا الله ، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع . وبين أنه يعبر بالفناء عن ثلاثة أمور : أحدها أنه يفنى بعبادة الله عن عبادة ما سواه ، وبمحبة وطاعته وخشيته ورجائه والتوكل عليه عن محبة ما سواه وطاعته وخشيته ورجائه والتوكل عليه ، وهذا هو حقيقة التوحيد الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب ، وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله ، فقد فني من قلبه التأله لغير الله وبقي في قلبه تأله الله وحده ، وفني من قلبه حب غير الله وخشية غير الله والتوكل على غير الله ، وبقي في قلبه حب الله وخشية الله والتوكل على الله وهذا الفناء يجامع البقاء ، فيخلي القلب عن عبادة غير الله مع تجلي القلب بعبادة الله وحده ، كما قال ﷺ لرجل : « قل أسلمت لله وتخليت » (١) وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله بالنفي مع الإثبات ، نفي إلهية غيره مع إلهيته وحده ، فإنه ليس في الوجود إله إلا الله ، ليس فيه معبود يستحق العبادة إلا الله ، فيجب أن يكون هذا ثابتاً في القلب ، فلا يكون في القلب من يأله القلب ويعبده إلا الله وحده ، ويخرج من القلب كل تأله لغير الله ، ويثبت فيه تأله الله وحده ، إذ كان ليس ثم إله إلا الله وحده .

وهذه الولاية لله مقرونة بالبراءة والعداوة لكل معبود سواه ، ولمن عبدهم ، قال تعالى عن الخليل عليه السلام : ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ * وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الزخرف : ٢٦ - ٢٨] .

(١) هو جزء من حديث طويل رواه النسائي ٥/٥ في الزكاة : باب وجوب الزكاة ، و ٨٣/٥ في الزكاة : باب من سأل بوجه الله عز وجل ، وأحمد في « المسند » ٥/٥ من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، وإسناده حسن .

وقال : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ * فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الشعراء : ٧٥ - ٧٧].

وقال تعالى : ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ ﴾ [الممتحنة : ٤].

قلت لبعض مَنْ خاطبته من شيوخ هؤلاء : قول الخليل : إنني براء مما تعبدون ، ممن تبرأ الخليل ؟ أتبرأ من الله تعالى وعندكم ما عبد غير الله قط ، والخليل قد تبرأ من كل ما كانوا يعبدون إلا من رب العالمين ، وقد جعل الله لنا فيه وفيمن معه أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر ، قال تعالى : ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ * رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَاعْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ [الممتحنة : ٤ - ٦].

وقد قال ﷺ : « أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد : ألا كل شيء ما خلا الله باطل »^(١) وهذا تصديق قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾ [لقمان : ٣٠] وقال تعالى : ﴿ فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ ﴾ [يونس : ٣٢] وقال سبحانه : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ [القصص : ٨٨].

(١) رواه البخاري ٤٤٨/١٠ في الأدب : باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء ، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ : باب أيام الجاهلية ، وفي الرقاق : باب الجنة ، أقرب الى أحذكم من شرك نعله ، ومسلم رقم (٢٢٥٦) في الشعر ، والترمذي رقم (٢٨٥٣) في الأدب : باب ما جاء في انشاء الشعر ، وأحمد في « المسند » ٣٩٣/٢ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

قال طائفة من السلف : كل عمل باطل إلا ما أريد به وجهه ، وقد قال سبحانه : ﴿ وَلَا يَصُدُّنَكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أَنْزَلْتُ إِلَيْكَ وَأَدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ * وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴿ [القصص : ٨٧ - ٨٨] والإله هو المألوه أي المستحق لأن يؤله ، أي يعبد ، ولا يستحق أن يؤله ويعبد إلا الله وحده ، وكل معبود سواه من لدن عرشه إلى قرار أرضه باطل ، وفعال بمعنى مفعول ، مثل لفظ الركاب والحمال بمعنى المركوب والمحمول ، وكان الصحابة يرتجزون في حفر الخندق يقولون :

هذا الحمال لا حمال خبير * هذا أبر ربنا وأطهر
وإذا قيل هذا هو الإمام الذي يستحق أن يؤتم به ، كما قال تعالى لابراهيم : ﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا . قَالَ وَمِنْ دُرِّيِّي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة : ١٢٤] فعهد بالإمامة لا ينال الظالم ، فالظالم لا يجوز أن يؤتم به في ظلمه ولا يركن إليه ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ﴾ [هود : ١١٣] فمن اتهم بمن لا يصلح للإمامة فقد ظلم نفسه ، فكيف بمن جعل مع الله إلهاً آخر وعبد من لا يصلح للعبادة ، والله تعالى لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء .

وقد غلط طائفة من أهل الكلام فظنوا أن الإله بمعنى الفاعل ، وجعلوا الإلهية هي القدرة والربوبية ، فالإله هو القادر وهو الرب ، وجعلوا العباد مألوهين كما أنهم مربوبون . فالذين يقولون بوحدة الوجود متنازعون في أمور ، لكن إمامهم ابن عربي يقول : الأعيان ثابتة في العدم ووجود الحق فاض عليها ، فلهذا قال : فنحن جعلناه بمألوهيتنا إلهاً ، فزعم أن المخلوقات جعلت الرب إلهاً لها حيث كانوا مألوهين ، ومعنى مألوهين عنده مربوبين ، وكونهم مألوهين حيث كانت أعيانهم ثابتة في العدم ، وفي كلامهم من هذا وأمثاله مما فيه تنقص بالربوبية ما لا يحصى ، فتعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

والتحقيق أن الله خالق كل شيء ، والمعدوم ليس بشيء في الخارج ، ولكن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون ، ويكتبه وقد يذكره ويخبر به ، فيكون سبباً في العلم

والذكر والكتاب لا في الخارج ، كما قال : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [يس : ٨٢] .

والله سبحانه خالق الإنسان ومعلمه ، فهو الذي خلق ، خلق الإنسان من علق ، وهو الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم ، ولو قدر أن الإله بمعنى الرب فهو الذي جعل الرب مربوباً ، فيكون على هذا هو الذي جعل المألوه مألوهاً ، والمربوب لم يجعله رباً بل ربوبيته صفة ، وهو الذي خلق المربوب وجعله مربوباً ، وهو إذا آمن بالرب واعتقد ربوبيته ، وأخبر بها ، كان قد اتخذ الله رباً ولم يبع رباً سوى الله ، ولم يتخذ رباً سواه ، كما قال تعالى : ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام : ١٦٤] . وقال تعالى : ﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ اتَّخِذْ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الأنعام : ١٤] وقال : ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران : ٨٠] .

وهو أيضاً في نفسه هو الإله الحق ، لا إله غيره ، فإذا عبده الإنسان فقد وحّده ، ولم يجعل معه إلهاً آخر ولا اتخذ إلهاً غيره ، قال تعالى : ﴿ فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ ﴾ [الشعراء : ٢١٣] وقال تعالى : ﴿ لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا ﴾ [الإسراء : ٢٢] وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ ﴿ اتَّخِذْ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [الأنعام : ٧٤] .

فالمحبوب ليس بإله في نفسه لكن عابده اتخذه إلهاً وجعله إلهاً ، وسماه إلهاً ، وذلك كله باطل لا ينفع صاحبه ، بل يضره كما أن الجاهل إذا اتخذ إماماً ومفتياً وقاضياً كان ذلك باطلاً ، فإنه لا يصلح أن يؤم ولا يفتي ولا يقضي ، وغير الله لا يصلح أن يتخذ إلهاً يعبد ويدعى ، فإنه لا يخلق ولا يرزق ، وهو سبحانه لا مانع لما أعطى ، ولا معطي لما منع ، ولا ينفع ذا الجند منه الجند .

ومن دعا من لا يسمع دعاءه أو يسمع ولا يستجيب له فدعاؤه باطل وضلال ، وكل من سوى الله إما أنه لا يسمع دعاء الداعي ، أو يسمع ولكن لا يستجيب له ، فإن غير الله لا يستقل بفعل شيء ألبته ، وقد قال تعالى : ﴿ قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ

دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكَ
وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ * وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ﴿ [سبا : ٢٢ - ٢٣]
فغير الله لا مالك لشيء ولا شريك في شيء ، ولا هو معاون للرب في شيء ، بل قد
يكون له شفاعة إذا كان من الملائكة والأنبياء والصالحين ، ولكن لا تنفع الشفاعة
عنده إلا لمن أذن له ، فلا بد أن يأذن للشافع أن يشفع ، وأن يأذن للمشفوع له أن
يشفع له ، ومن دونه لا يملكون الشفاعة ألبتة ، فلا يصلح من سواه لأن يكون إلهاً
معبوداً ، كما لا يصلح أن يكون خالقاً رازقاً ، لا إله إلا هو وحده لا شريك له ، له
الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير .

فصل

وهؤلاء كان من أعظم أسباب ضلالهم مشاركتهم للفلاسفة وتلقيهم عنهم ، فإن
أولئك القوم من أبعد الناس عن الاستدلال بما جاء به الرسول ، فإن الرسول بعث
بالبينات والهدى، يبين الأدلة العقلية ، ويخبر الناس بالغيب الذي لا يمكنهم معرفته
بعقولهم ، وهؤلاء المتفلسفة يقولون : إنه لم يفد الناس علماً بخبره ولا بدالاته ،
وإنما خاطب خطاباً جمهورياً ليصلح به العامة ، فيعتقدوا في الرب والمعاد اعتقاداً
ينفعهم وإن كان كذباً وباطلاً . وحقيقة كلامهم أن الأنبياء تكذب فيما تخبر به ، لكن
كذباً للمصلحة ، فامتنع أن يطلبوا من خبرهم علماً ، وإذا لم تكن أخبارهم مطابقة
للمخبر عنه فكيف يثبتون أدلة عقلية على ثبوت ما أخبروا به ، والمتكلمون الذين
يقولون : إنهم لا يخبرون إلا بصدق ولكن يسلكون في العقلية غير طريقهم مبتدعون
مع إقرارهم بأن القرآن اشتمل على الأدلة العقلية ، فكيف بهؤلاء الملاحدة
المغتربين ، ولهذا لا يعتنون بالقرآن ولا تفسيره ولا بالحديث وكلام السلف ، وإن
تعلموا من ذلك شيئاً فلاجل تعلق الجمهور به ، ليعيشوا بينهم بذكره لا لاعتقادهم
موجبه في الباطن .

وهذا بخلاف طوائف المتكلمين ، فإنهم يعظمون القرآن في الجملة وتفسيره
مع ما فيهم من البدع .

ولهذا لما استولى التتار على بغداد ، وكان الطوسي منجماً لهولاً واستولى على كتب الناس الوقف والملك ، فكان كتب الإسلام مثل التفسير والحديث والفقه والرقائق يعدمها ، وأخذ كتب الطب والنجوم والفلسفة والعربية ، فهذه عنده هي الكتب المعظمة ، وكان بعض من أعرفه قارئاً خطياً ، لكن كان يعظم هؤلاء ويرتاض رياضة فلسفية سحرية ، حتى يستخدم الجن ، وكان بعض الشياطين ألقى إليه أن هؤلاء يستولون على دار الإسلام ، فكان يقول لبعض أصحابنا : يا فلان عن قليل يرى هذا الجامع جامع دمشق يقرأ فيه المنطق والطبيعي والرياضي والإلهي ، ثم يرضيه فيقول : والعربية أيضاً ، والعربية إنما احتاج المسلمون إليها لأجل خطاب الرسول بها ، فاذا أعرض عن الأصل كان أهل العربية بمنزلة شعراء الجاهلية أصحاب المعلقات السبع ونحوهم من حطب النار .

فصل

أول التفرق والابتداع في الإسلام بعد مقتل سيدنا عثمان وافتراق المسلمين ، فلما اتفق علي ومعاوية على التحكيم أنكرت الخوارج وقالوا : لا حكم إلا لله ، وفارقوا جماعة المسلمين ، فأرسل إليهم ابن عباس فناظرهم فرجع نصفهم ، والآخرين أغاروا على ماشية الناس واستحلوا دماءهم فقتلوا ابن خباب ، وقالوا : كلنا قتلة ، فقاتلهم علي ، وأصل مذهبهم تعظيم القرآن وطلب أتباعه ، لكن خرجوا عن السنة والجماعة ، فهم لا يرون اتباع السنة التي يظنون أنها تخالف القرآن ، كالرجم ونصاب السرقة وغير ذلك ، فضلوا ، فإن الرسول أعلم بما أنزل الله عليه ، والله قد أنزل عليه الكتاب والحكمة ، وجوزوا على النبي أن يكون ظالماً فلم ينقادوا لحكم النبي ولا لحكم الأئمة بعده ، بل قالوا : إن عثمان وعلياً ومن والاهما قد حكموا بغير ما أنزل الله ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المائدة : ٤٤] فكفروا المسلمين بهذا وبغيره ، وتكفيرهم وتكفير سائر أهل البدع مبني على مقدمتين باطلتين :

أحدهما : إن هذا يخالف القرآن .

والثانية : أن من خالف القرآن يكفر ، ولو كان مخطئاً أو مذبذباً معتقداً للوجوب والتحريم .

وبإزائهم الشيعة غلوا في الأئمة وجعلوهم معصومين يعلمون كل شيء ، وأوجبوا الرجوع إليهم في جميع ما جاءت به الرسل ، فلا يعرجون لا على القرآن ولا على السنة ، بل على قول من ظنوه معصوماً ، وانتهى الأمر إلى الائتمام بإمام معدوم لا حقيقة له ، فكانوا أضل من الخوارج ، فإن أولئك يرجعون إلى القرآن وهو حق وإن غلطوا فيه ، وهؤلاء لا يرجعون إلى شيء بل إلى معدوم لا حقيقة له ، ثم إنما يتمسكون بما ينقل لهم عن بعض الموق فيتمسكون بنقل غير مصدق عن قائل غير معصوم ، ولهذا كانوا أكذب الطوائف ، والخوارج صادقون ، فحديثهم من أصح الحديث ، وحديث الشيعة من أكذب الحديث ، ولكن الخوارج دينهم المعظم مفارقة جماعة المسلمين واستحلال دمائهم وأموالهم ، والشيعة تختار هذا لكنهم عاجزون ، والزيدية تفعل هذا والإمامية تارة تفعله وتارة يقولون : لا نقتل إلا تحت راية إمام معصوم ، والشيعة استتبخوا أعداء الملة من الملاحدة مثل القرامطة والباطنية وغيرهم ، ولهذا أوصت الملاحدة مثل القرامطة الذين كانوا في « البحرين » وهم من أكفر الخلق ، ومثل قرامطة المغرب ومصر وهم كانوا يستترون بالتشيع ، أوصوا بأن يدخل على المسلمين من باب التشيع ، فإنهم يفتحون الباب لكل عدو للإسلام من المشركين وأهل الكتاب والمنافقين ، وهم من أبعد الناس عن القرآن والحديث كما قد بسط هذا في مواضع .

والمقصود أن النبي ﷺ قال : « إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله » فحضر على كتاب الله ثم قال : « وعترتي أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي ، ثلاثاً »^(١) فوصى المسلمين بهم ، لم يجعلهم أئمة يرجع المسلمون إليهم ، فانتحلت الخوارج كتاب الله وانتحلت الشيعة أهل البيت ، وكلاهما غير متبع لما انتحله ، فإن الخوارج خالفوا

(١) رواه مسلم رقم (٢٤٠٨) في فضائل الصحابة : باب من فضائل علي رضي الله عنه ، وأحمد في « المسند » ٣٦٧/٤ والدارمي ٤٣١/٢ و٤٣٢ من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه ، ورواه أيضاً أحمد في « المسند » ١٤/٣ و١٧ و٢٦ و٥٩ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

السنة التي أمر القرآن باتباعها ، وكَفَرُوا الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ أَمَرَ الْقُرْآنَ بِمُؤَالَاتِهِمْ ، ولهذا تأول سعد بن أبي وقاص فيهم هذه الآية ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴾ * الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ [البقرة : ٢٦ - ٢٧] وصاروا يتتبعون المتشابه من القرآن فيتأولونه غير تأويله من غير معرفة منهم بمعناه ، ولا رسوخ في العلم ولا اتباع للسنة ، ولا مراجعة لجماعة المسلمين الذين يفهمون القرآن ، وأما مخافة الشيعة لأهل البيت فكثيرة جداً قد بسطت في مواضع .

فصل

ثم حدث في آخر عصر الصحابة القدريّة ، فكانت الخوارج تتكلم في حكم الله الشرعي أمره ونهيه وما يتبع ذلك من وعده ووعيده ، وحكم من وافق ذلك ومن خالفه ، ومن يكون مؤمناً وكافراً ، وهي مسائل الأسماء والأحكام وسموا محكمة لخوضهم في التحكيم بالباطل ، وكان الرجل إذا قال : لا حكم إلا لله ، قالوا : هو محكم ، أي خائض في حكم الله ، فخاض أولئك في شرع الله بالباطل .

وأما القدريّة فخاضوا في قدره بالباطل ، وأصل ضلالهم ظنهم أن القدر يناقض الشرع ، فصاروا حزبين : حزباً يعظمون الشرع والأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، واتباع ما يحبه الله ويرضاه ، وهجر ما يبغضه وما يسخطه ، وظنوا أن هذا لا يمكن أن يجمع بينه وبين القدر ، فقطعوا ما أمر الله به أن يوصل ، ونقضوا عهد الله من بعد ميثاقه ، كما قطعت الخوارج ما أمر الله به أن يوصل من اتفاق الكتاب والسنة وأهل الجماعة ، ففرقوا بين الكتاب والسنة وفرقوا بين الكتاب وجماعة المسلمين ، وفرقوا بين المسلمين فقطعوا ما أمر الله به أن يوصل .

وكذلك القدريّة فصاروا حزبين حزباً يغلب الشرع فيكذب بالقدر وينفيه أو ينفي بعضه ، وحزباً يغلب القدر فينفي الشرع في الباطن أو ينفي حقيقته ، ويقول : لا فرق بين ما أمر الله به وما نهى عنه في نفس الأمر ، الجميع سواء ، وكذلك أولياؤه

وأعداؤه ، وكذلك ما ذكر أنه يحبه وذكر أنه يبغضه ، لكنه فرق بين المتماثلين بمحض المشيئة، يأمر بهذا، وينهى عن مثله ، فجحدوا الفرق والفصل الذي بين التوحيد والشرك ، وبين الإيمان والكفر ، وبين الطاعة والمعصية ، وبين الحلال والحرام ، كما أن أولئك وإن أقرروا بالفرق فأنكروا الجمع ، وأنكروا أن يكون الله على كل شيء قدير ، ومنهم من أنكر أن يكون الله بكل شيء عليمًا ، وأنكروا أن يكون خالقًا لكل شيء ، وأن يكون ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنكروا أن يكون الله فعالاً لما يشاء .

وأثبتوا لغير الله الانفراد بالأحداث ، وشركاء خلقوا كخلقه ، كما فعلت المجوس واعتقدوا أنه لا يمكن الإيمان بأمره ونهيه إلا مع تعجيزه أو تجهيله ، وأنه لا يمكن أن يوصف بالاحسان والكرم إن لم يجعل عاجزاً ، وإلا لزم أن يكون بخيلاً ، كما أن القدرية المجبرة قالوا : لا يمكن أن يجعل عالماً قادراً إلا بتسفيهه وتجويره .

فهؤلاء نفوا حكمته وعدله ، وأولئك نفوا قدرته ومشيئته ، أو قدرته ومشيئته وعلمه ، وهؤلاء ضاهوا المجوس في الإشراك بربوبيته حيث جعلوا غيره خالقاً ، وأولئك ضاهوا المشركين الذين لا يفرقون بين عبادته وعبادة غيره ، بل يجوزون عبادة غيره كما يجوزون عبادته ، ويقولون ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا ﴾ الآية [الأنعام : ١٤٨] وهؤلاء منتهى توحيدهم توحيد المشركين وهو توحيد الربوبية ، فأما توحيد الإلهية المتضمن للأمر والنهي ، ولكون الله يحب ما أمر به ويبغض ما نهى عنه ، فهم ينكرونه ، ولهذا هم أكثر اتباعاً لأهوائهم وأكثر شركاً وتجويزاً من المعتزلة ، ومنتهى متكلمهم وعبادهم تجويز عبادة الأصنام ، وإن العارف لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة كما ذكر ذلك صاحب « منازل السائرين » .

وأما عبادة الأصنام فباح بها متأخروهم كالرازي صنف فيها مصنفاً ، وابن عربي وابن سبعين وأمثالهما يصرحون بجواز عبادتها ، وبالإنكار على من أنكر ذلك ، وهم متناقضون في ذلك .

فالقدرية أصلهم أنه لا يمكن إثبات قدرته وحكمته ، إذ لو كان قادراً لفعل غير

ما فعل ، فلما لم يفعله دل على أنه غير قادر ، وقالوا : يثبت حكمته كما يثبت حكمه ، لأن نفي ذلك يوجب السفه والظلم ، وهو منزّه عنه ، بخلاف ما لم يقدر عليه فإنه معذور إذا لم يفعله فلا يلام عليه .

وقال المجبرة : بل قدرته ثابتة بلا حكمة ، ولا يجوز أن يفعل لحكمة ، لأن ذلك إنما يكون لمن يحتاج إلى الفعل وهو منزّه عن الحاجة ولا عدل ولا ظلم ، بل كل ما أمكن فعله فهو عدل وليس في الأفعال ما هو حسن ينبغي الأمر به ، وقبيح ينبغي النهي عنه ، ولا معروف ومنكر ، بل يجوز أن يأمر بكل شيء وينهى عن كل شيء .

ثم من حقق منهم أنكر الشرع بالكلية وأنكر النبوات ، مع أنه مضطر إلى أن يأمر بشيء وينهى عن شيء ، فإن هذا لازم لجميع الخلق لا يجدون عنه محيصاً ، لكن من اتبع الأنبياء يأمر بما ينفعه وينفع غيره ، وينهى عما يضره ويضر غيره ، ومن خالف الأنبياء فلا بد أن يأمر بما يضر وينهى عما ينفع ، فيستحق عذاب الدنيا والآخرة .

وأما من كان منهم مقرأً بالنبوة فأنكر الشرع في الباطن . وقال : العارف لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة ، فصار منافقاً يظهر خلاف ما يبطن ويقول الشرع لأجل المارستان ، ولهذا يسمون باطنية كما سموا الملاحدة باطنية ، فان كلاهما يبطن خلاف ما يظهر ، يبطن تعطيل ما جاء به الرسول من الأمر والنهي .

فتمتهى الجهمية المجبرة إما مشركون ظاهراً وباطناً ، وإما منافقون فيبطنون الشرك ، ولهذا يظنون بالله ظن السوء ، وأنه لا ينصر محمداً وأتباعه ، كما قال تعالى ﴿ وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنُّ السَّوِّ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوِّ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [الفتح: ٦] ، وهم يعقلون بقوله : ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾ ، وبأنه يفعل ما يشاء ، ولذلك لما ظهر المشركون التتار وأهل الكتاب كثر في عبادهم وعلمائهم من صار مع المشركين وأهل الكتاب وارتد عن الإسلام إما باطناً وظاهراً ، وإما باطناً وقال : إنه مع الحقيقة زمع المشيئة الإلهية ، وصاروا يحتجون لمن هو معظم

لرسل عما [لا] يوافق على تكذيبه بأن ما يفعله من الشرك والخروج عن الشريعة وموالاة المشركين وأهل الكتاب والدخول في دينهم ، ومجاهدة المسلمين معهم هو بأمر الرسول .

فتارة يأتيهم شياطينهم بما يخلون لهم أنه مكتوب من نور ، وأن الرسول أمر بقتال المسلمين مع الكفار ، لكون المسلمين قد عصوا ، ولما ظهر أن مع المشركين وأهل الكتاب خفراً لهم من الرجال المسمين برجال الغيب ، وأن لهم خوارق يقتضي أنهم أولياء الله ، صار الناس من أهل العلم ثلاثة أحزاب : حزب يكذبون بوجود هؤلاء ، ولكن عاينهم الناس ، وثبت ذلك عن عاينهم أو حدثه الثقات بما رأوه ، [و] هؤلاء إذا رأوهم أو تيقنوا وجودهم خضعوا لهم ، وحزب عرفوهم ورجعوا إلى القدر واعتقدوا أن ثم في الباطن طريقاً إلى الله غير طريقة الأنبياء ، وحزب ما أمكنهم أن يجعلوا أولياء الله خارجاً عن دائرة الرسول ، فقالوا : يكون الرسول هو ممدداً للطائفتين لهؤلاء وهؤلاء ، فهؤلاء معظمون للرسول جاهلون بدينه وشرعه ، والذين قبلهم يجوزون لاتباع دين غير دينه وطريق غير طريقه .

وكانت هذه الأقوال الثلاثة بدمشق لما فتحت عكة ، ثم تبين بعد ذلك أن هؤلاء من أتباع الشياطين ، وأن رجال الغيب هم الجن ، وأن الذين مع الكفار شياطين ، وأن من وافقهم من الإنس فهو من جنسهم شيطان من شياطين الإنس أعداء الأنبياء ، كما قال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا ﴾ [الأنعام : ١١٢] .

وكان سبب الضلال عدم الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ، وأصله قول الجهمية الذين يسعون بين المخلوقات فلا يفرقون بين المحبوب والمسخوط ، ثم إنه بعد ذلك جرت أمور يطول وصفها .

ولما جاء قازان وقد أسلم دمشق انكشفت أمور أخرى ، فظهر أن اليونسية كانوا قد ارتدوا وصاروا كفاراً مع الكفار .

وحضر عندي بعض شيوخهم واعترف بالردة عن الإسلام ، وحدثني بفصول

كثيرة ، فقلت له لما ذكر لي احتجاجهم بما جاءهم من أمر الرسول : فهب أن المسلمين كأهل بغداد كانوا قد عصوا ، وكان في بغداد بضعة عشر بغياً ، فالجيش الكفار المشركون الذين جاؤوا كانوا شراً من هؤلاء ، فإن هؤلاء كن يزنين ، اختياراً ، فأخذ أولئك المشركون عشرات ألوف من حرائر المسلمين وسرايهم بغير اختيارهم وردوهم عن الإسلام الى الكفر ، وأظهروا الشرك وعبادة الأصنام ودين النصارى ، وتعظيم الصليب ، حتى بقي المسلمون مقهورين مع المشركين وأهل الكتاب مع تضاعيف ما كان يفعل من المعاصي ، فهل يأمر محمد ﷺ بهذا ويرضى بهذا ، فتبين له وقال : لا والله .

وأخبرني عن ردة من ارتد من الشيوخ عن الإسلام لما كانت شياطين المشركين تكرهم على الردة في الباطن وتعذبهم ان لم يرتدوا .

فقلت : كان هذا لضعف إيمانهم وتوحيدهم ، والمادة التي يشهدونها من جهة الرسول ، وإلا فالشياطين لا سلطان لهم على قلوب الموحدين ، وهذا وأمثاله ما كانوا يعتقدون أنهم شياطين ، بل أنهم رجال من رجال الغيب الإنس وكلهم الله بتصرف الأمر .

فبينت لهم أن رجال الغيب هم الجن كما قال تعالى : ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن : ٦] ومن ظن أنهم إنس فمن جهله وغلطه ، فإن الإنس يؤنسوا أي يشهدون ويرون ، إنما يحتجب الإنسي أحياناً لا يكون دائماً محتجباً عن أبصار الإنس ، بخلاف الجن فإنهم كما قال الله ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف : ٢٧] .

وكان غير هذا من المشايخ من يذكر عن الشيخ محمد بن السكران أن هولاء ملك المشركين لما دخل بغداد رأى ابن السكران شيخاً محلول الرأس على صورة شيخ من مشايخ الدين والطريق آخذاً بفرس هولاء ، قال : فلما رأيته أنكرت هذا واستعظمت أن يكون شيخ من شيوخ المسلمين يقود فرس ملك المشركين لقتل المسلمين ، فقلت : يا هذا أو كلمة نحو هذا ، فقال : تأمر بأمر ، أو قال له : هل

تفعل هذا بأمر أو فعلت هذا بأمر ، فقال : نعم بأمر ، فسكت ابن السكران وأقنعه هذا الجواب ، وكان هذا لقلة علمه بالفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ، وظن أن ما يؤمر به الشيوخ في قلوبهم هو من الله ، وأن من قال : حدثني قلبي عن ربي ، فإن الله هو ينجيه ، ومن قال : أخذتم علمكم ميتاً عن ميت ، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت هو كذلك ، وهذا أضل من ادعى الاستغناء عن الأنبياء وأنه لا يحتاج الى واسطتهم .

وجواب هذا أن يقال له : بأمر من تؤمر ، فإن قال : بأمر الله ، قيل : بأمر الله الذي بعث به رسوله وأنزل به القرآن ، أم بأمر وقع في قلبك ، فإن قال : بالأول ظهر كذبه ، فإنه ليس فيما يأمر الله به رسوله أن يأتي بالكفار المشركين وأهل الكتاب لقتل المسلمين وسبيهم وأخذ أموالهم ، لأجل ذنوب فعلوها ، ويجعل الدار تعبد بها الأوثان ويضرب فيها بالنواقيس ، ويقتل قراء القرآن وأهل العلم بالشرع ، ويعظم النجسية علماء المشركين وقساوسة النصارى وأمثال ذلك ، فإن هؤلاء أعظم عداوة لمحمد ﷺ وهو من جنس مشركي العرب الذين قاتلوه يوم أحد ، وأولئك عصاة من عصاة أمته ، وإن كان فيهم منافقون كثيرون ، فالمنافقون يبتلون نفاقهم .

وإن قال بأمر وقع في قلبي ، لم يكذب ، لكن يقال : من أين لك أن هذا رحماني ، ولم لا يكون الشيطان هو الذي أمرك بهذا ، وقد علمت أن ما يقع في قلوب المشركين وأهل الكتاب هو من الشيطان ، فإن رجع إلى توحيد الربوبية وأن الجميع بمشيئته ، قيل له : فحينئذ يكون ما يفعله الشيطان والمشركون وأهل الكتاب هو بالأمر ، ولا ريب أنه بالأمر الكوني القدري ، فجميع الخلق داخلون تحته ، لكن من فعل بمجرد هذا الأمر لا بأمر الرسول ، وإنما يكون من جنس شياطين الإنس والجن ، وهو مستوجب لعذاب الله في الدنيا والآخرة ، وهو عابد لغير الله ، متبع لهواه ، وهو ممن قال الله فيه : ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص : ٨٥] وممن قال فيهم الشيطان : ﴿فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ [ص : ٨٢ - ٨٣] قال الله : ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر : ٤٢] ، وقال تعالى : ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ

آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ﴿النحل : ٩٩ - ١٠٠﴾ وقال تعالى : ﴿إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ * وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ اتَّقُوا اللَّهَ عَلَىٰ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف : ٢٧ - ٢٨] .

فكيف تأمر بالشرك والكفر وتسلط الكفار من المشركين وأهل الكتاب على المسلمين وقتل الكفار للمسلمين ، هذا لا يأمر الله به ، كما لا يأمر بالفحشاء ، فإن هذا من أفحش الفواحش ، إذا جعلت الفاحشة اسماً لكل ما يعظم قبحه ، فكانت جميع القبائح السيئة داخلة في الفحشاء .

وكان أيضاً بالشام بعض أكابر الشيوخ بعلبك الشيخ عثمان شيخ دير ناعس يأتيه خفير الفرنج النصارى راكباً أسداً ، ويخلو به ويناجيه ، ويقول : يا شيخ عثمان وكلت بحفظ خنازيرهم فيعذره عثمان وأتباعه في ذلك ويرون ان الله أمره بهذا كما أمر الخضر أن يفعل ما فعل ، كما عذر ابن السكران وأمثاله لخفراء المشركين التتار . والجواب لهذا كالجواب لذلك ، يقال له : وكلك الله تعالى بهذا ؟! الذي أنزل على لسان نبيه الدين أمر أن يوالي المسلمين وأن لا يتخذ اليهود والنصارى أولياء ، بل أمرك أن تبغضهم وتجاهدهم بما استطعت ، فهل هو أمرك أن تتوكل بحفظ خنازيرهم ، فإن قال هذا ، ظهر كذبه ، وإن قال : بل هو أمر ألقى في قلبي ، لم يكذب ، وقيل له : فهذا من أمر الشيطان لا من أمر الرحمن الذي أنزل به كتبه وأرسل به رسله ، ولكنه من الأمر الذي هو كونه وقدره كشرك المشركين الذين قالوا : لو شاء الله ما أشركنا ولا آبأؤنا .

ومن هؤلاء من يظن أن الرجال الذين يؤيد بهم الكفار من المشركين وأهل الكتاب هم أولياء الله ، ولا يجب عليهم اتباع الرسول ، كالملائكة الموكلة ببني آدم المعقبات .

فقلت لشيخ كان من شيوخهم : محمد أرسل إلى الثقلين الإنس والجن ولم يرسل إلى الملائكة ، فكل إنسي أو جنني خرج عن الإيمان به فهو عدو لله لا ولي لله بخلاف الملائكة .

ثم يقال له : الملائكة لا يعاونون الكفار على المعاصي ، ولا على قتال المسلمين ، وإنما يعاونهم على ذلك الشياطين ، ولكن الملائكة قد تكون موكلة بخلقهم ورزقهم وكتابة أعمالهم ، فإن ذلك ليس بمعصية ، فهذا الجواب بالفرق بينهم وبين الملائكة من هذين الوجهين .

وقد ظهر أنهم من جنس الشياطين ، لا من جنس الملائكة ، وكان هذا الشيخ هو وأبوه من خفراء الكفار ، وكان والده يقال له : محمد الخالدي نسبة الى شيطان كان يقربه يقال له : الشيخ خالد ، وهم يقولون : إنه من الإنس من رجال الغيب .

وحدثني الثقة عنه أنه كان يقول : الأنبياء ضيعوا الطريق ، ولعمري لقد ضيعوا طريق الشياطين ، شياطين الإنس والجن ، وهؤلاء المشايخ الذين يحبون المسلمين ولكن يوالون الشيوخ الذين يوالون المشركين الذين هم خفراء الكفار ، ويظنون أنهم من أولياء الله اشتروا هم وهم في أصل ضلالة ، وهو أنهم جعلوا الخوارق الشيطانية من جنس الكرامات الرحمانية ، ولم يفرقوا بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُفِضَ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴾ [الزخرف : ٣٦] .

فهؤلاء وهؤلاء عشوا عن ذكر الرحمن الذي أنزله وهو الكتاب والسنة ، وعن الروح الذي أوحاه الله إلى نبيه الذي جعله الله نوراً يهدي به من يشاء من عباده ، وبه يحصل الفرق بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ، ولم يفرقوا بين آيات الأنبياء ومعجزاتهم وبين خوارق السحرة والكهان ، إذ هذا مذهب الجهمية المجبرة ، وهؤلاء كلهم يشتركون في هذا المذهب فلا يجعلون الله يحب ما أمر به ويغض ما نهى عنه ، بل يجعلون كل ما قدره وقضاه ، فإنه يحبه ويرضاه ، فتبقى جميع الأمور عندهم سواء ، وإنما يتميز بنوع من الخوارق ، فمن كان له خارق من أولياء الله وخضعوا له إما اتباعاً له ، وإما موافقة له ومحبة ، وإما أن يسلموا له حاله فلا يحبوه ولا يبغضوه ، إذ كانت قلوبهم لم يبق فيها من الإيمان ما يعرفون به المعروف وينكرون به المنكر في هذا الموضع .

وقد ثبت في « الصحيح »^(١) عن النبي ﷺ أنه قال : « من رأى منكماً منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » وفي رواية لمسلم « من جاهدكم بيده فهو مؤمن ، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن ، ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن ، ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل » وميت الأحياء الذين لا يعرفون معروفاً ولا ينكرون منكراً .

وفي حديث حذيفة الذي في « صحيح مسلم »^(٢) أن الفتنة تعرض على القلوب كعرض الحصر عوداً عوداً فأيا قلب أنكرها نكتت فيه نقطة بيضاء ، وأيا قلب أشربها نكتت فيه نقطة سوداء حتى تبقى القلوب على قلبين ، قلب أبيض مثل الصفا لا يضره فتنة ما دامت السموات والأرض ، وقلب أسود مربداً [كالكوز مُجْحِياً] لا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً إلا ما أشرب من هواه .

فهؤلاء العباد الزهاد الذين عبدوا الله بآرائهم وذوقهم ووجدهم لا بالأمر والنهي متتاهم اتباع أهوائهم ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ القصص : ٥ لا سيما إذا كانت حقيقتهم هي قول الجهمية المجبرة ، فأروا أن جميع الكائنات اشتركت في المشيئة ولم يميز بعضها عن بعض ، فإن الله يحب هذا ويرضاه ، وهذا يبغضه ويسخطه ، فإن الله يحب المعروف ويبغض المنكر ، فإذا لم يفرقوا بين هذا وهذا نكت في قلوبهم نكت سود ، فسود قلوبهم ، فيكون المعروف ما يهوونه ويحبونه ويجدون ويذوقونه ، ويكون المنكر ما يهوون وبغضه وتنفر عنه قلوبهم كالمشركين الذين كانوا ﴿عَنِ التَّذِكَةِ مُعْرِضِينَ﴾ * كَانَهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنَفِرَةٌ فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ [المدثر : ٤٩ - ٥١] ولهذا يوجد في هؤلاء وأتباعهم من ينفرون عن القرآن

(١) رواه مسلم رقم (٤٩) و(٥٠) في الإيمان : باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان ، وأحمد في « المسند » ١٠/٣ و٤٩ و٥٢ و٥٣ و٥٤ و٩٢ والترمذي رقم (٢١٧٣) في الفتن : باب ما جاء في تغيير المنكر باليد أو بالقلب ، وأبوداود رقم (٤٣٤٠) في الملاحم : باب الأمر والنهي ، ورقم (١١٤٠) في صلاة العيدين : باب الخطبة يوم العيد ، والنسائي ١١١/٨ و١١٢ في الإيمان ، باب تفاضل أهل الإيمان ، وابن ماجه رقم (٤٠١٣) في الفتن : باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، كلهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) رواه مسلم رقم (١٤٤) في الإيمان : باب بيان أن الاسلام بدء غريباً وسيعود غريباً .

والشرع ، كما تنفر الحمر المستنفرة التي تفر من الرماة ، ومن الأسد ، ولهذا يوصفون بأنهم إذا قيل لهم قال المصطفى نفروا .

وكان الشيخ إبراهيم بن معضاد يقول لمن رآه من هؤلاء كاليونسية والاحمدية : يا خنازير ! يا أبناء الخنازير ! ما أرى الله ورسوله عندكم رائحة ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلٌّ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنَشَّرَةً﴾ [المذثر : ٥٢] .

كل منهم يريد أن يحدثه قلبه عن ربه ، فيأخذ عن الله بلا واسطة الرسول ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ ، اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام : ١٢٤] وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود هنا أن قول القدرية الجهمية المجبرة أعظم مناقضة لما جاءت به الرسل من قول النفاة ، ولهذا لم يكن هؤلاء مظهرين لهذا في زمن السلف ، بل كلما ضعف نور النبوة أظهروا حقيقة قولهم ، فإنه من جنس قول المشركين المكذِّبين للرسل ، ومنتهاهم الشرك وتكذيب الرسل ، وهذا جماع الكفر ، كما أن التوحيد وتصديق الرسل جماع الإيمان ، ولهذا صاروا مع أهل الكفر المحض من المشركين وأهل الكتاب ، وبسط هذه الأمور له موضع آخر .

والمقصود هنا أن القدرية المجبرة من جنس المشركين ، كما أن النافية من جنس المجوس ، وأن المجبرة ما عندهم سوى القدرة والمشئة في نفس الأمر ، والنافية تنفي القدرة العامة والمشئة التامة ، وتزعم أنها تثبت الحكمة والعدل ، وفي الحقيقة كلاهما ناف للحكمة والعدل والمشئة والقدرة ، كما قد بسط في مواضع .

وأولئك يتعلقون بقوله : ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء : ٢٣] والله يفعل ما يشاء، وهذا ذكره الله إثباتاً لقدرته لا نفياً لحكمته وعدله ، بل بين سبحانه أنه يفعل ما يشاء، فلا أحد يمكنه أن يعارضه إذا شاء شيئاً ، بل هو قادر على فعل ما يشاء ، بخلاف المخلوق الذي يشاء أشياء كثيرة ولا يمكنه أن يفعلها ، ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح « لا يقولنَّ أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت ، اللهم ارحمني إن

شئت ، فإن الله لا مكره له ، ولكن ليعزم المسألة»^(١) وذلك أنه إنما يقال افعل كذا إن شئت لمن قد يفعله مكرهاً ، فيفعل ما لا يريد لدفع ضرر الإكراه عنه ، والله تعالى لا مكره له ، فلا يفعل إلا ما يشاء .

فقوله تعالى : إن الله يفعل ما يشاء ويغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ، ونحو ذلك هو لإثبات قدرته على ما يشاء ، وهذا رد لقول القدرية النفاة الذين يقولون : إنه لم يشأ كل ما كان ، بل لا يشاء إلا الطاعة ، ومع هذا فقد شاءها ولم يكن ممن عصاه ، وليس هو قادراً عندهم على أن يجعل العبد لا مطيعاً ولا عاصياً .
فهذه الآيات التي تحتج بها المجبرة تدل على فساد مذهب النفاة ، كما أن الآيات التي يحتج بها النفاة تدل على أنه حكم عادل لا يظلم مثقال ذرة ، وأنه لم يخلق الخلق عبثاً ، ونحو ذلك يدل على فساد قول المجبرة ، وليس في هذه الآيات ولا هذه ما يدل على صحة قول واحدة من الطائفتين ، بل ما تحتج به كل طائفة يدل على فساد مذهب الأخرى ، وكلا القولين باطل ، وهذا هو الذي نهى عنه النبي ﷺ في الحديث الذي في « المسند » وغيره وبعضه في « صحيح مسلم » عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ « انه خرج على أصحابه وهم يمارون في القدر وهذا يقول ألم يقل الله كذا ، وهذا يقول : ألم يقل الله كذا ، فكأنما فقيء في وجهه حب الرمان ، فقال : « أبهذا أمرتم أم إلى هذا دعيتم ، أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض »^(٢) ولهذا قال أحمد في بعض مناظرته لمن صار يضرب الآيات بعضها ببعض : إنا قد نهينا عن هذا .

(١) رواه البخاري ١١/١١٨ في الدعوات : باب ليعزم المسألة فإنه لا مكره له ، وفي التوحيد : باب في المشيئة والارادة ، ومسلم رقم (٢٦٧٩) في الذكر والدعاء : باب العزم بالدعاء ولا يقل : إن شئت ، و« الموطأ » ٢١٣/١ في القرآن : باب ما جاء في الدعاء ، والترمذي رقم (٣٤٩٢) في الدعوات : باب رقم ٧٩ ، وأبو داود رقم (١٤٨٣) في الصلاة : باب الدعاء . من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) رواه أحمد في « المسند » ٢/١٧٨ و ١٩٥ - ١٩٦ ، وابن ماجة رقم (٨٥) في المقدمة : باب في القدر ، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ، وإسناده حسن ، ورواه مسلم مختصراً من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ، رقم (٢٦٦٦) في العلم : باب النهي عن اتباع متشابه القرآن ، ورواه الترمذي رقم (٢١٣٤) في القدر : باب ما جاء في التشديد في الخوض في القدر من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، ورواه الطبراني في « الكبير » من حديث أبي سعيد الخدري وأنس رضي الله عنهما ، كما في « مجمع الزوائد » ١٥٦/١ ، وهو حديث صحيح بشواهده .

فمن دفع نصوصاً يحتاج بها غيره، لم يؤمن بها ، بل آمن بما يحتاج هو به ،
وصار ممن يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض .

وهذا حال أهل الأهواء ، هم مختلفون في الكتاب ، مخالفون للكتاب متفقون
على مخالفة الكتاب ، وقد تركوا كلهم بعض النصوص وهو ما يجمع تلك الأقوال ،
فصاروا كما قال عن أهل الكتاب : ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا
مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾
[المائدة : ١٤] .

فإذا ترك الناس بعض ما أنزل الله وقعت بينهم العداوة والبغضاء، إذ لم يبق هنا
حق جامع يشتركون فيه ، بل تقطعوا أمرهم بينهم زبراً كل حزب بما لديهم فرحون ،
وهؤلاء كلهم ليس معهم من الحق إلا ما وافقوا فيه الرسول ، وهو ما تمسكوا به من
شرعه ، مما أخبر به وما أمر به ، وأما ما ابتدعوه فكله ضلالة كما قال ﷺ : « وإياكم
ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة »^(١) . وقد تكون تلك البدعة أعظم عندهم مما
أخذوا به من الشرعة ، يجعلون تلك هي الأصول العقلية ، كالقدرية المجبرة
والنفاة ، فكلاهما يجعل ما أحدثوه من الكلام في الأصول وهو الذي يسمونه العقليات
أعظم عندهم مما تلقوه من الشرع ، فالمعتزلة يجعلون العقليات هي الخبريات
والأمريات جميعاً ، فالواجبات الشرعية، لكن يقولون أيضاً: إن الشرع أوجبها ، ولكن
لهم فيها تخليط ليس هذا موضعه .

وكذلك ما ابتدعوه في الخبريات ، كإثبات حدوث العالم بطريقة الاعراض
واستلزامها للأجسام ، وهم ينفون الصفات والقدر ، ويسمون ذلك التوحيد والعدل .

وجهم بن صفوان وأتباعه هم أعظم نفياً منهم ، فإنهم ينفون الأسماء مع

(١) رواه أحمد في « المسند » ١٢٦/٤ و ١٢٧ وأبو داود رقم (٤٦٠٧) في السنة : باب في لزوم السنة ،
والترمذي رقم (٢٤٧٨) في العلم : باب ما جاء في الأخذ في السنة واجتناب البدع ، والدارمي رقم (٩٦) في
المقدمة : باب اتباع السنة ، وابن ماجه رقم (٤٢) في المقدمة : باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين ، من حديث
العباس بن سارية أبي نجيع ، وإسناده صحيح ، وقد صححه غير واحد من العلماء ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن
صحيح . انظر شرح هذا الحديث مفصلاً في « جامع العلوم والحكم » ص ٢٢٥ - ٢٣٦ للحافظ ابن رجب الحنبلي
رحمه الله تعالى .

الصفات ، وهم رؤوس المجبرة ، والأشعرية وافقتهم في الجبر، لكن نازعوه نزاعاً لفظياً في إثبات الكسب والقدرة عليه ، وهم يرون أن هذه الأصول العقلية وهي العلم بما يجب للرب ويمتنع عليه ، وما يجوز عليه من الأفعال، هي أعظم العلوم وأشرفها ، وأنهم برزوا بها على الصحابة ، وأن النبي لم يعلمها الصحابة، إما لكونه وكلها إلى استنباط الأمة ، وإما لكون الصحابة كانوا مشغولين عنها بالجهد، وإما لكونه قال لهم في ذلك ما لم يبلغوه ولم يشغلهم بالأدلة لاشتغالهم بالجهد .

وهذه هي الأصول العقلية التي يعتمدون عليها هم ومن يوافقهم ، كالقاضي أبي يعلى وأبي المعالي وأبي الوليد الباجي تبعاً للقاضي أبي بكر وأمثاله ، وهو وأتباعه يناقضون عبد الجبار وأمثاله ، كما ناقض الأشعري وأمثاله أبا علي وأبا القاسم .

وكل الأصول العقلية التي ابتدعتها هؤلاء وهؤلاء باطلة في العقل والشرع ؛ وإن كانت كل واحدة من الطائفتين تعتقد أنها أعظم الدين ويقدمونها على الأصول الشرعية ، فإنهم في ذلك بمنزلة ما يعظمه العباد والزهاد والفقراء والصوفية من الخوارق الشيطانية ، ويفضلونها على العبادات الشرعية، والعبادات الشرعية هي التي معهم من الإسلام، وتلك كلها باطلة ، وإن كانت أعظم عندهم من العبادات حتى يقولوا : نهاية الصوفي ابتداء الفقيه، ونهاية الفقيه ابتداء الموله ، وكذلك صاحب « منازل السائرين » يذكر في كل باب ثلاث درجات ، فالأولى وهي أهونها عندهم توافق الشرع في الظاهر ، والثانية قد توافق الشرع وقد لا توافق ، والثالثة في الأغلب لا سيما في التوحيد نخالف، والفناء والرجاء ونحو ذلك ، وهذا الذي ابتدعوه هو أعظم عندهم مما وافقوا فيه الرسل، وكثير من العباد يفضل نوافله على أداء الفرائض ، وهذا كثير ، والله أعلم .

والحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ، والحمد لله رب العالمين ؟

[تمت والله الحمد]

- اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله ٤٥
- أبهذا أمرتم أم إلى هذا دعيتم أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض ١٤٤
- أتي علي بزنادقة فحرقهم بالنار ولو كنت لم أحرقهم لنهي النبي ﷺ أن
يعذب بعذاب الله ٢١
- إذا سمعتم صياح الديكة فسلو الله من فضله فإنها رأت شيطاناً ٢١
- إذا التقى المسلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول في النار ٧٠
- إذا هم أحدكم ١١٦
- أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ٣٦
- أصدق كلمة قالها ليبد ١٢٨
- أفطننت أنك ملاقي ، قال : لا ، قال : فاليوم أنساك كما نسيتني ٨٩
- أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً ٣٦
- ألا إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد ٢٦
- ألا انها ستكون فتنة .. كتاب الله ، فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدهم ... ٨٨
- أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه ، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي .. ٨٨
- إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وبأقوام لا خلاق لهم ٦٣
- إنكم تختصمون إلي ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ٧٣ و ٧٦
- إني تارك فيكم الثقلين : كتاب الله وعترتي ١٣٣

- أو مسلم . . . [يا رسول الله أعطيت فلاناً وفلاناً وتركت . . .] ٣٨
- الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ٢٣
- الإسلام علانية والإيمان بالقلب . . . ٣٦ و ٣٨
- الإيمان بضع وستون شعبة أعلاها قول : لا إله إلا الله ٢٥
- اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد ٤٨
- تعرض الفتن على القلوب كالحصير عوداً عوداً ١٤٢
- ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم ٨٧
- الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور لا يعلمهن كثير من الناس ٩٣
- خير القرون قرني الذي بعثت فيهم ثم الذين يلونهم ١٥ و ٤٣
- خير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ٢٤
- رخص [ﷺ] في موضع أصبعين أو ثلاث أو أربعة من التحرير ٨٠
- فأخذته فذعته حتى سال لعابه على يدي وأمرت أن أربطه الى سارية ٥٩
- قد كان في الأمم قبلكم محدثون فإن يكن في أمتي منهم أحد فعمر منهم ٤٥ و ٤٩
- كل مسكر حرام ١٠
- لله أشد أذناً الى صاحب القرآن من صاحب القينة الى قينته ٨٧
- ما أذن الله لشيء كأذنه لنبي حسن الصوت يتغنّى بالقرآن ٨٧
- من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ١٤٢
- من رآني في المنام فقد رآني حقاً ، فإن الشيطان لا يتمثل في صورتني ٦٢
- من سأل القضاء واستعان عليه ٤٦
- من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة ٨٠
- ناقصات عقل ودين ٣١ و ٣٣
- وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة ١٤٥
- ﴿ وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة ﴾ ١٠٤ و ١٠٥
- لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ٤٣

- لا يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه ٤٥
- لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ٣٣
- لا يقولن أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت ، اللهم ارحمني إن شئت ١٤٣
- يا أبا القاسم ما تقول إذا وضع الله السماء على ذه والأرض على ذه ١٠٤
- يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم ٢١
- يطوي الله السموات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى ، ثم يقول : أين
الملوك أين الجبارون ١٠٥
- يقبض الله الأرض يوم القيامة ويطوي السماء بيمينه ثم يقول : أنا الملك
أين ملوك الأرض ١٠٥
- أحاديث ذم الخوارج ١٩
- حديث الشفاعة ٣٧
و ٢٥
- حديث المعراج ١١١
- روى أنهم يكونون في ربضها - الجنة - يراهم الانس من حيث لا يرون
الانس ٥٧

الدليل العام

الفرقان بين الحق والباطل

- ٣ فصل في الفرقان بين الحق والباطل وأن ذلك مبين بالكتاب والسنة النبوية .
- ٤ الفرقان هو القران الكريم .
- ٨ الفروق بين الخالق والمخلوق .
- ١٢ كلام الله عز وجل يجمع بين التماثلات ويفرق بين المختلفات .
- ١٣ حجة من لا يرى قتل الزنديق إذا أخفى زندقته .
- ١٣ النفاق على ثلاثة أوجه .
- ١٤ سنة الله تعالى في خلقه لا تتبدل ولا تتخلف .
- ١٥ علوم المتقدمين وأعمالهم خير من علوم وأعمال المتأخرين .
- ١٦ تعريف الخوارج والرافضة والقدرية والمرجئة .
- ١٧ فصل تأدب السلف إزاء الكتاب والسنة فلم يعارضوهما بعقل او ذوق .
- ٢٠ الشيعة يكثر فيهم الكذب بخلاف الخوارج .
- ٢٣ متى حدثت القدرية .
- ٢٤ متى وافقت القدرية الخوارج على تخليد العصاة وسلب الايمان عنهم .
- ٢٥ رأي المرجئة في معنى الإيمان .
- ٢٧ المرجئة عند أبي حنيفة والاستثناء عندهم .
- ٢٩ تحقيق تفسير الاستثناء عند السلف .
- ٣١ معنى الإيمان عند بعض الفرق .
- ٣٢ ليس للخوارج كتاب مصنف .
- ٣٣ الايمان يزيد وينقص .

- ٣٥ مذهب أهل السنة ان الإيمان يتفاضل من وجهين ، وأدلة ذلك .
- ٣٧ أقوال المرجئة ثلاثة ، وما يلزم هذه الأقوال .
- ٣٩ إذا اختلف الصحابة والتابعون على قولين فهل يجوز لمن بعدهم إحداث قول ثالث ؟
- ٤٠ أساس التفرق البعد عن الاعتصام بالقرآن .
- ٤٢ فصل : الفرقان بين الحق والباطل بالمتابعة لله ورسوله وعدمها .
- ٤٢ حكم من اخطأ بعد اجتهاده في طلب الحق .
- ٤٤ هل يكون فيمن بعد الصحابة من هو أفضل من بعض الصحابة المفضولين لا الفاضلين ؟
- ٤٥ الالهامات الصحيحة تتفق مع الحق من الكتاب والسنة ، وأدلتها .
- ٤٧ طاعة الله عز وجل بالاتباع يحصل بها اليقين وطمأنينة النفس .
- ٤٩ واجب أهل الإلهام اتباع ما أنزل الله تعالى كعمر رضي الله عنه .
- ٥٠ طرق العلم ثلاثة : الحس ، والنظر ، والخبر . .
- ٥٢ الجن مكلفون كالإنس ، وحكم مؤمنهم وكافرهم في الآخرة .
- ٥٣ تفسير ﴿استمتع بعضنا ببعض﴾ وامثلة الاستماع الجن والإنس .
- ٥٥ الفلاسفة لا يعرفون الجن والشياطين ، والحكمة من خلق الشهوة والغضب .
- ٥٦ الجن مكلفون كتكليف الانس ، ومحمد ﷺ مرسل الى الثقلين .
- ٥٨ القول على الخوارق والمعجزات .
- ٦١ حوادث للمؤلف رحمه الله تعالى مع الجن .
- ٦٢ الجنى قد يظهر بصورة الخضر أو موسى أو عيسى أو المسيح ومحمد عليهم الصلاة والسلام .
- ٦٢ الشيطان هو الذي أتى الى الحواريين وكلمهم ووصاهم بعد رفع المسيح عليه السلام .

| | |
|----|---|
| ٦٣ | قد يسلم خلق على أيدي الظلمة . |
| ٦٤ | مذهب المعتزلة خير من مذهب الرافضة والخوارج . |
| ٦٥ | الأشعرية ردوا من بدع المعتزلة والرافضة والجهمية وغيرهم ما انتفع به خلق كثير . |
| ٦٦ | المعتزلة أقرب الى اليهود ، والصوفية أقرب الى النصارى . |
| ٦٧ | فصل : التوراة والانجيل الصحيحة فيهما الهدى والنور . |
| ٦٩ | سبب أمر الصحابة بأن لا يكتب مع القرآن أسماء السور ولا التخميس والتفسير . |
| ٧٠ | النصارى ليسوا متفقين على صلب المسيح عليه السلام . |
| ٧٢ | فصل المواضع التي ذم الله فيها الذين لا يتبعون الا الظن . |
| ٧٤ | هل الفقه ظنون ، ورأي الرازي . |
| ٧٧ | رأي المؤلف رحمه الله تعالى في أن الفقه هل هو ظنون . |
| ٧٩ | فصل : كيف يبحث الفقيه . |
| ٨١ | المجتهد يؤجر ، وخطؤه مغفور له . |
| ٨٣ | تناقض المجبرة في فهم بعض الصفات لعدم التزام النصوص . |
| ٨٤ | الرد على قول الرازي : لا يجوز ان يتكلم الله تعالى بكلام ولا يعني به شيئاً . |
| ٨٦ | فصل في صفات الله الاختيارية وموقف المتكلمين منها . |
| ٨٨ | آراء في صفات الله الاختيارية وتعلقاتها . |
| ٨٩ | فصل في جماع الفرقان بين الحق والباطل والهدى والضلال . |
| ٩٠ | الأدلة العقلية والنقلية وأقواها وأفضلها . |
| ٩٣ | فصل : أهل الضلال يتبعون المشابه ويجعلون أهواءهم محكمة . |
| ٩٣ | المحكم والمشابه أمر نسبي بين الناس . |
| ٩٤ | ما قاله الله عز وجل ورسوله ﷺ هو الأصل . |
| ٩٦ | خطأ الفلاسفة في إثبات الواجب بالممكن . |

- ٩٧ كل حادث لا بد له من محدث عن جميع الأمم الا السوفسطائية .
- ٩٩ أول من قال في الإسلام ان القديم جسم ، وأول من اظهر في الاسلام نفي الجسم .
- ٩٩ اختلاف الناس في قيم الحوادث بذات الله تعالى .
- ١٠٢ الكلمة الطيبة لها أصل ثابت في قلب المؤمن .
- ١٠٣ أصل عبادة الله معرفة ما وصف به نفسه ، وما وصفه به رسله .
- ١٠٣ عظمة الله عز وجل أكبر مما يتصور الناس .
- ١٠٦ الحكمة في تثنية قصة فرعون في القرآن الكريم .
- ١٠٦ الحكمة في تثنية قصة فرعون في القرآن الكريم .
- ١٠٦ مناقشة الذين نزهوا الله تعالى ، وقالوا : إنه ليس بجسم .
- ١٠٩ اختلاف المتقدمين في كلام الله تعالى وتوقف المتأخرين .
- ١١٠ الله تبارك وتعالى يجزي الانسان بجنس عمله .
- ١١١ الله جل جلاله فوق العالم كما أخبر موسى عليه السلام .
- ١١٣ أول من أظهر في الإسلام التعطيل : الجعد بن درهم .
- ١١٤ سبب تسلط الكفار على المسلمين ظهور البدع والفجور المخالف لدين الله .
- ١١٨ مقالات المتصوفة في الله عز وجل وفي شريعته .
- ١٢٣ المتصوفة يفسرون القرآن الكريم بما يخالف المعقول واللغة .
- ١٢٥ الجهمية ينكرون وجود الإله وهم أضل من الحلولية والاتحادية .
- ١٢٧ الفناء يعبر به عن ثلاثة أمور .
- ١٢٨ سؤال معجز لبعض شيوخ الجهمية .
- ١٢٩ تحقيق معنى الإله ، ولا يصلح غير الله تعالى للإلهية .
- ١٣١ فصل من أعظم أسباب ضلال المتكلمين مشاركتهم للفلاسفة وتلقيهم عنهم .
- ١٣٢ الجهمية يرفضون القرآن والتفسير والنقح ويتعلقون بالتنجيم والطب .

- ١٣٢ فصل أول التفرق والابتداع في الاسلام بعد مقتل عثمان رضي الله عنه .
- ١٣٢ الخوارج يعظمون القرآن الكريم والشيعة يعظمون الإمام وكلاهما يخرج عن السنة .
- ١٣٢ فصل القدريّة أنكروا بعض صفات الله تعالى وانقسموا الى معتزلة وجبرية .
- ١٣٦ الجبرية مشركون أو منافقون يوالون غير المسلمين ضد المسلمين .
- ١٣٩ المشركون يجعلون ما يقع في قلوبهم أوامر الله عز وجل .
- ١٤٠ ليس للشيطان سلطان الا على الغاوين المكذبين .
- ١٤٠ الضالون لا يفرقون بين المعجزات والكرامات وخوارق الشياطين .
- ١٤٣ قوله تعالى ﴿ لا يسأل عما يفعل ﴾ إثبات للقدرة والمشيئة وليس نفياً للحكمة .
- ١٤٥ المبتدعة يقدمون معقولهم على الوحي ، ويرون أنهم فاقوا الصحابة في المعارف .
